التنمية الاجتماعية
المفاهيم والقضايا

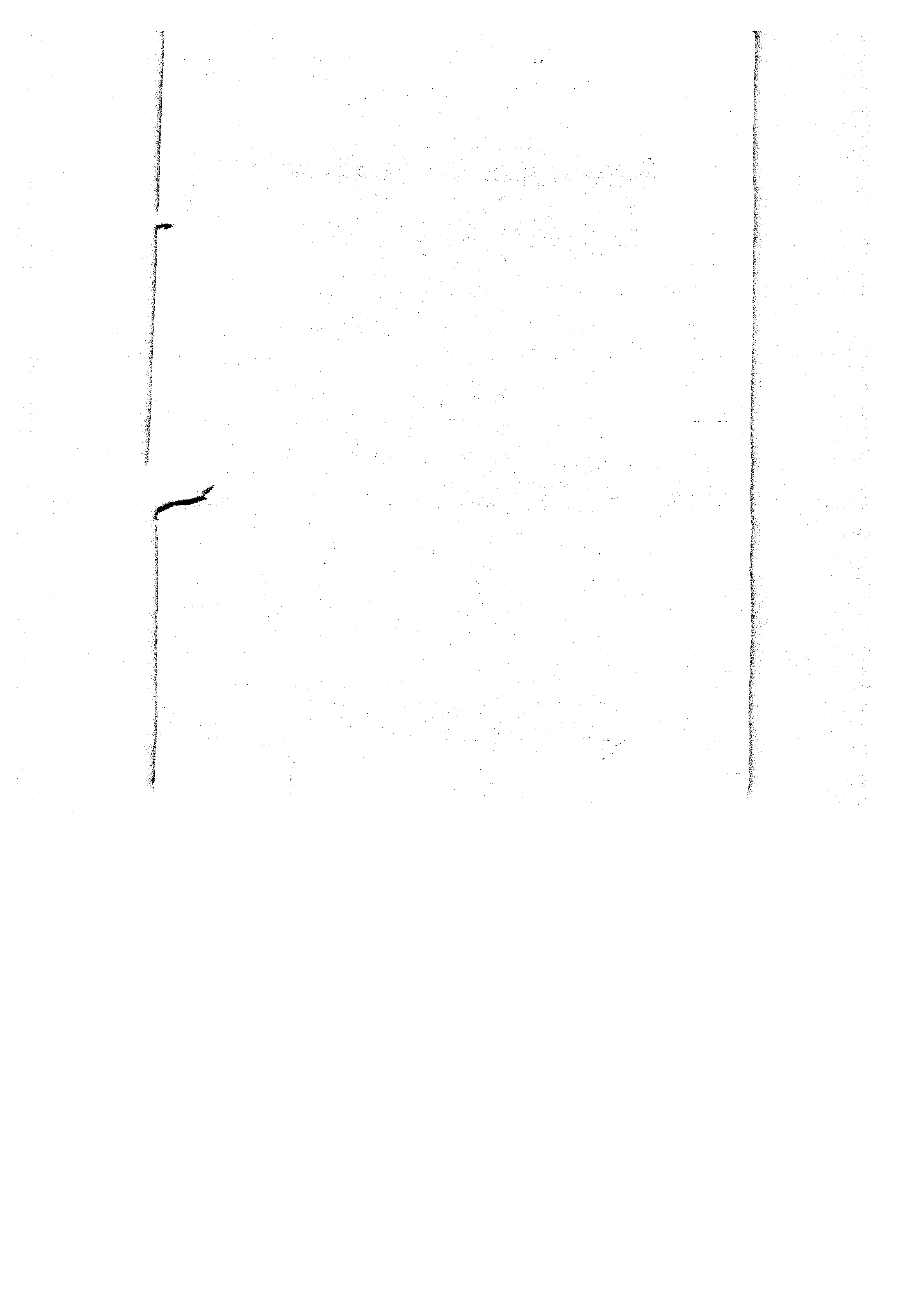
الاستاذ الدكتور

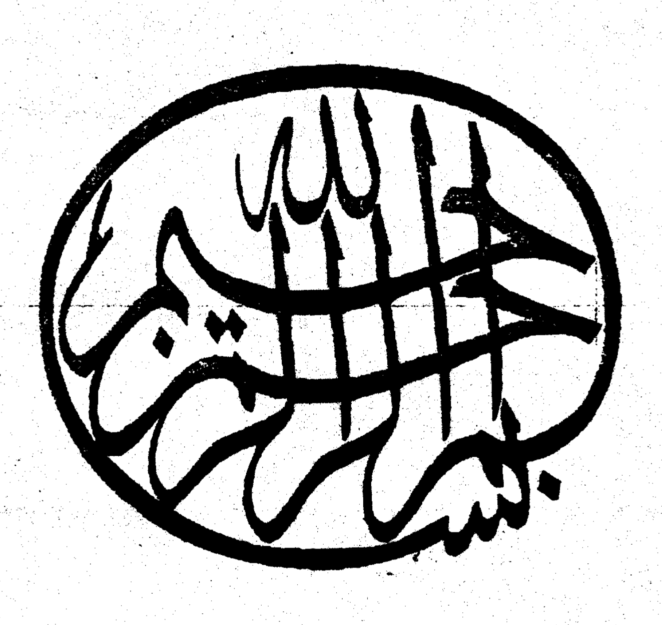
على الكاشف

أستاذ [illegible] قسم أصول التربية

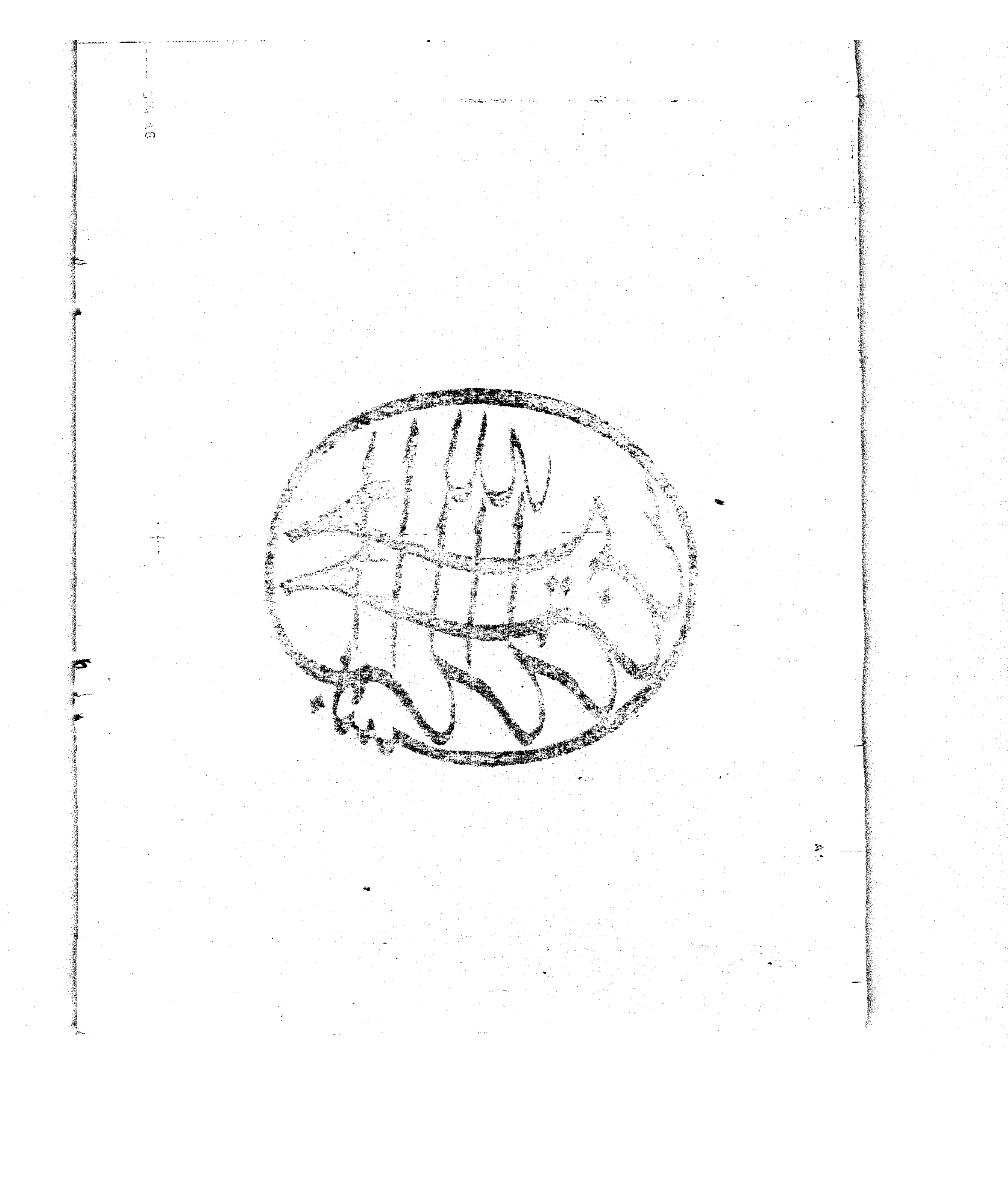
كلية التربية جامعة الازهر بالقاهرة

وعميد كلية التربية جامعة الازهر بالدقهلية



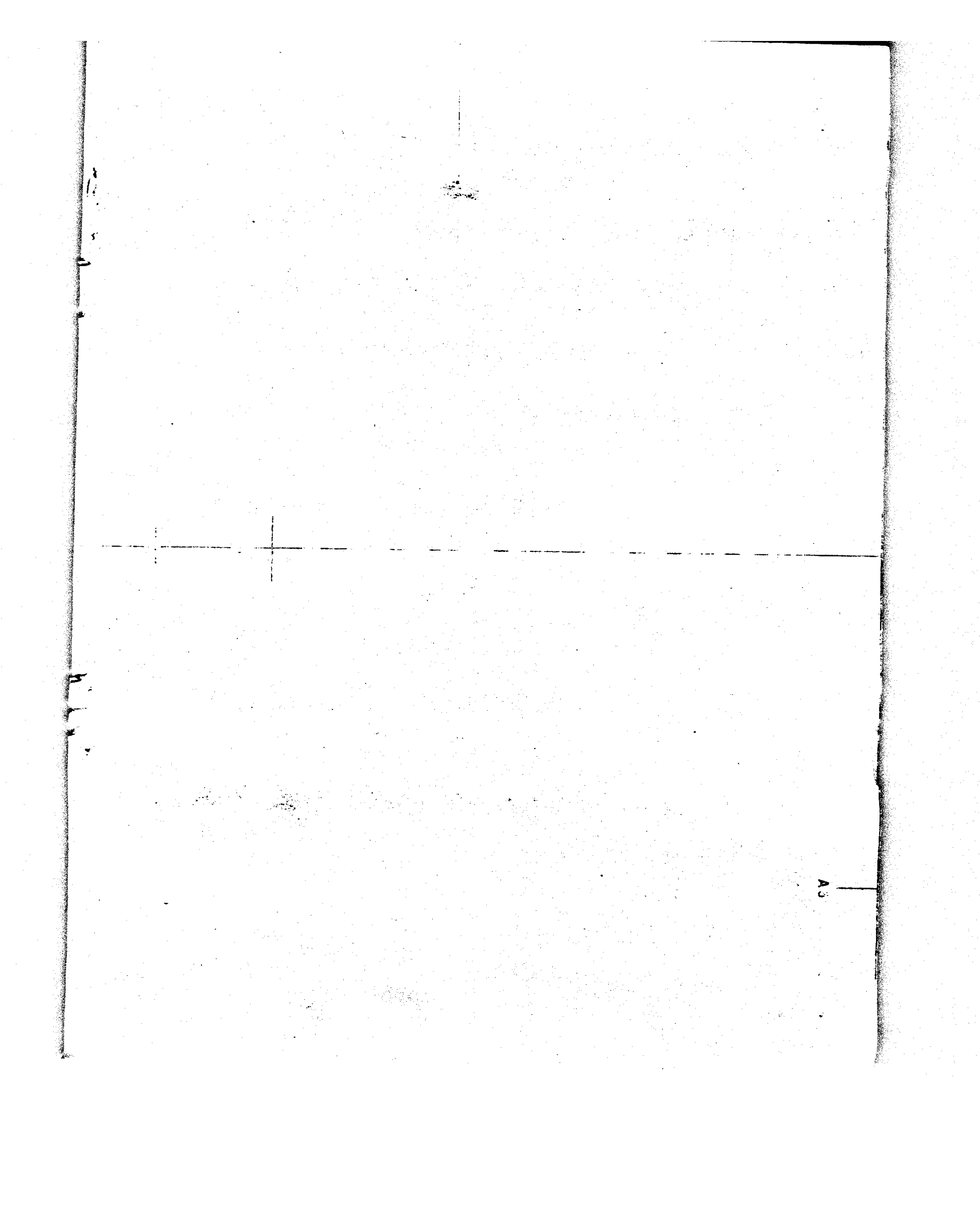


بسم الله الرحمن الرحيم



الفهرست

الفصل	الموضـــــــوع	رقم الصفحة



مقدمة :

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ازدادت رغبة الدول المستقلة فى التطلع نحو التنمية لبناء حياة أفضل لشعوبها ، فأنطلقت النظريات المختلفة للتنمية من قضايا متباينة .

والمطالع لأدبيات التنمية يجد أن هناك ثلاثة أساليب تحلل عملية التنمية ، يتجه الأسلوب الأول إلى تحليل علاقات السيطرة والتبعية الدولية ، وهذا الاتجاه استرجاعى ساد فى النظرية السوسيولوجية منطلقا من مقولات ماركسية وتشغله الاعتبارات التاريخية للتخلف وتحكم القوى والصراع الطبقى ويستند إلى تحليل علاقات الانتاج والتراتب الزمنى فى أنماط الانتاج ، والوعى الطبقى هو الحقيقة الاجتماعية الموضوعية التى تشارك فى الصراع الجدلى لعملية التنمية .

ويتجه الأسلوب الثانى فى تحليل عملية التنمية إلى تصنيف العناصر الرئيسية لمستلزمات التنمية ، أى عزل السمات المعبرة عن التخلف بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة أو التى قطعت شوطا كبيراً فى التطور . ويستند هذا الاتجاه إلى تحليل العوامل والظروف الاقتصادية .

أما الاتجاه الثالث فى تحليل عملية التنمية فيتجه إلى تحليل الحالات الدينامية التى ترتكز عليها فاعلية الوجود البنائى وبقاؤه واستمراره ، وقد برز هذا الاتجاه فى النظرية الاجتماعية المعاصرة فيما نطلق عليه الاتجاه البنائى الوظيفى فى محاولة لايجاد النموذج السوسيولوجى المناسب لقيادة عملية التنمية .

وإذا كانت كثير من الكتابات السوسيولوجية قد أجتمعت على أن علم اجتماع التنمية فى أزمة ، حيث يفتقد نظرية متكاملة شاملة ، فأننا قد نكون أكثر دقة إذا قلنا أن علم الاجتماع التنمية لا يعانى من نقص فى النظريات

بل يعانى من كثرتها وتعددها ، فليس هناك مشكلة اجتماعية استطاعت أن تسيطر على صعيد الفكر الاجتماعى العالمى بقدر ما سيطرت مشكلة التخلف والتنمية ، فأسهمت فى ظهور نظريات وآراء ووجهات نظر عديدة ، ونماذج محدودة الأطر .

ومما لا شك فيه أن البديل النظرى لهذا العجز ، يدعو المشتغلين بقضية التنمية إلى الاجتهاد ومحاولة اكتشاف لماذا لا تنطبق هذه الأطر على الواقع فى المجتمعات النامية . مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية هذه المجتمعات تاريخيا ، وخصوصية بناءاتها الاجتماعية وبناءاتها الاقتصادية الخاصة بها ، بالنظر إلى اعتبارات السيطرة والتبعية .

وانطلاقا من هذه الشكلية ، نحاول فى هذا المؤلف ، أن نعالج التنمية الاجتماعية فى إطار نظرية الفعل الاجتماعى البارسونزية باعتبار أنها نظرية منهجية وليست نظرية عينية . ونحاول اشتقاق منظور سوسيولوجى لدراسة معوقات التنمية الاجتماعية . وذلك من خلال ستة فصول متلاحقة .

يحتوى الفصل الأول توضيح المفاهيم العامة للتنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعى فى التراث السوسيولوجى .

ويتناول الفصل الثانى تصنيف المنطلقات الفكرية للتنمية ، ومعالجة التخلف ومكوناته التاريخية وعوامله ، ومناقشة الملامح العامة للاتجاهات النظرية للتنمية وتحديد منطلقات تحقيق التنمية ، وتقديم وجهة نظر نقدية .

ويشتمل الفصل الثالث على تحليل للمنظور البنائى الوظيفى البارسونزى واشتقاق الاقتراحات البنائية الوظيفية للتنمية وصولا إلى تحديد مفهوم إجرائى لعملية التنمية .

ونعرض فى الفصل الرابع الإطار المرجعى لتحديد معوقات التنمية ، وهى معوقات الفعل الاجتماعى الموجه نحو التنمية فى أنساق الفعل الثلاثة النسق الثقافى ومعوقاته ، النسق القيمى ومعوقاته ، ونسق الشخصية .

ونحاول فى الفصل الخامس تقديم وجه نظر خاصة فى خصوصية معوقات التنمية فى المجتمع المصرى وذلك من خلال البناء الأساسى الاقتصادى والبناء الأساسى الاجتماعى .

ونقترح فى الفصل السادس اطارا تصوريا لدراسة معوقات التنمية وفيه تصنيف للمعوقات المتنوعة التى اشتقت أساس من القضايا المختلفة التى تناولناها ويصلح ها التصنيف فى توجيه الدراسين نحو موضوعات بحثية تحتاج إلى معالجة سوسيولوجية فى مستويات متعددة .

ونقدم فى الفصل السابع رؤية بابو راميه للتنمية المستدامة والاطر المعرفية التى توفر استمرار عملية التنمية للتغير المخطط فى البناء الاجتماعى ووظائفه الحيوية النسقية .

وعلى الله قصد السبيل ،،،

55
10
11
60
70
75
72
96

الباب الأول

التنمية الاجتماعية ، بناؤها ومنطلقاتها

الفصل الأول : المفاهيم العامة للتغير والتنمية .

الفصل الثاني : المنطلقات الفكرية للتنمية .

الفصل الثالث : النظرية البنائية الوظيفية للتنمية (المنظور البارسونزى).

الفصل الأول

أن وضع سياسة إنمائية هو حقيقة واقعة ، ومستوى من مستويات التفكير الاجتماعى ، وأداة جوهرية من أدوات التطبيق للعلوم المختلفة ، وهو فلسفة عصرنا وطابعه .

والواقع أنه بالرغم من وجود الكثير من البرامج التنموية فى قطاعات كثيرة من المجتمع ، إلا أن الوضع مازال غير مرضى ، ولذلك فإن الحاجة مازالت ماسة إلى الكثير من الدراسات العلمية والعملية لتحديد المعوقات التى تقف حائلا أمام تحقيق التنمية الاجتماعية .

وسوف نحاول فى هذا الجزء من دراستنا القاء الضوء على مفهوم التنمية الاجتماعية وابعادها ومقوماتها وذلك من خلال النظرة إلى الأبعاد التالية :

- المفاهيم العامة للتغير والتنمية .
- المنطلقات الفكرية للتنمية .
- المنظور البارسونزى للتنمية .

المفاهيم العامة للتغير والتنمية :

استخدم بعض الدارسين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعى كانهما يشيران إلى موضوع واحد ، على ما فى هذا من خلط واساءة فهم لمدلول كل منهما . وعلى ذلك يمكننا أن نشير إلى توينبى Toynbee فى دراسة كيفية ظهور الحضارات وتدهورها ، وسوروكين Sorokin فى دراساته عن الأنساق الثقافية المتعددة التى تزدهر ثم تندثر ، ماركس Marxفى دراساته عن الانهيار الجدلى للأنساق الاقتصادية ، وظهور أنساق أخرى جديدة ، ودراسات كل من باريتو Pareto وماكس فيبر Weber عن الصفوة والسلطة ، كل هذه الدراسات وضعت أحد

المفهومين محل الآخر ، وعموما يمكن القول أن جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغير الاجتماعى ، وليس للتنمية ([1]).

وجدير بالذكر أن مفهوم التنمية يحمل معنى أكثر تحديدا من مفهوم التغير الاجتماعى ، فالتنمية فى معناها الأصلى كانت مرادفة للنمو Growth وعندما تحول المصطلح من اللغة العادية إلى العلوم الاجتماعية أدرج تحت المدخل التطورى ، مثله فى ذلك مثل مصطلح التقدم ، ويمكن القول بأن مفهوم التنمية الاجتماعية مازال من المفاهيم الفضفاضة التى كثرت تعريفاتها ، واختلطت فى بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية آخرى ، فنجد مثلا بوسكوف Boskoff ينظر إلى ثلاثة مفاهيم سوسيولوجية هى التنمية الاجتماعية S. Development والتطور الاجتماعى S.Evolution والتقدم الاجتماعى S. Progress على أنها تتضمن تفسيرا خاصا للتغير الاجتماعى S.Change إلا أن التنمية كمصطلح تستخدم دوليا على نطاق واسع الآن ، لا لكى تشير إلى عملية النمو التلقائية ، وإنما إلى تغير متصور تقوم به سياسات محدودة ، وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلى ، وتهدف إلى ادخال نظم جديدة ، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل أو إعادة توجيهها ، وتشخيصها بطريقة جديدة ، وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعى الذى يطلق عليه التنمية ([2]) والواقع أن لمفهوم التغير الاجتماعى معانى نظرية مختلفة كما لمفهوم التنمية الاجتماعية أيضا ، ولذا نتناول منهما بالتفصيل .

---

[1] - عاطف غيث : علم الاجتماع وقضايا التنمية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية - مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر - مايو ١٩٧٣ . ص ص ٩ - ١٠ .

[2] - المرجع السابق : ص ١١

أولاً : تفسيرات مفهوم التغير الاجتماعي :-

وفيما يتعلق بالتغير الاجتماعي يثير هذا المفهوم حوارا بشـــأن الفعـــل ورد الفعل والتفاعل ، والنمو ومظاهر التحول في البناء الاجتماعي ، أو الأشكال المتغيرة للنظم الاجتماعية المتباينة .

ومن المعروف أن المجتمعات الانسانية دائمة التحول والتطـــور والتقـــدم ، وهذه المضامين الثلاثة تعني التغير الاجتماعي ([1]) ويعنـــى التغـــير فـــى مضمونـــه الاختلاف والتحول والتبدل في فترة زمنية معينة ، وقد يستغرق ذلك فترة قصيرة ، كما هو الحال في التغيرات الراديكالية ، أو فترة طويلة كما هو الحال في التغيرات التدريجية التي تنتاب المجتمعات ([2]). وقد أكد هذا المعنى لندبرج **Lundberg** بقوله " يشير مصطلح التغير إلى معنى الاختلاف في أى شئ يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة "([3]).

وتعتبر عملية التغير الاجتماعي إضافة وتعويضا كيفيين أو تهجينا وتوليـــدا بين سمات وأنماط حضارية مختلفة ، وقد درج الاجتماعيون وبخاصة الانجلو ساكسون على استعمال تعبير التغير الاجتماعي ، للدلالة على ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملائمة التي يعرض لها كل نظام حضاري ([4]).

والمجتمع الإنساني كمجموعة متعددة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو ، أنه في حالة دائمة من الحركة والتعديل الذى يتم في طبيعة ومضمون وبنـــاء الجماعات والنظم ، وفي العلاقات بين الناس والجماعات خـــلال تتـــابع الزمـــن .

---

1 - Linton: R. The Tree of Cultuire ; Aftred Knoph ; N. Y. 1959. p. 41 .

٢- مصطفى الخشاب ، أصول علم الاجتماع - مطبعة لجنة البيان العربى القاهرة - ١٩٦٢ . ص ٢١٥ .

3 - Lundberg . G. Sociology Harper & Raw . N. Y., 1963 . . 675.

٤ - محيى الدسن [illegible] ابر : التغير الحضارى وتنمية المجتمع - مركز تنمية المجمع فى العالم العربى - سرس الليان - ٦٢ [illegible] . ص ٧٣ .

ولذلك يجب أن نفكر فى هذا التغير على أنه عملية اطرادية مستمرة (١) ولعلنا نلحظ الآن أن الدراسات الاجتماعية المعاصرة قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة المدى ، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة .

وتكاد كثير من الكتابات السوسيولوجية تجمع على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية متكاملة شاملة فى التغير الاجتماعى . وقد نكون أكثر دقة إذا قلنا : أن علماء الاجتماع فى دراستهم للتغير لا يعانون نقص النظريات ، بل يعانون من كثرتها وتعددها ، وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعى ، استطاعت أن تسهم فى ظهور نظريات كبرى ، تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية .

ولم يعد علم الاجتماع المعاصر يهتم اهتماما كبيرا بمثل هذه النظريات الكبرى فى التغير ، غير أن ذلك لا يعنى بطبيعة الحال أن علماء الاجتماع المحدثين لا يهتمون بمشكلات التغير ، أو أنهم يفتقدون تماما النظرية التى يمكن فى ضوئها دراسة هذه المشكلات .

أن ما يبدو واضحا فى هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة شاملة لتناول التغير ، لذلك نجدهم يسعون إلى معالجة التغير واقعيا بدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعى التى تتدرج من أكبر الوحدات حجما حتى اصغرها .

غير أن ذلك لا يعنى أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تماما دراسة التغيرات الاجتماعية ذات النطاق الواسع ، فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التى طرأت على المجتمعات التقليدية نتيجة لادخال التصنيع - ولقد ذهب ولبرت مور **Moore** وأرنولد فيلدمان **Feldman** إلى أن هناك

---

١ - عاطف غيث : دراسات انسانية واجتماعية - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٤ ص ٢١٦ .

عناصر بنائية جوهرية مشتركة فـي المجتمعات الصناعيـة ، وأنهـا تتـدرج ابتـداء مـن الملامح الواضحة تماما كنمو نظام المصنع ، وزيادة نسبة التحضر - حتـى الاتجاهـات المعرفية مثل النظرة إلى الزمن ، والأفادة مـن المعرفـة فضـلا عـن التوجيهـات القيمـة العامة (١).

وعلى الرغم من تنوع وتجدد الوحدات فـي مجـال الدراسـة ، وعلـى الرغـم أيضا من مسارات التغير المختلفة التى نلمسها فى هذه الوحدات ، إلا أن ذلك يثير أمامنا مشكلات عديدة ، تنشأ حينما نحقق فى تحديد وحدة التغير ، أى مـا إذا كـان الجنس البشـرى بأكملـه أم مجتمـع بعينـه ، أم نظـام اجتمـاعى محـددا بمجموعـة مـن العلاقات الاجتماعية . ثم علينا بعد ذلك تحديد العناصر التـى نعتقـد أنهـا فـى حالـة تغير ، فإذا كنا ندرس التغير الذى يطرأ على الشـخص مثـلا فهـل نشـير إلى اتجاهاتـه وتنميته أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعى كما يتحدد عن طريق المهنة ، وعلينـا أن نتفق تماما على ما يمكن موضوعيا أن يشكل التغير . يضاف إلى مـا سـبق مجموعـة أخرى من المشكلات التى تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهاتـه ، فقـد تبـدو بعض المعدلات واضحة المعالم ، ولكنها لا تستطيع بذاتها أن تعيننا على فهم الكثير ، كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية ينطوى على بعـض الصعوبـات ، ولعـل الصعوبة الكبرى هى التى تنشأ حينما نكـون بصـدد تحديـد اتجـاه التغـير ، والسـؤال التقليدى الذى يثار فى هذا المجال هو : هل يتقدم الجنس البشرى أو يتأخر ؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية وأن كانت أكثر قابلية للدراسة مثل : هل يتجـه أفـراد المجتمـع نحو الاستقلال ؟ أو يتجهون نحو الاعتماد على بعضهم البعض ؟ أو هل يشـهد سـكان العالم المعاصر الذين ينتمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عامليـة صناعيـة مشـتركة ؟ ولا شك أن كل هذه القضايا تنبع من قضية أساسية ، هى أسباب التغير الاجتماعى .

---

1 - Moore W. Arnold. F. Industerialization and Industrialism. Convergence and differention. International Socialogical Association New York. 1962, p.165.

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم التغير الاجتماعى يتطلب رفع مستوى تعميم البحوث ، وتطوير المقاييس المختلفة ، وتوضيح المفاهيم المستخدمة ، فظهرت نظريات عديدة تتناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة ، فحلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر ، ولعل بعض الصدق الذى تتمتع به النظريات الحديثة فى التغير الاجتماعى تعوض عن بعض الجوانب الهامة التى افتقدتها النظريات الكلاسيكية ([1]).

إلا أنه يمكن القول أن نظريات التغير الاجتماعى التى طرحت حتى الآن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظريات الفلسفية للتاريخ التى طرحها كونت **Comte** وسبنسر **Spincer** وهوبهاوس **Hobhouse** وماركس ... **Marx** سان سيمون **San Simon** سوروكين **Sorokin** توينبى **Toynbee** وكلها متضمنة حشدا هائلا من المماثلات التاريخية وأسلوب التنبؤ بالمستقبل البشرى ، والتى تؤثر على وضوح تحليل التغير الاجتماعى رغم كثرة التعليقات المتضمنة للعديد من التحولات الاجتماعية الخاصة .

هذا بينما يتطلب التحليل السوسيولوجى للتغير الاجتماعى فى المقام الأول صيغة أكثر دقة وأقل طموحا من النظريات العامة التى اشرنا إليها ، بما يتيح صياغة المشكلة وعرض النتائج عرضا منهجيا منظما . ولعل الحل البارسونزى والمتضمن محاولة إيجاد اطار نظرى مرجعى (نظرية الفعل المقترحة فى مشروعه) كانت ردا لشكوى علماء الاجتماع الدائمة ، من نقص نظرية لتفسير التغير الاجتماعى والذى نعنية هنا أنة حينما توجد نظرية عن الفعل الإجتماعى والأنساق الاجتماعية لدى علماء الاجتماع فأنهم سوف يملكون نظرية ملائمة عن التغير الاجتماعى . هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن علم الاجتماع المعاصر مرتبط بالتحليل الوظيفى الذى يتناول دراسة الظاهرة الاجتماعية من خلال المضمون البنائى لنسق ما فى حالة

---

1 - Cohen. P. Modern Social Theory. Heinmann London. 1969. PP.174-180.

الدينامية (مخرجات النسق - ومدخلاته) وتفسير التغير الذى يطرأ عليه داخليا وخارجيا .

والواقع أن علماء الاجتماع غالبا ما يميزون بين تغيرات تمثل جزءا ضروريا لثبات النسق الاجتماعى ذاته ، وتغيرات تتولى تغيير النسق الاجتماعى ذاته ، ومما لا شك فيه أن ذلك يعتمد على مدى التوترات التى يعاينها النسق الاجتماعى ومدى راديكالية التغير أو تدريجيته . وكل نسق اجتماعى يمكن تميزه بتغيرات فى ملامحه الخاصة ، ولكن كثيرا من التغيرات الأخرى التى تحدث لا يمكن تحديد نوعها ، ولكن يمكن تناولها على أنها ملامح ثابتة للأنساق الاجتماعية .

ويمكن القول أن التغير باعتباره جزءا فى نسق دائم يمكن أن يقود إلى التغير فى النسق ذاته ، ومثال ذلك ما إذا كان النسق السياسى عادة يسمح بالاحلال أو الابدال من حزب إلى آخر ومن ثم فإن فشل هذا الاحلال عبر الزمن يمكن أن يؤدى إلى تغير النسق السياسى ذاته . وقد حاول بعض علماء الاجتماع التمييز بين التغيرات الجزئية والتغيرات الكلية فى النسق الاجتماعى ، فالاصلاح الاجتماعى والانتشار أو حتى الخلق والابتكار والخدمات الاجتماعية يمكن اعتبارها تغيرات جزئية . فالتفاوت والتباين للسمات الخاصة بالملكية يمكن اعتبارها تغيرات جزئية فى النسق الاجتماعى ، حيث أنها تتلازم فى الوجود مع الملامح الخاصة للملكية فى مجالات أخرى ، كما أنها تتفاوت فى درجة تأثيرها من حيث الاختيار الشخصى للمراكز فى الصناعات المؤممة ، ومن جانب آخر فإن تغير العاملين الذين يتحكمون فى الصناعة يمكن اعتباره تغيرا فى النسق ذاته .

والواقع أننا لسنا فى حاجة إلى الذهاب وراء الأمثلة المتطرفة ، حيث لا يوجد نسق اجتماعى يتغير كلية . حتى أن معظم التغيرات الراديكالية لا تمثل تغيرات كلية لجميع الملامح الخاصة بالبناء الاجتماعى ، فالتغير يكون غالبا غير شامل وجزئيا ، وفكرة التغير الكلى هى أكثر اقترابا إلى الخرافة منها إلى النظرية الاجتماعية العلمية ، فالأفراد الذين يحلمون بالتغيرات الكلية لا يمكن أن يمارسوا ذلك .

ولكن هناك معنى حقيقياً معقولاً فى التمييز بين التغيرات الثانوية والتغيرات الأساسية فى النسق الاجتماعى . ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق فصل عدد من الملامح الاستراتيجية أو الجوهرية للنسق الاجتماعى ، ثم تحديد التغيرالأساسى أو الرئيسى الذى يؤدى إلى تغير هذه الملامح ذاتها ، ولكن هذا أيضا قد يؤدى إلى بعض الصعوبات .

أولاً : كيف يمكن للباحث أن يحدد هذه الملامح الجوهرية للتغير ؟

ثانياً: كيف يمكن للباحث أن يميز بين التغيرات الأساسية والتغيرات السطحية فى هذه الملامح الجوهرية ؟ وهذا ، فى نفس الوقت وببساطة . مظهر من الصعوبة الأولى .

وخلاصة كل هذه المناقشة أنه يمكن القول : أينما يكون التغير الجزئى لا يكون تغير فى الملامح الجوهرية فى البناء الاجتماعى . وهذا لا يمنع أحدا من وضع نظريات تقرر أن العوامل الأساسية تمثل الملامح الجوهرية ويمكن أن تؤدى إلى تغيرات أعظم كنتيجة للتغيرات فى النسق ذاته . ولكن هذا يعنى أن وجود الملامح الجوهرية هو جزء من نظرية للتغير الاجتماعى وليست خطوة مبنية للتمييز بين التغيرات الجزئية والتغيرات الكلية ([1]).

ويمكننا أن نحدد اطار مشكلة التغير الاجتماعى فى التراث السوسيولوجى فى مجالين نظريين : الأول يأخذ فى الاعتبار الميكانيزمات المؤدية للتغير ، والثانى يهتم بالسمات العامة فى برنامج التغير الاجتماعى . ذلك أن علماء النظرية الاجتماعية يفكرون فى ميكانيزمات التغير الاجتماعى ، واشكال التغير الاجتماعى ، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم نظرياتهم إلى اتجاهين :

- اتجاه يفسر التغير فى ضوء نمو العوامل أو العمليات الداخلية .

---

[1] - Ibid. PP. 180-185.

- والآخر يفسر التغير الاجتماعى فى ضوء تأكيد أثر العمليات الخارجية ، وهذا الشكل شائع فى أغلب النظريات الاجتماعية ([1]).

ومن خلال التعريفات السابقة والعديدة التى وردت عن مفهوم التغير الاجتماعى يمكننا أن نستوضح المحددات التالية :

أ- يشير التغير الاجتماعى إلى البحث عن المبادئ التى تحكم الذبذبات الاجتماعية ، ولذلك فهو يقوم على تحليل موضوعى لأسباب هذه الذبذبات واتجاهاتها . وإذا تضمن فى مفهومه التقدم الاجتماعى فيعتبر مدخلا معياريا قيميا للحكم على الأحداث الاجتماعية ، ولذلك فالتقدم يبحث عن مجتمع أفضل بينما التغير يهتم بالمجتمع فى الواقع .

ب- التغير الاجتماعى عملية دينامية تحدث فى المجتمع ، وهى ذات طبيعة حتمية لا يخلو منها أى مجتمع بشرى ، ويحدث هذا عندما تعجز النظم القائمة عن تأدية الوظائف المطلوبة منها ، نتيجة لدخول أنماط وظيفية جديدة . وقد يحدث أن تتوافق الأهداف الجديدة مع النظم القائمة ، أو يعدل فى بعض أجزاء منها أو فيها كلية ، بما يحقق التوازن بينها وبين الوضع الجديد .

جـ- يحدث التغير فى البناء الاجتماعى كما يصيب الأنساق الاجتماعية ، ويتكون ذلك نتيجة التراكمات **Accumulation** التى تحدث فى التغير الذى يصيب أنماط العلاقات ، وأشكال السلوك المختلفة ، ولا غزو أن النظرة المتأنية إلى طبيعة التغير الاجتماعى باعتباره نتاجا لتفاعل عوامل متعددة ترفض ارجاع أى مظهر من مظاهره إلى عامل واحد ، دون النظر إلى مجموعة الظروف والعوامل الأخرى . ولذلك لا يمكن

---

[1]- أهمها النظرية التكنولوجية ، النظرية الاقتصادية ، نظرية الصراع ، نظرية سوء التكامل ، نظرية التكيف ، النظرية الفكرية ، وأخيرا نظرية التفاعل الثقافى .

القول بأمكانية مؤثر واحد فقط في أحداث التغير الاجتماعى ، وإنما يأتى التغير نتيجة لتداخل مؤثرات عديدة . ومن ثم إمكانية تفاعلها حتى تحدث التغير ، وهذا هو السبب المباشر لما نلاحظه من الاختلاف كبير في تغير الأفراد والمجتمعات . حتى لو خضعت جميعاً لعدد متشابه من المؤثرات ([١]).

د- فالمؤثرات البيئية والسكانية والثورات والحروب والتغيرات التكنولوجية والعوامل الاقتصادية والسياسية والفلسفية والفكرية ووسائل الاتصال بين المجتمعات يمكن لأحدها أو لبعض منها منفردة أو مجتمعة أن تكون إضافات أو تعويضات كيفية في مضمون وبناء المجتمع ([٢]).

هـ- يمكننا أن نحصر التغير الاجتماعى في المظاهر التالية :-

***تغير في القيم الاجتماعية ، والمقصود بها القيم المؤثرة بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية ، والتفاعل الاجتماعى .**

*تغير النظم الاجتماعية ، والمقصود به التغير في البناءات المحددة مثل : صورة التنظيم ، والأدوار ومضمون الدور . ويتضح ذلك في التغير من نظام الملكية المطلقة إلى الديمقراطية ، ونظام تعدد الزوجات إلى وحدانية الزوجة .

*** تغير في مراكز الأشخاص ، وقد يحدث التغير في اشخاص معينين يقومون بأدوار في النسق الاجتماعى . ذلك أنه خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها ، لأن الناس يتقدمون في السن ، ويحالون إلى التقاعد أو يموتون ([٣]).**

١- طلعت عيسى - فلسفة التغير المخطط - مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ . ص ٦ .

2 - Tylor, E. primitive Culture . John Muriy. London , 1871 CH 1.

وأنظر أيضا - مصطفى الخشاب - علم الاجتماع - مدارسه - المدخل إلى علم الاجتماع - ص ٣٩٧.

٣ - عاطف غيث مرجع سابق - ص ٩٦ .

ولعل أهمية مثل هذه التغيرات تختل – ومع هـذا فإنه مـن المهـم أن نـدرك الأهمية الدائمة التى تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة ، لأنهم بحكم مركزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأمور والأحداث فى المجتمع .

و– من العوامـل المؤثـرة فـى التغير الاجتمـاعى التعديـل الـذى يحـدث فـى الجماعات الإنسانية . وهذا ليس راجعا إلى أن الجماعات تنظم وتفرض أنواع السلوك المتوقع من أعضائها فحسب ، بـل أيضـا لأنهـا فـى ذات الوقت عبارة عن وحدات تقـوم ببعـض الوظـائف الاجتماعيـة الهامـة ، ولهذا فإن التغيرات التى تتم فـى الجماعـات تـؤدى إلى – وتعكـس فـى نفس الوقت – الأنساق الخاصة بالسلوك المتوقع ، والنمـاذج الجماعيـة السائدة بما تحميه من قواعد ومقاييس ، ومـن التغـيرات الجماعيـة التـى يمكن أن تؤدى إلى تغير اجتماعى يذكـر ، التغيـر فـى كثافـة السـكان ، والتعديلات التى تحدث فى التكويـن الجنسـى أو العمـرى ، والتغـيرات التى تحـدث فـى إعـداد أوأنـواع وحـدات اجتماعيـة ، وظهـور نمـاذج جديدة من المعلومات أو اختفاء نماذج قديمة منها .

ح– يمكن أن تكون الثقافة الفرعية مصـدر للتغـير الاجتمـاعى ، وذلـك لأن الثقافة لها صفة التكوين التلقائى الذاتى الدينـامى ، فـإذا نظرنـا إلى أى نسق ثقافى خاص فإن التجديد قد يأتى من الداخل ، أى داخـل الثقافـة أو خارجهـا ، وهنـاك علـى مـا نعلـم مصـادر كـبرى للعنـاصر الثقافيـة الجديدة . وهى الاختراع والانتشار والاستعارة . وكقاعدة :
تتغير الثقافة عن طريق تجمع العناصر أو المكونات . وأحيانا ليس كقـاعدة : قد تفقد بعض العناصر القديمـة أثنـاء عمليـة التغـير ، ولكـن يتكـرر بصفـة غالبـة أن

عاطف غيث مرجع سابق – دراسات انسانية . ص ٢٧٩ .

تستمر العناصر القديمة وتعيش جنبا إلى جنب مع العناصر الجديدة بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة أو التساند لأى منها (١).

ط- وهناك تغيرات تحدث في مجال الشخصية **Personality** ويمكن أن تكون مصدرا من مصادر التغير الاجتماعي ، لأن أنساق العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلا تعبر عن الملائمة الوظيفية ، بالنظر إلى حاجات وإمكانيات الناس ، ولهذا تكون العلاقة بين الشخصية والكائن الحي متبادلة ومباشرة في نفس الوقت. وكل تغير في المظاهر السيكولوجية والبيولوجية ، وبالتالي قد يؤدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية توافقية .

وعلى هذا النحو يمكننا التمييز بطريقة واقعية بين عدد من المعوقات التي تعترض طريق التغير الاجتماعي – الثقافي **Socio-Cultural** مما يؤدي إلى بطء تقدمه ، بل وأحيانا إلى جموده . وأهم هذه العقبات في رأى بعض علماء الاجتماع ، العزلة التي يعيش فيها المجتمع وعدم تكامله أو تجانس تركيبه العضوى والطبقى ، والخوف من التغير ، والرغبة في المحافظة على القديم . وذلك إلى جانب ركود حركة الاختراع ، وانعدام الوازع إليه (٢).

ولقد استخدم علماء الاجتماع مصطلح التغير الاجتماعي – الثقافي بقصد البعد عن أى اعتقاد من الاعتقادات التي احتوتها مفاهيم التطور والتقدم ، فقد تضمن مفهوم التطور الاجتماعي **Social Evolution** اعتقادا بالمراحل المتتابعة والحتمية للنمو **Growth** المبنى على أساس المحددات البيولوجية كما تضمن أيضا مفهوم التقدم الاجتماعي **S. Progress** اعتقادا مستندا على الاخلاقيات السائدة (٣).

---

1 - Sorokin, P. Society : Culture & Personality, Cooper Square Pub., N. Y. 1962. P. 63.

2 - I bid. pp. 541-544.

3 - Ogburn, W. Nimkoff, Sociology. M. Mifflin Company Boston, 1950, pp. 815-820.

ويصاحب عملية التغير الاجتماعى الثقافى ظواهر عديدة ، من بينها ظـاهرة التكيـف **Adjustment** والـتراكم **Accumulation** والانتشـار والصـراع **Conflict** والتوتر **Tension** بالإضافة إلى ظـاهرة التكـامل **Integration** .

والتكيف له دور أساسى وهام فى تنمية المجتمعات المحلية ، ويزداد تكيف الأفراد لعناصر ثقافتهم كلما بقيت هذه الثقافة ، وتوطدت فى عقلية المجتمع الذى غالبا ما يتداخل لاحلال حالة التوازن والتكيف محل سوء التكيف .

وبهذا تفسر ظاهرة التكيف بأنها عملية قبول أفراد مجتمع للمواقف الجديدة التى تسوده وتعلمها . فمن الضرورى أن يتكيف الأفراد وفقا لما يسود مجتمعهم من عادات وأفكار واتجاهات جديدة ، حتى تسير جوانب الحياة فى توافق تام ([1]).

وقد تحدث حالة من عدم التوازن **Disequalibrium** التى تصاحب معدلات التغير غير المتساوية التى تقع فى اثنين من العناصر الثقافية المرتبطة وظيفيا . ويطلق علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على هذه الحالة مفهوم التخلف ، أو الفجوة الثقافية ، فالعناصر المادية تتغير بسرعة أكبر من العناصر اللامادية ([2]).

وقد يحدث الصراع عندما يوجد جانبان سريعان للتغير فى وقت واحد ، الأمر الذى تصبح معه مهمة التوفيق بين هذين الجانبين أمرا صعبا ، وهما الطبقة الاجتماعية من جانب والوضع الثقافى فى مجتمع ما من جانب آخر .

وعلى ذلك فإن التقارب بين أوضاع مختلفة لا يساير بعضها البعض فى خط واحد وبسرعة واحدة ، فينما البعض يكون متأخراً وقديما غير متفاعل ، ولم ينضج بعد ، نجد البعض الآخر متقدما وجديدا ومتفاعلا وناضجا إلى غير ذلك من مظاهر

---

[1] - Ogburn, Social Change , Encyclopeadia of Social Sciences pp. 330-331.

[2] - حسن شحاته سعفان : أسس علم الاجتماع - دار النهضة العربية . القاهرة ، ١٩٦١ . ص ص ٨٦ -٨٨.

الصراع بنوعية الفكر والمادى . وتعتبر لمنافسة كعملية اجتماعية بدروها هى المقدمة الطبيعية لأى مظهر من مظاهر الصراع سواء فى مجالات الاقتصاد ، أو نسق السياسة أو الدين أو المعايير الأخلاقية .

ويتمثل الصراع فى المجتمع المحلى فى مظاهر شتى تشكل بحسب نوع العوامل الدافعة لظهوره كالصراع الطبقى **Class Conflict** والصراع الدينى **Religious** والعنصرى **Racial** والصناعى **Industial** والصراع السياسى **Political** والعمرى والجنسى **Age and Sex** وصراع الأفكار الشخصية [1] **Tnoughts** .

ثانياً : مفهوم التنمية الاجتماعية :-

انطلاقا من مبدأ التنمية الاجتماعية باعتبارها أداة للتغير الاجتماعى المخطط ، ورغبة فى الوصول إلى تحديد مفهوم اجرائى يقود الدراسة الامبريقية ، نتناول تفسيرات مفهوم التنمية الاجتماعية حكما بالرغبة فى تحديد اتجاه واضح لهذا المدلول فى الفكر السوسيولوجى .

ولقد تعددت الاتجاهات المفسرة لمضمون التنمية الاجتماعية ، ويمكن لنا أن نحصرها فى ثلاثة اتجاهات أساسية فى الدراسات الاجتماعية المعاصرة .

أ- اتجاه يقول اصحابه بأن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية ، والتى لا تمثل إلا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة لمواطنيها ، وهى فى مضمونها الجهود المنتظمة التى تهدف إلى تنمية الموارد البشرية ، أما خدمات الرعاية الاجتماعية فيقصد بها الخدمات التى تقدم للجماعات التى لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة مثل التعليم والصحة وغيرها .

---

1 - Shapiro H.L .; Man, Culture and Sociaty
Oxford, University Perss, N.Y. 1960 pp. 177-180.

ب- اتجاه يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية ، وهي بهذا تهدف إلى توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح ، أو يمكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع . ويعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا واستخداما ، وأن كان لا يشير في مضمونه إلى ضرورة ادخال التغييرات اللازمة في البناء الاجتماعي للمجتمع .

جـ- اتجاه يشير إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

وأننا نميل إلى هذا الاتجاه الأخير حيث يعتبر أقرب الاتجاهات المساوية لمفهوم التنمية الاجتماعية بالمعنى السوسيولوجي التي تنظر إليها على أنها ليست مجرد تقديم الخدمات الاجتماعية وإنما تحتوى أساسا على بعدين رئيسين :

البعد الأول : النظرة الراديكالية إلى الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر .

البعد الثاني : إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة ، بشكل يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من اشباع المطالب والحاجات .

بالإضافة إلى هذا ، يتفق هذا المفهوم مع ما توصل إليه الخبراء الاجتماعيون في مؤتمراتهم العالمية ، حيث رأوا أن التنمية الاجتماعية هي العملية الشاملة للتغير والنمو ، والتي تقتضي علاجا متكاملا ومتوازيا بالنسبة لجميع مظاهر الرعاية

والخدمات الخاصة لأفراد مجتمع معين ؛ لأدخال التغيرات اللازمة فى البناء الاجتماعى للوصول إلى هذه الغاية ([١]).

كما يتفق هذا المفهوم والرأى البارسونزى القائل بإمكانية أحداث التغير المخطط على أساس اتاحة الفرصة لقيام تفاعل موجه داخل الجماعات المختلفة ، مما يهيئ المجال لأحداث التغير الملائم لنمو المجتمع ورفاهيته ، على أساس من تكافؤ الفرص بين وحداته المختلفة .

وهكذا تهدف عملية التنمية الاجتماعية فى هذا الاتجاه إلى احداث التغيرات الوظيفية بالقدر الذى يمكن النسق الاجتماعى من مجابهة تحديات البيئة ،وبدرجة تحقق أهدافه باستغلال الطاقات المتاحة فيه . ويصاحب هذه التغيرات فى مرحلة التنمية ايضا تغيرات بنائية لأحداث التغيرات الوظيفية أو كنتيجة لها .

وجدير بالإشارة ، أنه قد حدثت تغيرات فى إطار النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، محاولة ادخال المتغيرات الاقتصادية فى اطار نظرى تكاملى ، يحدد ابعاد التخلف ويشرح أسبابه ، ولقد اصبح من الأمور المتفق عليها فى الوقت الحاضر أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تواكب الإجراءات الاقتصادية وإجراءات أخرى اجتماعية تسير معها جنبا إلى جنب . ومن دلائل ذلك الاهتمام المعاصر لجوانب التنمية الاجتماعية النظرة للمجتمعات الانسانية من حيث بناؤها الاجتماعى ومستواها الحضارى . كما أنه يخص حقيقة هامة هى انعدام العدالة فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع الواحد ([٢]).

---

١ - عبد الباسط محمد حسن - التنمية الاجتماعية - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧٠ . ص ص ٩٧- ١٠٢ .

٢ - محمد الجوهرى - علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث الجزء الأول - دار المعار - الطبعة الأولى - القاهرة . ١٩٧٨ . ص ٦٥ .

ولذلك حاول العلماء الاعتماد على مقاييس مركبة تضم مجموعة مؤشرات اجتماعية وحضارية كمستوى الصحة والتعليم ، وظروف العمل والإسكان ، والتأمين الاجتماعي : والترويح ودرجة التجانس وعدم التجانس بين سكان المجتمع الواحد .

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية ، إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا فى برامج التنمية الاقتصادية ويؤدى إلى زيادة الكفاية الانتاجية للفرد ، ولهذا السبب واجهت بعض المجتمعات الكثير من الصعوبات نتيجة ضآلة جهودها الموجهة للتنمية البشرية ، وذلك فى تنميتها الاقتصادية .

ولذلك أدرك الاجتماعيون المعاصرون هذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف معتمدين على منهج تكاملي يأخذ فى الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية ([1]).

وإذا نظرنا إلى مفهوم (التنمية **Devlopment**) من خلال تحليله لمضمونه – لوجدنا أن التنمية هى ذلك التعبير المعنوى الذى يدل على العملية الديناميكية المكونة من سلسلة من التغيرات الوظيفية والبنائية اللازمة لبقاء الكائن الحى **Organism** ونموه **Growth** فى بيئته وعليه فمحور التنمية هو عملية التغير التى تحدث نتيجة لتفاعل عناصر بيئة ذلك الكائن بطريقة تمكنه من البقاء والنمو فيها .

وتطبقاً لمفهوم تنمية الكائن الحى على المجتمع () يمكن أن نفسر مصطلح " التنمية " كمدلول لإحداث سلسلة التغيرات الوظيفية والبنائية لنمو المجتمع المحلى ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة للمجتمع إلى أقصى حد ممكن ، وبطريقة تحقق له أهدافه .

---

[1] - عبد الباسط محمد حسن – مرجع سابق – ص ص ١٥ ، ١٦ .

ولكي نفسر عملية (التنمية كعملية سابقة وضرورية لعملية النمو) يتحتم علينا إذن أن نعرف هذه العملية ، والواقع أن محور كل من العمليتين : التنمية والنمو ، هو التغير الوظيفي والبنائي للمجتمع ، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تحديد طبيعة كل منها وخاصة ان احداهما امتداد للاخرى ، ويصعب التعرف على حد فاصل بينهما ،ومما يزيد هذه الصعوبة أن حدوثها في الأنساق الاجتماعية social systems..... المختلفة يتداخل زمنيا .

ومن الأمور المسلم بها ان النمو يحدث عن طريق التطور البطئ والتحول التدريجي ، أما التنمية فتحتاج إلى (دفعة قوية) Big Bush ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو وهذة الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور والتدرج ([1]).

وعندما تنمو الظواهر والأشياء لابد أن تتغير خلال عملية النمو ، غير أن القدر المتحصل عن طريق النمو ليس الا نـدرا لايعتدبه ،وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفي (أما التغير الذى يتحصل عن التنمية فهو كبير ، يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية ،وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفي منه إلى التغير الكمي (والتغير الكيفي من سماته العمق والجبرية ، ومن نتائجه تحول الظواهر والأشياء وانتقالها من حالة إلى أخري .

ولذلك تؤكد تقارير خبراء التنمية أن مشكلة المجتمعات النامية ليست في حاجتها إلى مجرد النمو انما فى حاجتها الى التنمية لأنّ التنمية تشتمل بدورها على النمو والتغير ،والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي ، وهو تغير كيفي كما هو كمي .

وبينما يطلق مصطلح النمو بصورة اكثر عمومية ليعبر عن الزيادة التى تحدث فى كل المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ،

---

[1] - عبد الباسط محمد حسن -المرجع السابق -صص ٨٩-٩٠

نجد ان اصطلاح التنمية هو اصطلاح محدد يطلق على ما يحدث فى المناطق أو البلاد النامية دون غيرها مع زيادة تراكمية سريعة ([1]) .

وثمة فارق أخر بين عمليتي النمو والتنمية ، فالنمو ينظر اليه على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الانسان . أما تعبير التنمية فلا يشير الى النمو التلقائى وانما يشير الى ذلك النمو المتعدد الذى يتم عن طريق الجهود المنظمة التى يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة ، والواقع أن اصطلاح التغير يتفق مع اصطلاح النمو عندما يشير الى حدوث تغيرات فى الظواهر ولأشياء دون أن يكون لهذا التغير يسير فى خط مستقيم مميز ، أو فى اتجاه واحد إلى الأمام ، ونخلص من ذلك إلى أن محور التنمية هو الاعداد الوظيفي للمجتمع لتمكينه من استغلال طاقاته المتاحة إل أقصى حد ممكن ، واحداث التغيرات اللازمة لمجابهة البئية التى تهدد حرية أفراده ورفاهيتهم .

وعملية التنمية أكثر تعددا وتشعباً من مجرد الاقتصار على تنمية الموارد الاقتصادية ،أو البحث عن موارد جديدة ، أو خلق فرص جديدة للعمل أو استغلال الموارد المتاحة بطريقة افضل ، وهي عملية شاملة تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية وان كان الجانب الاقتصادي يحتل مكاناً بارزاً فى ذلك . ومن هنا كان سيريل بلشو **Belshow** يعرف التنمية بأنها عملية اجتماعية فى أساسها ، ولكنها تستهدف فى آخر الأمر تحقيق زيادة تراكمية فى معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع الذى تنفذ فيه أحد مشروعات التنمية .

كما يعتبر مبدأ التكامل من أهم المبادئ والأسس التى تقوم عليها الأنماء الاجتماعي ، وذلك بهدف التحكم فى مشروعات التنمية لتحقيق الترابط والانسجام فمبدأ التكامل اذا قيس بالمبادئ الأخري للتخطيط مثل الواقعية والمرونه والشمول والاستمرار والتجديد .... ويعتبر أهمها طراً . ولذلك فان المفهوم

---

[1] - عبد الباسط محمد حسن -المرجع السابق -صص ١٨٠-١٨١

التكاملي للتنمية ينظر إلى عناصر الحياة الاجتماعية باعتبارها كلا متساندا آخذا بمبدأ التساند الوظيفي بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ([1]) .

أما مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة ... ولذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخري ، فنجد مثلا بوسكوف **Boskofl** ينظر إلى ثلاثة مفاهيم سوسيولوجية ، هي التنمية الاجتماعية **S.development** والتطور الاجتماعي **S. Evolution** والتقدم الاجتماعي ، على أنها تتضمن تفسيرا خاصا للتغير الاجتماعي ، واشارة إلى اتجاه مسار التغير الناجح وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير ([2]) .

ويوضح ساندرزا **Sanders** مفهوم التنمية الاجتماعية عندما يشبهها بمظلة كبيرة يتجمع تحت ظلها جميع الأفراد .

ويميز العالم روب **Roupp** بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، ويعتبرها تكيفاً يهدف لتغير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف . فالتنمية من من وجهة نظره تعتبر تغيراً من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها ، كما تعني استخدام الارادة البشرية لاعطاء التغير اتجاها منطقياً من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة . وهي ذلك تعتبر مرتبطة بالأهداف الانسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية . وينظر إلى القيم الاجتماعية من ثلاث زوايا:

- نمو قدرة الانسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في البنيه الطبيعية والاجتماعية .
- نمو اتجاهات الانسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي.
- نمو العلاقات التعاونية الحرة .

---

1 - Dwara kinath R .community development as means of organ ized social change .selected reading of community development. Hydar a Bad, 1967. p. 4.

2 - Sanders the Community. Ronald Press Co N. Y, 1958. p. 39.

فالتنمية بما تتطلبه من عناصر تحمل معني التماسك بين أفراد يعيشون معا في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية محددة ، يتقاسمون ظروفاً معيشية واحدة ، ويعملون من أجل أعطاء معني مضمون ، واتجاه لبعض جوانب التغير الاجتماعي لتحقيق رفاهيتهم ويدركونها ([1]) .

وللتنمية الاجتماعية معان نظرية مختلفة ، فنجد ساندرز يميز بين التنمية الاجتماعية ([2]) .

- كعملية حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة ، التى من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيداً ، وهي بذلك تؤكد الاثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد .
- كمنهج حيث يعتبر اتجاه نحو الفعل Action وهي بهذا تتضمن معني العملية مع التركيز على المرحلة النهائية ، وليس على عملية التتابع فهي اذن وسيلة لتحقيق غاية .
- كبرنامج حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذى يصبح هدفاً فى حد ذاته . والمنهج هنا عبارة عن مجموعة من الاجراءات يؤدى تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة التى تكون جوهر هذا البرنامج .
- كحركة حيث تحمل معني الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم .

وان ساندروز فى تقويمة للتنمية الاجتماعية على الوجة الذى أشرنا اليه يربط مفهوم التنمية الاجتماعية بأربعة جوانب متميزة من النظرية الاجتماعية ، وهي التغير الاجتماعي **S. Change** والضبط الاجتماعى **S. Control** والتنظيم الاجتماعى **S.organization** وعلم الاجتماع السياسى .

---

1 - Dwarakinath. OP. Cit..'p. 4.

2 - Sanders. theorics of commuity Develorment. Community Dev. elopment Review. 9June 1958.pp.27.33.

لعل من الاتجاهات التقليدية الأخذ بفكرة العامل الواحد للتنمية لأن من العسير الجزم بفاعلية عامل واحد دون غيره فى قيام مشكلة من لمشكلات المختلفة ، أو معوق من المعوقات التى غالباً ما تتعدد أسبابها سواء كانت اقتصادية أو أساسية أو أجتماعية أو ثقافية ، ومن ثم فإن مواجهة هذه الأسباب المتعددة لابد أن تكون بأساليب عديدة مترابطة ([1]) .

ولذلك تعددت الاتجاهات النظرية الأساسية فى التنمية كل حسب المفهوم الذى اتخذه ، والمقولات والملاحظات والأدوات المنطقية والمنهجية التى أسهمت فى تفسير التخلف وهو ما سوف نعرضه بعد ذلك لتحديد مفهوم اجرائى لدراستنا لمعوقات التنمية الاجتماعية .

[1] لفنجستون -السياسة الاجتماعية فى البلدان النامية -ترجمة احمد النكلاوي -دار النهضة العربية ١٩٧٢ صص ١٠٥-١٠٦

الفصل الثانى

المنطلقات الفكرية للتنمية

اولاً : الملامح العامة للاتجاهات النظرية للتنمية

ثانياً: منطلقات تحقيق التنمية

ثالثاً : تقييم النظريات الاجتماعية فى التنمية



الفصل الثانى

المنطلقات الفكرية للتنمية

اولاً : الملامح العامة للاتجاهات النظرية للتنمية

ثانياً: منطلقات تحقيق التنمية

ثالثاً : تقييم النظريات الاجتماعية فى التنمية

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعملية تصفية النظام الاستعمارى **de colonoli zation** ، وساعد عليها نشأة النظام الاشتراكي العالمي الذى آزر ثورات التحرر الوطنية .

وظهرت الوضعية الصعبة المتدهورة التى خلفتها الحرب لشعوب البلدان المستعمرة ، وتفاقمت التناقضات بين البناءات الاجتماعية القائمة المنهارة والبناءات الاجتماعية الصاعدة نتيجة التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص للاستثمار بالفائض .

لم يكن الاستقلال السياسى فى حد ذاته يعني التحرر الكامل من علاقات السيطرة والتبعية للدول الكبرى ، ففي الظروف التاريخية الجديدة أخذت الامبريالية العالمية تستخدم وسائل وأشكالا جديدة للابقاء على احالة الاقتصادية والسياسية لها ، وسعت إلى تحقيق ذلك من سبيلين :

- عرقلة تطور البلدان المستقلة حديثاً .
- تقوية وتوسيع قواعدها الاقتصادية القائمة على الاحتكارات ، فواجهت المجتمعات المستقلة حديثاً ، والمتحررة فى اطار الممارسات المختلفة للتنمية ، مشاكل اقتصادية واجتماعية غاية فى الصعوبة والتعقيد من أهمها :

مشكلات الأمية والتعليم ، والمسألة الزراعية ، التصنيع ، رفع مستوي المعيشة للكادحين ، وبناء قواعد اقتصادية حماية للتحرر الاقتصادي من التبعية . ولقد كانت المشكلة التى تفوقت على هذه المشاكل تكمن فى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المختلفة والدول المتقدمة .

ويقول العالم الاسكندنافى ميردال **Myrdal** أن اهتمام التخلف ليس وليد الصدفة البحتة ، ولا هو نتيجة طبيعية للتطور التلقائى للعلوم الاجتماعية ، ولكنه فى الاساس نتيجة لتغيرات سياسية جوهرية حدثت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وهي :

– تصفية الهياكل الاستعمارية فى العالم بصورة سريعة .
– استقلال العديد من الدول النامية وظهور الرغبة والتطلع للتنمية السريعة .
– اشتداد حدة التوتر الدولى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ولقد انعكس هذا التوتر الدولى فيما هو معروف بالحرب الباردة التى جعلت مصير الدول النامية محل اهتمام السياسة الخارجية للدول المتقدمة صناعياً (١) .

ولقد أيد الاقتصادى ليستربيرسون **pearson** هذه المسألة بشكل عابر بقوله: لقد كانت فترة ما بعد الحرب بالنسبة لكثير، بل للغالبية من الدول النامية ، فترة تغير كبير فقد ظهرت إلى الوجود أكثر من ٦٥ دولة جديدة فى أفريقيا وآسيا خلال فترة قصيرة من الزمن ، وأصبح الهدف القومي الأساسى لهذه الدول الجديدة فضلا عن دول أخرى فى أمريكا اللاتينية وجنوب أوربا هو الاسراع فى التغير الاقتصادى والاجتماعي (٢) .

---

[1] - Gunner. Myrdal. Asian. Drama. An Inquiry Into the poverty of nations. Harrnondsworth; London 1968p. 8.

[٢] - بيستربيرسون ، شركاء فى التنمية ، ترجمة ابراهيم نافع ، الناشر دار المعارف القاهرة . ١٩٧١ ،ص٢٥ .

ولقد فرض الواقع المتخلف نفسه على صعيد الفكر الاجتماعي ، فانطلقت النظريات من قضايا متباينة ، وان لم تكن متعارضة ، فضلا عن أن تقدم العلوم الاجتماعية لا يمكننا فى يسر من وضع خطوط محددة ، تفصل بين الاتجاهات الفكرية المختلفة .

وفى اطار محاولة فهم نظريات التنمية نستعرض أساسها الفكري ، أو معالجتها ، أو رؤيتها للمستقبل ومدى كفاءتها فى مواجهة معوقات التنمية فى الفقرة التالية وذلك فى مستويين :

- تفسير التخلف ومكوناته التاريخية .
- الملامح العامة للاتجاهات النظرية فى التنمية .

أولاً : التخلف ، مكوناته التاريخية وعوامله :

مثلما حدث فى العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد تناول الفكر الاقتصادى والفكر الاجتماعى قضية التخلف من خلال معسكريه الشرقى والغربى ، ومن خلال اسهامات كل منهما يمكن القول ان كليهما مازال عاجزا عن تقديم تحليلات موضوعية وعميقة لظاهرة التخلف التى يعانى منها ثلثا سكان العالم . وذلك بسبب القصور النظرى من جهة أو الرغبة فى تبرير أيديولوجية أو ممارسة سياسية للسيطرة والتبعية من جهة أخرى (١).

وان قراءة المزيد حول الموضوع سواء مما يفد من الغرب أو الشرق ، يظهر البلبلة ، ويخلص إلى اضطراب وخلط فكرى ، بيد أنه يصادف بين الحين والآخر بعض البيانات والمعلومات المفيدة عن آلاف الجزئيات والتفاصيل عن مجتمعات العالم

---

١ - آوسكار لانج - الاقتصاد السياسى المجلد الأول ، ترجمة راشد البراوى - دار المعارف - بمصر ١٩٦٦ . ص ١٧م .

الثالث ، ولكن الصورة العامة والمحركات الأساسية تظهر مطموسة أو غامضة ، وربما بشكل أكبر بعد القراءة عما قبلها ([1]).

ويلاحظ أنه على الرغم من الاختلافات الشكلية الظاهرة فى كتابات المفكرين الاجتماعين والاقتصاديين فيما يتعلق بمسائل التخلف ، إلا أنها تتحدد وتتشابه من حيث المضمون . فجميع هذه الكتابات تستخدم من واقع التخلف الحالى تفسيرا له ، وتصل بالتالى إلى نتيجة واحدة مؤداها أن تعريف التخلف يعنى تعريف حالة الدولة المتخلفة بوضعها الراهن التى ينخفض مستوى معيشتها ، ومستوى الدخل الفردى الحقيقى بها ، وكذلك معدل نموها الاقتصادى عن نظيره فى الدول المتقدمة ، فتصاغ اصطلاحات، الدول المتأخرة أو الدول المتخلفة لتشير إلى البلاد التى ينخفض فيها مستوى الدخل الفردى الحقيقى ، بالقياس إلى مستوى الدخل الفردى الحقيقى فى أمريكا واستراليا ونيوزيلندا وأوروبا الغربية .

ويعرف نورمان **Norman** البلاد المتخلفة بأنها البلاد التى يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة ، وذلك على الرغم من امكان تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة ([2]).

ويرى جاكوب فيرنر أن البلاد المتخلفة هى التى لا تتوافر لها إمكانيات زيادة استخدام رأس المال ، أو العمل ، أو الموارد الطبيعية ، فى تحقيق مستوى أعلى من المعيشة لسكانها ([3]).

---

١ - سعد الدين إبراهيم - نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث - المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين - استراتيجية التنمية فى مصر - القاهرة - ٢٦/٢٤ مارس ٧٧ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ص ٥٣-٥٥.

2 - Norman, S.Buckannan, & H.S. Eillies :Approach to Economic Devrlopment, John Wifly and Sons , N.Y., 1955. p.3.

3 - Jacob Virner. International Trade and Development Countries Cambridge Handbook Economic Series, 1959. P.3.

ومن العلماء من يرى تقسيم العالم إلى بلاد فقيرة وبلاد غنية (1). وعلى حين يستخدم البعض اصطلاح الدول النامية يوجه البعض الآخر انتقادا إلى هذا الاصطلاح على أساس أن النمو خاصية مشتركة ، وأنه أقرب إلى الدلالة على الدول المتقدمة (2).

---

1 - Poucr & Yamey . The Economics of Under Development Countries Cambridge Handbook Economic Series, 1959. P.3.

2 - Kindle Berger, Economic Development. London. 1965. p.2

حصة التشكيلات الاجتماعية المختلفة في الناتج القومي العالمي [1]

الناتج العرض الاجمالي بحسب الفرد			الناتج العرض الاجمالي	السكان		
٪	دولار	٪	مليار دولار	٪ مليون من السكان		
٦٣,	٣٠٤٩	٦٩,٠	٢٣٠٦	٢٠,٥	٧٥٥	البلدان الغربية (أ)
٤,٧	٢٢٨	١١,٦	٣٨٩	٤٦,٤	٧٠٧	البلدان المتخلفة (ب)
٢٨,٨	١٣٩٥	١٥,٠	٥٠٤	٦,٨	٣٦١	بلدان أوربا الاشتراكية (ج)
٣,٥	١٧٠	٤,٤	١٤٥	٢٣,٣	٨٥٦	روسيا الاشتراكية (د)
١٠٠,٠	٤٨٤٦	١٠٠,٠	٣٣٤٠	١٠٠,٠	٣٦٧٩	العالم

---

[1] – بير حاليه – مرجع سابق . ص ٢٩ .

وإذا كان الجدول السابق قد أتاح لنا – فى سبيل معرفة مؤشر التخلف والتقدم وحجم الناتج القومى للدول المتخلفة ، فأننا سوف نستعين بمؤشرات توزيع قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة إذ يمكن أن تعكس لنا (مبدئيا) السمة المميزة لهذه البنية .

ملاحظة :

يبين لنا من خلال معظم الكتابات المهتمة بأمور الدول المتخلفة أنها تنطلق فى تحليلاتها من فرضية أن سكان الدول المتخلفة يمثلون ما يقرب من ثلثى سكان العالم ، وهكذا وردت ايضا احصاءات البنك الدولى فى عام ١٩٧٣ (على أساس البلدان الآخذة فى طريق النمو تشغل ٧٠,٣٪ من سكان العالم ، وذلك عن عام ١٩٧٠) على حين ورد فى الجدول السابق أن سكان هذه الدول تمثل ٤٦,٤٪. وبالتدقيق فى الأمر تبين لنا أن الاحصاء الأول يدخل فى حسبانه بلدان آسيا الاشتراكية بنسبة ٢٢,٤٪ من السكان ، ٤٪ من الناتج القومى العالمى ، وبمقارنة هذه النسبة يسود الأمر إلى ما يناهز الوضع القائم طبقا للجدول السابق مع اختلافات طفيفة ([١]).

ولذلك نفضل على ضوء الاعتبار الموضوعى الارتكان إلى احصاءات الدول المتخلفة التى تستبعد دول الكتلة الاشتراكة من تقريراتها .

راجع : احصائية البنك الدولى عام ١٩٧٢ التى تتضمن توزيع الناتج القومى الاجمالى العالمى لعام ١٩٧٠.

ويمكن لنا متابعة التطورات فى بناء السكان العاملين فى الدول المتخلفة من خلال الجدول التالى :

---

١ - محمد عثمان مصطفى - دراسة نقدية للفكر الاقتصادى على ضوء الوقائع الاقتصادية للدول المتخلفة - رسالة دكتوراه - ١٩٧٩ معهد العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر .

تطور بناء السكان العاملين فى البلدان المتخلفة غير الشيوعية ([1])

(خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩٧٠)

	١٩٠٠	١٩٣٠	١٩٦٠	١٩٧٠
نسبة العاملين فى كل من القطاعات إلى مجموع السكان				
الزرعة	٧٧,٩	٧٦,٦	٧٠,٧	٦٨,٠
صناعة استخراجية	(	٠,٤	٠,٦	(
صناعة	(٩,٨	٨,٥	٨,٩	(١٢,٥
بناء	(	١,١	٢,٠	(
تجارة ومصارف	(	٥,٤	٥,٩	(
نقل ،ومواصلات	(١٢,٣	١,٣	٣,٢	(١٩,٥
خدمات	(	٦,١	٩,٦	(
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأعداد الأصلية للسكان العاملين كافة (بالملايين)	٢٧٣	٣٢١	٥١٢	٦٢٧

وإذا كان بول بايروك يرى فى اشتغال حوالى ٧٠٪ من سكان الدول المتخلفة فى عام ١٩٧٠ بالزراعة ما يشابه وضعية الدول المتقدمة فى بداية القرن التاسع عشر . أى بوجود فارق زمنى يبلغ أكثر من قرن ونصف القرن ([2]).فأننا نود

---

[1] - بوله بايروك ، مازق العالم الثالث ، ترجمة دار الحقيقة ، بيروت مكتبة العالم الثالث ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ ، ص ١٣٧.

[2] - المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

أن نتعرف على احصاءات مقارنـة فيمـا بـين الـدول المتقدمـة والمتخلفـة فيمـا يخص التوزيع النسبى لقوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

يبين هذا الجدول الأهمية النسبية للقطاع الزراعى للهياكل الاقتصاديـة المتخلفة ، إلى الدرجة التى حدت- بيرجالية - أن يصف العالم الثالث بأنـه عـالم فلاح [١].

[١] - بيرجاليه : العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى - الاستغلال الامبريالى ترجمة زوقان قرقوط - الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٧٣ - ص ٢٨.

التوزيع النسبي للقوي العاملة علي القطاعات الاقتصادية

اسم البلد	السنة	الزراعة والصيد	الأنشطة الاستراتيجية	الصناعة التحويلة	البناء	والغاز الكهرباء	الخدمات وغيرها (أ)	المجموع
الولايات المتحدة	١٩٦٩	٤,٥	٠,٦	٢٦,١	٦,٠	١,٤	٦١,٤	١٠٠
منبد	١٩٧٠	٧,٥	١,٦	٢١,٤	٥,٧	١,٢	٧٢,٦	١٠٠
الدانمارك	١٩٦٥	١٤,٨	١,٠	٢٩,٤	٣,٤	٠,٦	٤٦,٧	١٠٠
انجلترا	١٩٦٦	٣,١	٢,٣	٣٤,٨	٧,٨	١,٧	٥٠,٣	١٠٠
استراليا	١٩٦٦	٩,٤	١,٢	٢٦,٩	٨,٨	٢,٢	٥١,٥	١٠٠
الهند	١٩٦١	٠,٥	٠,٥	٩,٥	١,١	٠,٦	١٥,٧	١٠٠
اندونيسيا	١٩٦٥	٦٧,٢	٠,٢	٥,٦	١,٣	-	٢٥,٣	١٠٠
باكستان	١٩٦٥	٦٧,٦	٠,١	٩,٦	٢,١	٠,١	٢٠,٥	١٠٠
غانا	١٩٦٠	٥٨,٠	١.٨	٨,٦	٣,٣	٠,٥	٢٧,٨	١٠٠
السودان	١٩٥٦	٨٥,٨	٠,٦	٥,٠	٢,١	٠,٦	١٣,٩	١٠٠
مصر	١٩٦٠	٥٦,٦	٠,٣	٩,٠	٢,٠	٠,٥	٣١,٦	١٠٠
العراق	١٩٥٧	٤٧,٩	٠,٢	٩,٥	٠,٥	٠,٦	٣٧,٣	١٠٠

ويستمر الفكر الغربى انطلاقا من مضمونه الأساسى من تعريف التخلف بأنه حالة الدولة المتخلفة ، التى ينخفض مستوى المعيشة بها عن الدول المتقدمة فى إقامة المعايير كحدود فاصلة للتمييز بين المجموعتين من الدول ، مع الأخذ فى الاعتبار بمتوسط الدخل الحقيقى للفرد كمعيار أساسى لإمكانية إحداث المقارنات الدولية . وعليه نجد تقاسيم عديدة لمختلف مناطق العالم (١). كما حاول بعض العلماء الاستعانة بمعايير أخرى للاستدلال على نفس المضمون ، مثل نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الوقودية المستهلكة ، والغذاء الفردى اليومى وعدد الأطباء لكل ألف من السكان ، ونسبة الدخل المتولد فى القطاع الزراعى ، وحجم الاستثمار لكل عامل صناعى .. إلخ ، ويلاحظ أن كل هذه المعايير ترتبط أساسا بمتوسط الدخل الحقيقى للفرد من جهة ، كما أنها تأخذ من واقع الدول المتقدمة أساساً للمقارنة مع نظيراتها المتخلفة . وهى بالتالى تدور فى نفس المضمون (٢).

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التى يمكن أن توجه لمعايير الدخل إلا أننا نعتبر أن الخطأ الأساسى يكمن فى قصور أدوات المعرفة العلمية فى الفكر نفسه نتيجة التصورات المتناقضة مع الواقع الاجتماعى ، والانطلاقة الخاطئة لفهم مشكلة التخلف (٣). وقد استمر الفكر الغربى فى توضيحه لتعريف وتفسير التخلف (حالة الدولة المتخلفة) فى بيان الخصائص (السمات - المؤشرات) التى تشترك فيها مجموعة الدول المتخلفة . ويطالعنا هذا الفكر بنظريته التصورية لهذه المشكلة التاريخية بالعديد من التقسيمات التصورية لمثل هذه الخصائص التى تنطبق وفى الوقت نفسه

---

١ - ايفابينوت - ماهى التنمية - ترجمة سعيد ابو الحسن دار الحقيقة بيروت (بدون تاريخ) ص ٩ .
وانظر ايضا زكى شافعى ، مفهوم التخلف الاقتصادى فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، مجلة القانون والاحصاء - يونيو ١٩٦٢ - القاهرة . ص .

2 - Simankuznets . Intemational Differences In Income Leveles Some eflections of Their Causes , Published In. R. Okum. London. 1954.

٣ - عمرو محيى الدين - التخلف والتنمية - مرجع سابق - ص ص ٣٤- ٤٣ .

على أن التخلف يكمن فى خصائصه ، وأن هذه الأخيرة سبب لوجوده واستمراريته ، وأنه بزوال هذه الخصائص يزول التخلف ([1]).

ويذهب بعض المفكرين العرب فى هذا الاتجاه موضحين بجلاء هذا المضمون ، باعتبار أن هناك خصائص ومؤشرات تتميز بها الدول النامية ، ولكن ليس معنى ذلك أن من الضرورى أن تتوافر جميع هذه المؤشرات فى دولة حتى يقال أنها دولة نامية ، وأنما يكفى توافر بعضها فى دولة والبعض الآخر فى دولة أخرى وهكذا . ولكن لا تعتبر هذه الخصائص مجرد مؤشرات للتخلف Indicators ، بل تعتبر من وجهة النظر الواقعية مشكلات Problems ومعوقات Obstacles تواجه الدول التى بدأت تسير فى طريق النمو ([2]).

حاول بعض المنظرين توضيح العلاقات التأثيرية المتبادلة والدائرية فيما بين خصائص التخلف والخروج بنظريات تفسر ارتباط التخلف بدولة معينة ، ومن خلال هذه الرؤية وبنى على وجود مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها ، بطريقة دائرية لتكون ما يسمى بالحلقة المفرغة للفقر ([3]). وأن وجود مثل هذه الحلقات من شأنه ابقاء الدول المتخلفة فى حالة تخلف مستمر بمعنى أن الحالة القائمة تكرر نفسها بصفة مستمرة (حالة توازن واستقرار عند مستوى

---

1 - Leibenstien, Economic Backwardness and Economic Growth London , 1957, PP. 40-41. John Wiley & Sons, Inc.

٢ - على لطفى - التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية - المطبعة الكمالية القاهرة ، ١٩٧٢ - ص ص ٩،٨.

٣ - راجع فى فكرة الحلقات المفرغة للفقر :

Philip Taylor-Nationalism and Progress in Free Asia - Baltimor.London , 1956.

وانظر : عنرو محى الدين ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

التخلف). ويرى أنصار هذا الفكر أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه الدول مليئة بهذه الحلقات .

على حين يضيف آخرون انطلاقا من نفس الفكرة أن التخلف هو حالة توازن شبه مستقر بالنسبة لمتغير واحد ، هو متوسط الدخل الفردى ، وبالتالى فإن أى مجهود انمائى سوف يشكل قوى إيجابية دافعة للنمو هى التى تخل بالتوازن ، إلا أن هذا الاخلال بالتوازن يولد قوى سلبية مهبطة لعملية النمو مما يؤدى إلى العودة إلى وضع التوازن الأصلى ، والمحصلة النهائية تتوقف على القوة النسبية لكل من القوة الدافعة والقوى المعوقة للنمو .

ولاشك أن مثل هذه النظريات البورجوازية تنطوى على طرح خاطئ من أساسه فى تصورها لمشكلة التخلف ، تلك المشكلة الانسانية المتكاملة الأبعاد ، حيث أنه لا يمكن التسليم مع هذا الفكر بأن تعريف التخلف يعنى وصف الحالة الراهنة للدول المتخلفة ، وأن تخلفها يكمن فيما يرتبط بها من خصائص .

إن مثل هذه الرؤية الوصفية السطحية تخلع عن المشكلة جوهرها الأساسى ألا وهو ربط التخلف بجذوره التاريخية ([1])، وإذا كان يمكن تعريف التخلف الاقتصادى بأنه تراكم للعوامل التى تعوق عملية النمو فإن الأمر يتطلب الوقوف على جذور هذه العوامل ومسبباتها التاريخية . وعليه تصبح هذه الأفكار البورجوازية السابقة ، وحتى الانتقادات الموجهة إلى جزئياتها

---

[1] - أجناتسى زاكس : " التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية " ترجمة محمد صبحى الاتربى مكتبة التنمية والتخطيط دار المعارف القاهرة ١٩٦٩ص ١٠، وهكذا يدين " شارل بتلهيم " تلك النظرة السطحية التى تجعل لكل بلد مكانا متقدما أو متخلفا فى سلم التقدم الاجتماعى والاقتصادى . وباعتبار أن هذه النظرية ستنطوى على احلال الملاحظة الاحصائية لارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة محل التفسير التاريخى والتحليل العلمى ، راجع شارل بتلهيم : " التخطيط والتنمية" ، ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله مكتبة التنمية والتخطيط .

والتى تدور فى نفس المضمون السطحى فى حالة تناقض تام مع الواقع الاجتماعى للتطور التاريخى للبشرية ، هذا فضلا عن عدم اتصافها بالعمق اللازم للتصدى لمثل هذه القضايا .

بالإضافة إلى أن التزام هذا الفكر بأدوات المعرفة العلمية المتاحة لدى النظرية الاقتصادية التقليدية (التى لم تعد صالحة لفهم العديد من الظواهر الاقتصادية الغربية) ، قد أدى بها إلى انطلاقة خاطئة حتى فى تعريفها للدول المتخلفة فى مجال لمقارنة بينها وبين البلدان المتقدمة . فالقول بأن مستوى المعيشة يتحدد بحجم الناتج القومى (وما يتفرع عن هذا الأساس من معايير داخلية وغيرها من المعايير والخصائص) أمر مردود عليه ، فالواقع أن مستوى المعيشة يتوقف على عدد من العوامل لا تقل أهمية عن حجم الناتج القومى ، وبالتالى لا يمكن إغفالها ومن أهمها :

أ- علاقات التوزيع- كيفية اقتسام الناتج بعد القيام بعملية الانتاج بين طبقات وفئات المجتمع ([1]).

ب- علاقات الانتاج إذ أن من البديهى أن عملية الانتاج تتم من خلال علاقات اجتماعية معينة يفرزها تطور هذه القوى ، بل يجب أن تمتد لتشمل بالإضافة إلى ذلك تطور العلاقات الانتاجية المرتبطة بهذه القوى ، فعلى حين نجد - مثلا - فى تشكيلات العالم المتخلف دولا أخرى مازالت تعرف مثل هذه العلاقات .

جـ- أن دراسة مستوى المعيشة لا يمكن أن يتم - فضلا عما سبق - بعيدا عن تحليل البناء الاقتصادى ، من حيث التوازن النسبى للقطاعات الاقتصادية فى الناتج القومى وحجم وكميات رؤوس الأموال

---

١ - أحمد جامع " الاقتصاد الاشتراكى " دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٦٩ ص ص ١ ، ٢ .

والاستثمارات الموزعة فيما بين هذه القطاعات وكذلك توزيع العمل عليها .

وبالتالى فإن حجم الناتج القومى وما يصاحبه من ارتفاع متوسط الدخل القومى فى بلد ما قد لا يعنى تقدمه ، بمعنى أنه لا يكفى بالضرورة التخلف الاقتصادى بدليل دول النفط العربية ([1]).

ولقد أدى قصور الأفكار الغربية فى تنظير التخلف ، إلى قصورها أيضا فى استراتيجيات التنمية التى تنبع مع الاعتراف بأن سبب التخلف يكمن فى خصائصه ، وأبسط دليل على ذلك هو فشل كافة النماذج الانمائية العربية فى هذا المضمار .

أضف إلى ذلك أن نظريات " الحلقات المفرغة للفقر " الموضوعة من جانب الفكر الغربى (والتى ترى ضعف المقدرة على الادخار سببا ونتيجة لكافة مشاكل التكوين الرأسمالى فى الدول المتخلفة) تتضاءل علميا أمام نظرية الفائض الاقتصادى الموضوعة من جانب الفكر الاشتراكى (والتى ترى أن الفائض الاقتصادى موجود فى هذه البلدان وتحت أشكال معينة ، وأن القضية تنحصر فى اتباع الطريق السليم للتعرف عليه وتعبئته وتوجيهه لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابق)([2]).

---

١ فوزى منصر – محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة ، ١٩٧١ ، ١٩٠٢ ؛ ص ٢٣٢ .

٢ يرى روستو ن المجتمعات البشرية قد عرفت أثناء تطورها ونموها خمس مراحل :

أ- مرحلة المجتمع التقليدى .

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق .

جـ- مرحلة الانطلاق .

د- مرحلة الاتجاه نحو النضج الاقتصادى .

إن مثل هـذه الأفكـار والنظريـات الغربيـة ، مـن حيـث كونهـا ترفـض معالجة التخلف من اطاره التاريخي السليم ، لا نستطيع معها أن نجـد إجابـة عـن مثل هذه الاستفسارات :

* ما هي القوى التي أدت إلى تكوين التخلف وعاقت تقدم هذه البلدان ؟
* هل حالة التخلف مرادفة لحالة المجتمع التقليدى ؟
* ما هي القوانين التي تحكم تطور الجـانبين : النسـق الاجتمـاعي والنسـق الاقتصادى للدول المتخلفة ؟
* ما وجه العلاقة بين التخلف والتقدم ؟

نحـن إذن فـى حاجـة إلى نظريـة أخـرى تنطلـق فـى تفسـيرها للتخلــف كظاهرة تاريخية وتجيب لنا عن هذه التساؤلات المطروحة .

ولنقترب من نظرية غربية أخرى ، وبالذات نظرية المراحل الخمس للعالم الأمريكي روستو ، حيث تبنى رؤيته للتخلف على تحليله الخاص لمراحل التطـور للمجتمعات البشرية ، وتترادف لديه حالـة المجتمـع المتخلـف مـع حالـة المجتمـع التقليـدى ، الذى تأخر فى تطوره عن المجتمعات الأخرى ، التى أبحرت فى طريق التقدم منذ خمسة قرون ، وذلك التأخر راجع إلى ما يتميز به المجتمع التقليـدى (المتخلف) من اقتصاد بدائي يغلب عليه الطابع الزراعـى ، وانخفـاض فـى طـرق الإنتاج ، وجمود للقيم الاجتماعية التي لم تعد قابلة لمسايرة أي تطور . ويركز

مرحلة الاستهلاك الوفير .

وأن التخلف ما هو إلا مرحلة يمر بها كل مجتمع أثناء تطوره وأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة متفوقة في التقدم الاقتصادي إلا بعد أن يمر بعدة مراحل متتابعة ، ويضيف روستو (في تحليله لمفهوم التأخر) أنه على الرغم من محاولات هذه المجتمعات التقليدية لادخال بعض عوامل النمو ، إلا أن هذه الأخيرة تبقى محدودة ولا تدفع بالمجتمع في طريق التطور ، نظرا لغياب العامل الفني والعلمي .

انظر : السيد الحسيني – التنمية والتخلف – مرجع سابق ، ص ٦٨ وما بعدها .

روستو فى تحليله على العالم الفنى والعلمى باعتباره هو العامل الحركى المؤدى إلى التطور .

ولعل من أهم الانتقادات الأساسية التى يمكن توجيهها إلى نظرية مراحل النمو أنها لا تتبع المنطق العلمى السليم ، من حيث تجاهلها العام (كغيرها من التحليلات البورجوازية) للعلاقات الانتاجية المصاحبة لتطور قوى الانتاج لخط انتاجى معين .

إن عطاء هذه النظرية للعامل الفنى والعلمى الأهمية كعامل انطلاق وتقدم لمراحل النمو ، أمر مردود عليه ، فكما هو معروف من تطور المجتمعات الراسمالية نفسها ، أن تراكم راس المال قد شكل العامل الأول [١] فى تقدمها ، وبدونه يصبح هذا التقدم محدود الأثر ، على حين كانت الاختراعات الفنية والعلمية بمثابة العامل الاقتصادى الثانى .

إن فكرة ترادف التأخر والتخلف ، كانت مطروحة من قبل فى كتابات آدم سميث وريكاردو ، التى تبنى على اساس أن كافة الدول تسير فى نفس طريق التطور ولكن بسرعات مختلفة ، وبالتالى فإن مسائل التأخر (أو التخلف) بمثابة مسائل وقتية ، وينبغى على هذه الدول (المتأخرة) أن تنتظر فترة زمنية كما انتظرت الدول المتقدمة .

---

١ - فى الواقع أن العامل الاقتصادى للدول فى نشأة المشروع الصناعى وبالتالى فى تكوين الراسمالية وهو تراكم راس المال قد بدأ فى الظهور اعتبارا من أوائل القرن السادس عشر واستمر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأن العامل الاقتصادى الثانى وهو الاختراعات الفنية والعلمية قد بدأ فى الظهور وأحدث اثارة ضخمة وعلى الأخص خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وبهذا يكون اكتمال الرأسمالية قد حدث بالفعل خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

انظر : أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة (١٧٥٠- ١٨٨٠) ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

أن هذه النظرية الغربية (الشاملة لمراحل تطور المجتمعات البشرية التى نشرت فى عام ١٩٦٠ ، أى بعد رؤية كاملة للنظرية الاستعمارية والانهيار (للنظام الاستعمارى) لم تبد اهتماما للقوى الاستعمارية الخارجية ([1]) التى عملت على امتصاص خيرات وثروات البلدان التى سميت بالمتخلفة وشوهت هيكلها التقليدى ، فلم يعد – حتى – مجتمعا تقليديا بما يتكيف ومصالحها الخاصة ، وبما فرضته هذه القوى من سيطرة وتبعية إلى الدرجة التى اصبحت فيها هذه القوى عائقة لتقدم هذه البلدان . وخلاصة القول أنها طورت تخلفها فى طريق تقدمها . وهكذا تنعدم صلاحية نظرية " روستو " بداية لتفسير أى من وقائع الدول " المتخلفة " الماضية أو الحاضرة باعتبارها تناقض الواقع فيما تذهب إليه من تماثل وضعية هذه الدول بوضعية المجتمعات التى اصبحت متقدمة حاليا وذلك أثناء مرحلة تطورها .

والخلاصة ان الفكر البورجوازى لم يستطع برغم تعدد محاولاته التى تدور كلها فى نطاق الاطار الوصفى للحالة الراهنة للدول المتخلفة أن يقدم ما يمكن به اثراء الفكر الاقتصادى فى مجال ادبيات التخلف ، فتحليلاته جميعا تنتهى مع بدايتها (كالقول صراحة بأن الدول الفقيرة ستبقى فقيرة لمجرد كونها فقيرة) . وأن الدول المتخلفة هى التى تعيش على عكس الدول المتقدمة من حيث مستوى المعيشة نظرا لما تتسم به من خصائص معينة تتسب فى تخلفها .

---

[1] – ويوضح لنا ابعاد هذه الرؤية " زومبارت " بقوله : " أنه لا يمكن تصور ثروة المدن الايطالية منفصلة عن استقلال باقى حوض البحر المتوسط ، بالضبط كما أن رخاء البرتغال واسبانيا رهولندا أو فرنا وانجلترا لا يمكن تصوره إلا على انقاض الحضارة العربية ، ونهب أفريقيا ، وافقار جنوب آسيا والجزر الواقعة فى جنوبها الشرقى . ويضيف " لقد أصبحنا أغنياء لأن اجناس باسرها بأكملها قد ماتت من أجلنا ، ومن أجلنا أيضا افتقرت قارات بأكملها " بالاستناد إلى أحمد جامع (الرأسمالية الناشئة) المرجع السابق ، ص ٢٩-٣٠ .

وبذلك يكون الفكر الغربي بفصله العمدى بين ظاهرتي التخلف والتقدم قد أقحم نفسه في طريق مختلف عن المجتمع المراد دراسته (المجتمع المتخلف) بأنشغاله بتحليلات المجتمع التقليدى .

إذن نحن في حاجة إلى تنظير آخر يعرفنا بحالة المجتمع المتخلف ، ويفسر لنا التخلف كظاهرة تاريخية متطورة ومرتبطة بالتقدم الراسمالي ، ويجيب عن التساؤلات المطروحة ، سابقا والتي لم نجد إجابة عنها في نطاق الفكر البورجوازي ([١]).

بعد أن تبينا قصور الفكر الغربي وعجزه عن استكشاف هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية الهامة ، نرى أن الفكر الاشتراكي قد قدم مساهمات مثمرة في هذا المضمار .

حيث يرى المفكرون الاشتراكيون ان البلدان النامية المتخلفة ليست بأى شكل من الأشكال هي تلك المجتمعات التي بقيت تسير سيرها الطبيعي الذى كانت تنتهجه منذ خمسة قرون دون تدخل من البلدان التي أقلعت وتركتها إلى طريق آخر . فأيا كانت الأسباب التاريخية التي تجمعت وأدت إلى نشأة الراسمالية في بلدان معينة في فترة تاريخية معينة فهذه الراسمالية على حد تعبير الاقتصادى لأمريكي " بول سويزى " قد تقدمت منذ خطوة البداية الأولى عن طريق اخضاع وسلب واستغلال وإعاقة تشكيل البيئة التي تحيط بها .

وكانت النتيجة هي تحويل الثروة من المناطق التابعة إلى العواصم ومن ثم تدمير المجتمع القديم في المناطق التابعة ، وإعادة تنظيمه من جديد على أساس

---

[١] - تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الكتابات البورجوازية التي تفسر التخلف من خلال العامل الجغرافي أو العامل الديني ، أو نتيجة لفقدان البلدان المتخلفة لطبقة المنظمين والمستحدثين (شومبيتر) .. إلخ ، وغير

من التبعية الخالصة . ذلك هو أحد وجهى المسـألة ، أما الوجه الآخر فهو أن الثروة التى نهبت وتم امتصاصها من البيئة من المناطق التابعة أصبحت الأساس الذى قام عليه التطور السريع للعواصم ، مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر دخلت مراكز راسمالية أخرى إلى الحلبة وبوجه خاص الولايات المتحدة واليابان ، واصبح العالم باسره مستقطبا تماما بين عواصم راسمالية متقدمة متركزة فى عدد ضئيل من الدول تقع غالبا فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، ومن مناطق متخلفة شاسعة ترتكز عليها وتستمد منها جانبا كبيرا من عوامل بقائها .

وبذلك يكون مجال تاريخ الراسمالية منذ البداية هو التطور فى أحد الجوانب والتخلف فى الجانب الآخر .

ويرتبط الجانبان ارتباطا بالضرورة ويصبح تطور الجزء المتقدم هو النتيجة والوجه المقابل لافتقار الجزء المتخلف إلى التطور (١).

---

١ - فوزى منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، ص ٢٨٥.

وعلى حين يعمل بول باران على بلورة قضية التخلف والتقدم وعلى الوجه الآتى - أن حكم الراسمالية الاحتكارية والامبريالية فى البلاد المتقدمة والتأخر الاقتصادى والاجتماعى فى لابلاد المتخلفة .. ، على اوثق ارتباط ولا يمثلان سوى جانبين مختلفين لما هو فى الواقع مشكلة واحدة . انظر فى ذلك .

بول باران : الاقتصاد السياسى للتنمية ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ببيروت ، سبتمبر ١٩٧١ ، ص ٣٣٩ .

ويضيف بول باران :" أن جذور التخلف تنشأ وتنمو فى ظل علاقة خاصة ، تولد فى اطار تاريخى معين بين عملية استغلال فى الداخل وعملية تبعية فى الخارج ".

وانطلاقا من هذه الرؤية لظاهرة التخلف قدم المؤلفون الاشتراكيون عدة تعاريف متشابهة لهذه الظاهرة .

ويرى الفكر الاشتراكي في تعريف للبلدان النامية : أنها تلك المجموعة من البلدان التي كانت في الماضي وبشكل عام مستعمرات ، والبلدان التي كانت متعلقة بالسياسة الاستعمارية والتي بقيت بعد حصولها على الاستقلال متخلفة فيما يتعلق بتطورها الاقتصادي ، والاجتماعي ، وهذه الفئة من البلدان تضم العدد الأكبر من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وعلى الرغم من أن هذه البلدان تختلف عن بعضها البعض كثيرا بالنسبة لدرجة تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، إلا أنها تظهر معالم مشتركة . وهذه المعالم تسمح لنا بجمع هذه البلدان تحت مفهوم " البلدان النامية " وأهم هذه المعالم المشتركة هي :

أ- أن القوى المنتجة في هذه البلدان قليلة التطور بالمقارنة مع البلدان الراسمالية ، والبلدان الاشتراكية المتطورة والمصنعة ، كما أن اقتصاديات هذه البلدان هي اقتصاديات مشوهة (١) نتيجة للاستغلال الاستعماري الذي تعرضت له لفترة طويلة من الزمن .

ب- أن أكثر هذه البلدان لا تزال مرتبطة مع النظام الراسمالي العالمي بالرغم من أنها قد حققت استقلالها السياسي ، فرأس المال الأجنبي لا يزال يمثل في هذه البلدان مواقع هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولذلك فإن هذه البلدان لا تزال تخضع لتاثير القوانين التي

---

١ - وعليه يقترح بتلهيم استبدال مصطلح البلاد المتخلفة بالبلاد ذات الاقتصاد المشوه شارل بتلهيم التخطيط والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٢٣.

تحكم النظام الراسمالي العالمي ، وهي تتعرض بسبب بناءاتها الاقتصادية الوحيدة الجانب ([1]) (بإنتاجها للمواد الخام ومواد الطاقة على الأغلب فقط) إلى السياسة التجارية للاستعمار الجديد ، وإلى التبادل غير المتكافيء في السوق الرأسمالية العالمية .

جـ- في هذه البلدان توجد قطاعات وعناصر لمختلف التشكيلات الاجتماعية إلى جانب بعضها البعض ، فما يزال الانتاج الصناعي الصغير سائدا ، وفي الزراعة لا تزال هناك علاقات ما قبل الرأسمالية بما في ذلك الاقتصاد البدائي والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هي تفتيت الاقتصاد القومي وعدم تلاحمه .

د- أن كلا من قطاعات وعناصر التشكيلات المختلفة يتبعها وجود تركيب طبقي من نوع خاص ، كنتيجة للتخلف والتشويه الاقتصادي والاجتماعي ، والممارس بمعرفة السياسات الاستعمارية والاتصالات بنمط الانتاج الراسمالي الاحتكاري ، تمثل فيه الطبقة العاملة من الناحيتين الكمية والكيفية موقعا ضعيفا بطيء التطور ، في حين أن بناء فئات الفلاحين والبورجوازية الوطنية وبخاصة البورجوازية الصناعية كان محدودا وبطنيا ([2]) ، لذلك يمكن القول بأن البناء الاجتماعي في البلدان المتخلفة يتميز بالتفكك وعدم التجانس

---

[1] - كاظم حبيب : اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة ، وأثرها على البلدان النامية ، بغداد ، تموز ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

[2] - المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وبرغم أن الدراسات الماركسية فى مجال التخلف لا تتصف بالتماثل أو باتفاق الآراء المعبرة عنها فإنه يمكن لنا الاستناد إلى المنطقيات التالية التى تفرد حلولا بشأن هذه القضية المصرية (١).

أ- أن التخلف هو عملية خاصة ونوعية لا تقارن مع حالة الدول المتقدمة (المتطورة) التى كانت عليها قبل أن تدخل فى التطور ، وهذا بالرغم من أن الدول المتخلفة تحتفظ ببعض السمات الخاصة بوضعها السابق أو القديم التى كانت موجودة ايضا فى الدول المتطورة قبل دخولها فى التطور (ضعف الانتاجية بالضعف الحاد لرؤوس الأموال ، الأمية .. إلخ) وبعبارة أخرى فإن التخلف الحاد لا يحتفظ بكل خصائصه السابقة ، لكن لكونه ظاهرة للإفساد والتشوية أو تغيير الصورة فإنه يضيف خصائص أخرى للخصائص السابقة . وباعتبار أن التخلف هو تطور تدريجى للتشويه والافساد بالنسبة لوضع سابق ، فإن التخلف ينتج من الاتصال بين تشكيلات اجتماعية سابقة على الرأسمالية والتشكيلة الاجتماعية الرأسمالية المتطورة ونتيجة للتأثيرات المزاولة ، فقد تم تشويه البناء الاقتصادى للمجتمعات السابقة ، وفقدانها لعناصر توازنها فأصبحت لا تتطور تدريجيا وتسلك طريق التطور الذى أتبعته الدول الراسمالية المتطورة بل طريقا آخر فى طريق التخلف .

. وأنه اعتبارا من لحظة معينة من التطور يمكن لنا أن نميز بين ثلاثة تشكيلات اجتماعية (بخلاف التشكيلات الاجتماعية الاشتراكية) تشكيلات اجتماعية سابقة على الرأسمالية وتشكيلات اجتماعية رأسمالية متطورة ،

---

١ - فالووسكى " وجه نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث " ترجمة كمال غالى ، مكتبة العالم الثالث . دار الحقيقة ببيروت ، نيسان ، ١٩٧١ ، ص ١٠ .

وتشكيلات اجتماعية متخلفة . وهذه الأخيرة ليست فقط مختلفة عن الثانية بل وأيضا تختلف عن الأولى .

ب— أن السيطرة والتبعية التى فرضت على الاقتصاديات المتخلفة قد جعلتها تتكامل فى الاقتصاد العالمى بوسائل عديدة (رأس مال أجنبى ، التبادل الأجنبى التجارى غير المتكامل ، تصدير رؤوس الأموال ، ارتباط التجارة الخارجية فى بناءاتها الوحيد مع العاصمة الأم ، احلاف ومعاهدات تبعية تكنولوجية وحضارية .. إلخ) أن هذه الوسائل قد جعلت الدول المتخلفة فى وضع كامل للسيطرة والتبعية ، وفرضت عليها تكتلات تمنعها من الخروج من التخلف ، وبالتالى تظل محتفظة بعوامل تخلفها وتسير فى تطورها التدريجى .

مما تقدم يتضح لنا أن التخلف كعملية دينامية لتطور تدريجى يتميز بصفات أساسية من حيث مكوناته التى تتمثل فى تشويه وافساد المجتمعات السابقة على الرأسمالية وانحرافها ودخولها فى طريق آخر يختلف عن الطريق الذى سلكته الدول المتطورة أثناء تطورها ، كما يتميز بتعايش قطاعات حديثة تم زرعها من الخارج ، وترتبط بالعواصم الاستعمارية وقطاعات تقليدية مشوهة ، وكافة هذه القطاعات غير منفصلة بل مترابطة فى اطار الكل الاجتماعى المتخلف ، كما يتميز ايضا بخضوع اقتصاديات الدول المتخلفة للسيطرة والتبعية والاندماج مع النظام الراسمالى الدولى .

وفى كثير من الحالات فإن هذه العناصر الثلاثة تبدأ بالتتابع الموضح ، وفى حالات أخرى يبدأ الهدم والتخريب مع زرع الأنشطة الجديدة . وفى البعض فإن السيطرة تتكون من البداية . مع الاستعمار المباشر).

وأنه يمكن الاستدلال على بداية التخلف مع بداية الهدم والتشويه والافساد ومع ظهور السيطرة فإن التخلف يكون قد بدأ في تطوره التدريجي .

ولقد اختلفت بداية التخلف من منطقة إلى أخرى إلا أنه مع التطور التدريجي الطويل أصبح التخلف كظاهرة معاصرة في حالة تشابه نسبي بين كافة المناطق المتخلفة .

أوضحت الاتجاهات السابقة نقطتين مرجعيتين على جانب كبير من الأهمية ، تمس النقطة الأولى الوضع الاقتصادي المتدهور داخليا في البلاد النامية الذي يرتبط بعلاقة التبعية الخارجية ، والذي ناقشناه في هذا الجزء ، أما النقطة الثانية فترتبط بدور القوى الاجتماعية وعلاقة التبعية بين عوامل الانتاج وعناصره بالقوى المسيطرة التي تمارس نفوذها القوى على الطبقات الدنيا ، وقد اهتمت بعض النظريات بتأكيد ضعف نفوذ القوى التقليدية المسيطرة في مجالات التجارة والزراعة والصناعة ، وأوضحت أن هذا الضعف لم يكن مصحوبا بقوة موازية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للغالبية العظمى من الفلاحين وفقراء المدينة .

ولعل ما يدخل في موضع اهتمامنا هو التركيز على النقطة المرجعية الثانية ، وتفسير الموقف الناتج عن طبيعة الظروف الخارجية والداخلية ، وملاحظة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؛ فمن الملاحظ أن معظم برامج التنمية في الدول النامية توجه أساسا نحو خدمة مصالح فئات الصفوة والقوى العاملة المنتجة متجاهلة طبقات الفلاحين والفئات الحضرية الوسطى ، بالإضافة إلى أن سياسات التصنيع تتجه إلى انتاج التصدير بهدف الحصول على العملات الحرة ، كعائد ذي قيمة ، إلا أن هذه السياسة في

الحقيقة لا تخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة سوى قطاعى الصناعة والبنوك ، والخاسر فى هذه العملية هو قطاع الزراعة نتيجة عدم تنميته ، وتجاهل أهميته التقليدية وخاصة أن معظم الدول النامية دول منتجة زراعيا أساسا .

ولا غرو فإن المشاركة السياسية لقطاعات العمال تبدو مشاركة وهمية فى اطار صور الديموقراطيات المختلفة التى تنسج من خلالها الحكومات أنساقا تصنيفية سياسية .

وتأسيسا على ما سبق فإن من الصعوبة بمكان اعتبار أن الدول النامية تتجه بالفعل نحو خلق مجتمعات استهلاكية جماهيرية ، بالرغم من نمو المراكز الحضرية بشكل سريع أكثر من المناطق الريفية ، مع ما يصحبه من ارتفاع نسبى فى مستويات الاستهلاك فى القطاعات الحضرية إلا أنه لا ينبغى تجاهل أن المراكز الحضرية تزخر بمدن الصفيح ، وأحياء واضعى اليد التى تعكس جميعها ظروفا اقتصادية واجتماعية وثقافية وفيزيقية بالغة القسوة وهى ما يعبر عنه بالهامشية الحضرية التى يميزها كثافة سكانها وسيطرة ظاهرة الهامشية الاجتماعية عليها .

وإذا كانت بعض الدراسات تميل إلى تبرير كثافة سكان هذه المناطق فى اطار الزيادة الطبيعية لسكان الحضر فى الدول النامية ، إلا أن هذه الحقيقة الاحصائية لا ينبغى أن تحجب عنا الحقيقة البنائية الهامة ، وهى أن المناطق الريفية الفقيرة فى الدول النامية تدفع سكانها إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية ، بالرغم من أن هذه المناطق الحضرية فى معظم الدول النامية لا تستطيع إلا استيعاب أعداد صغيرة جدا من جموع المهاجرين الريفيين ، ويفسر هذا الموقف فى اطار أسلوب التنمية الذى يعتمد اعتمادا أساسيا على رؤوس الأموال الاحتكارية ،

وما يرتبط بذلك من احتكـار للتكنولوجيا المتقدمـة التـى لا تستطيع استيعاب المهاجرين الريفيين إلى المراكز الحضرية ([1]).

ولعـل الأهميـة التـى احتلهـا مفهـوم الهامشية الاجتماعيـة الاقتصاديـة والسياسية تنبع من هذه الحقيقة ، وهو ما سوف نستعرضه فى الفصل الرابع فى اطار دراستنا للجماعات الهامشية ووجهـة النظر البارسـونزية التـى تقـوم علـى إمكانية احداث التنمية ، على أساس اتاحة الفرصـة لقيـام تفـاعل موجـه داخـل الجماعات المختلفـة ، مما يهيـئ المجـال لاحـداث التغيـير الملائـم لنمـو المجتمـع ، ورفاهيته ، على أساس تكافؤ الفرص بـين وحداتـه المختلفـة ، والنظـرة الشـاملة الكلية التى تعبر من أهم الزوايا التى تتألف منها وجهـة نظـرة لتحقيـق التكـامل التام بين النظم الاجتماعية ، حتى يتحقق التوازن بـين عنـاصر المجتمـع ديناميـا ، فالزيـادة السـكانية مثـلا تعنـى زيـادة الطلـب علـى السـكان والنظـم التعليميـة والتربوية والصحة وتحقيق الأمن الغذائى وفرص العمل والتوزيع العادل للدخـل القومى مـن المشـروعات العامـة ، وتمثـل هـذه الحالـة حجـر الزاويـة فـى اتجـاه بارسونز الذى يقوم على ترادف مفهومى التوازن والتكامل وهو ما سبق تناولـه فى الفصل الأول .

---

[1] - السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ص ١٧٤- ١٧٩ .

ثانياً: الملامح العامة للاتجاهات النظرية للتنمية :

إن المشكلة التى هى موضع اهتمام الدراسة هنا تتمثل فى الوصول إلى تحديد مفهوم إجرائى للتنمية ، ويتحقق ذلك لنا عن طريق استعراض الاتجاهات النظرية الأساسية فى التنمية ، إجابة لسؤالنا عما إذا كانت النظريات الاجتماعية القائمة للتنمية الاجتماعية . يمكن أن تقدم لنا شرحا وافيا يصلح أساسا للعمل على تحقيق التنمية ؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا ؟

ولقد سبقت الاشارة إلى أن النظريات الاجتماعية فى مجملها خبرة غربية تاريخية ترتبط بهذه المجتمعات وهياكلها الاقتصادية . ومن هذا المنطلق فهى تعكس الواقع الاجتماعى الداخلى لعلاقاته وقيمه - كما تعكس الواقع الدولى بما يسوده من علاقات التبعية والتسلط والاستغلال ، وهى لابد أن تفهم فى هذا السياق وأن تنقد على هذا الأساس رفضا أو قبولا .

ولا يعنى تقييمنا لنظريات التنمية الاجتماعية رفضها أو قبولها تفصيلا . فبعض المقولات والملاحظات والأدوات المنطقية والمنهجية لهذه النظريات قد تصلح فى فهم الواقع .

ويمكننا من هذا المنطلق أن نحصر النظريات الاجتماعية للتنمية فى الاتجاهات الأساسية الاتية :

أ- التطور الحديث .

ب- النماذج المثالية .

جـ- الانتشار الثقافى .

د- النموذج السيكولوجى .

هـ- التكامل والتوازن .

أ-الاتجاه التطورى الحديث :

ويتجه أصحاب هذا الاتجاه إلى تجنب ربط التاريخ بأهداف معينة حتمية مرغوب فيها فى محاولة لتقديم ضمان للاستقراء فى مواقف تتسم بتغيرات سريعة واضحة تؤدى إلى تفكك وصراعات مختلفة ، فضلا عن أن هذه النظريات التطورية الحديثة تحاول توسيع نطاق اهتمامها لتشمل التاريخ الانسانى بأكمله . ومن أبرز ممثلى هذه النظريات بارسونز .. **Parsons** وبيلاه **Beliah** وايزنشتات **Eisenstadt** ووالت رستو **Rostow** وبولانى **Polanyi** .

وقدم روستو نظرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية ، موضحا أن المجتمعات الانسانية تمر بخمس حالات من التطور :

المرحلة الأولى :المجتمع التقليدى ، ويقوم فيها الانتاج على العلوم والفنون القديمة ، وغلبة الطابع الزراعى المرتبط بالاقطاع ، انخفاض متوسط الدخل الفردى مع عدم التدرة على تطبيع التكنولوجيا وانتشار القدرية .

المرحلة الثانية : مرحلة التهيؤ إلى الانطلاق ، ولابد من توافر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وفيها يشهد المجتمع عدة أمور منها انتشار التعليم بين طبقات محدودة فى المجتمع ، وظهور مجموعة من الأفراد يتصفون بروح الا ـدام ، يعبئون المدخرات ويقيمون المشروعات ، كما تتميز هذه المرحلة بظهو ر البنوك والمؤسسات وزيادة حجم التجارة الداخلية والخارجية ، إلا أ هذا النشاط يكون بطيئا نتيجة سيادة الروح التعليمية القديمة وانتشار القيم والنظم المعوقة ، أما الشروط اللازمة للانطلاق فيلزم روستو أن تتغير اتـ هات الأفراد نحو الانجاب وزيادة النشاط الاقتصادى ذى الطابع العام ، و. و معايير لتقييم الأفراد طبقا لأعمالهم وانجازتم وليس لانتماءاتهم وطبقاتـ ـم .

المرحلة الثالثة : الانطلاق ، يحدث دافع قوى يأخذ شكل الثورة السياسية فيؤثر فى البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى القائم ، كما حدث فى ألمانيا ١٨٤٨ والهند بعد الاستقلال ، واليابان ٦٧ /١ والصين بعد الثورة ، ويذهب روستو إلى أن التكنولوجيا كانت العامل الحاسم فى انطلاق انجلترا وأمريكا وكندا.

المرحلة الرابعة : مرحلة الاتجاه نحو النضج ، ويؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التى دفعته للانطلاق ، بحيث يستطيع أن ينتج أى شئ يرغب فيه . وقد حدد روستو مرتبة النضج بستين عاما بعد بدء مرحلة الانطلاق .

وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الانتاج الحديثة ، وتمكن الاقتصاد القومى من تثبيت أقدامه فى المجال الدولى ، وتحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وتنخفض نسبة العاملين بالزراعة ، وتنتقل إدارة المشروعات والمصانع من أيدى أصحابها بعد أن كونوا ثرواتهم إلى أيدى مديرين أكفاء ، وتغير تطلعات الأفراد واتجاهاتهم ونظرتهم إلى الأمور.

هذا ويعتبر روستو أن المراحل الأربع السابقة هى مقدمة تمهيدية ..

المرحلة الخامسة : مرحلة الاستهلاك الوفير ، حيث يرتفع متوسط الدخل الفردى وتزداد نسبة سكان المناطق الحضرية زيادة هائلة ويتجه المجتمع نحو الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعى .

ويذهب روستو إلى أن أمريكا قد دخلت هذه المرحلة منذ بداية الثلاثينات ودخلتها أوربا فى أوائل القرن العشرين ، أما الاتحاد السوفيتى فهو مهيأ الآن لدخول هذه المرحلة .

وتتميز هذه المرحلة بثلاثة أمور هامة : اتساع القوة الخارجية للدولة ، تخصيص اعتمادات عسكرية هائلة ، تحقيق أهداف انسانية بفرض

ضرائب تصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات . وأخيرا التوسع فى مستويات استهلاك .

ويؤخذ على نظرية روستو تجاهلها التام وفهمها الخاطئ لتاريخ كل من الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء . ذلك أن المجتمعات المتقدمة لم تكسب البناء المعبر عن التقدم من فراغ تاريخى ، هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات المتخلفة لا تقل عراقة – فى تاريخها عن المجتمعات المتقدمة ، وإن كانت تفوقها حضارة وأصالة . ولقد تجاهلت نظرية روستو أن المجتمعات الأوروبية التى تتسم بصفة التقدم عاشت فترة تشابه المجتمعات النامية فى وقتنا هذا ، وإنما خرجت من هذه الفترة نحو التقدم بحركة نهضة اقتصادية وسياسية واجتماعية لتشكل تيارا عالميا واحدا ، ذا علاقة تاريخية بالمجتمعات التى يطلق عليها صفة التخلف ، ونذكر أن الدول النامية فى أغلبها تحتوى على ثروات طبيعية نهبت بواسطة الدول المتقدمة التى فرضت التخلف عليها بالاستعمار فترة ، وبعلاقات التبعية التى مازالت قائمة وستظل لأجيال طويلة ، وعلى هذا فمن المؤكد أن المجتمعات المتقدمة لم تعش المرحلة التقليدية الأولى التى افترضها روستو بالاقتناع بأن المجتمعات النامية الآن قد خضعت خلال تاريخها لمؤثرات خارجية . وأيضا فالمرحلة الثانية وهى التهيؤ للانطلاق كما يقول فرانك أبعد ما تكون عن الوجود ، وشاهدة على ذلك أن المجتمعات النامية القائمة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية التى خضع معظمها للحكم والتأثير الغربى مازالت متخلفة.

أما المرحلة الثالثة فهى التى جعلها روستو مرحلة الانطلاق متجاهلا الخصائص البنائية والتاريخية للمجتمعات النامية وأن التنمية الاقتصادية واقعيا لم تؤثر على بناءاتها بالرغم من توظيف الاستثمارات المختلفة فى طريق التنمية الاقتصادية .

ويشهد التاريخ الاجتماعي للدول النامية المعاصرة أن واحدة منها لم تستطع أن تحرز تقدماً اقتصادياً أو سياسيا أو اجتماعيا بالاستعانة بمراحل النمو الاقتصادى

التى فرضها روستو -بالاضافة الى هذا فان روستو لم يشر بطريقة الانتقال من مرحلة الى أخرى ([1]) .

ب-اتجاة النماذج المثالية :

حيث يقوم علماء الاجتماع الغربيون باستخلاص السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم الغربية --بصفتها الأكثر تقدماً -ثم استخلاص السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها فى المجتمعات المتخلفة وتصنيفها وترتيبها منطقياً ليصبح لدينا نموذجان يحتوى كل منهما علي عدد من المؤشرات الكمية والكيفية : نموذج للتقدم وآخر للتخلف ، وتتسم المؤسسات والعلاقات الاجتماعية فى النموذج المتقدم بالعمومية **Universalism** الحيادية الذاتية **Subjective Nutrality** والنوعية التخصصية **Specificity**

أما النموذج المتخلف فهو على النقيض يتصف بالخصوصية والذاتية .. **Subject** والانتشارية .... **Diffusianism** على هذا التقسيم تصبح عملية التنمية مرتبطة بالخطط والجهود والمشروعات التى تحمل التحول من نمط التخلف الى نمط التقدم .

فحينما ينجح المجتمع مثلا فى تقليص سمات الخصوصية فى مؤسساتة وعلاقاتة الاجتماعية (مثل تلك المستندة الى القرابة أو التبعية أو المحسوبية) وتوسيع رقعة العمومية أى (تلك المستندة الى حكم القانون والقواعد واللوائح والأسس الموضوعية) فانه يكون على الطريق التنموى الصحيح ، وحينما ينجح المجتمع فى تغيير بنائه الطبقى بتقليص حجم الطبقات الوسطى فان ذلك يعتبر مؤشرا تنمويا واضحا وهكذا .

---

[1] -- المرجع السابق ، ٦٥ -٧٥ .

ويرتبط هذا الاتجاه النظرى أشد الارتباط بارسونز .. **Parsons** وتلاميذه فى كل العلوم الاجتماعية الأخرى مثل هوسيلتز **Hoselitz** فى الاقتصاد ولوسيان باى .. **Lucian** فى السياسة .

ويعبر الشكل الكمى فى التنمية عن المؤشرات المتنوعة للدخل الفردى ، ونسبة السكان ودرجة التعليم والنسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية وعدد الأطباء والمستشفيات ... الخ . وذلك ابتغاء تأكيد مفاهيم مشتقة أساسا من المجتمعات الغربية .. ولكن هذه المؤشرات ليست على درجة من الصدق بحيث يؤخذ بصحة معطياتها ، ذلك أنها تعطى مثلا أن هونج كونج لديها معدل تحضر أعلى من المملكة المتحدة ، وأن شيلى لديها معدل تحضر أعلى من اليابان ، كما أن كوبا وسوريا لديها معدل تحضر أعلى من الاتحاد السوفيتى ، وأن الفلبين لديها نسبة تعليم أعلى من المملكة المتحدة ، والكويت لديها متوسط دخل فردى أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية . وهكذا يبدو أن ما توصل إلية علماء هذا الاتجاة هو مجرد مؤشرات حسابية لا اجتماعية ، تغفل الاشاره الى الواقع الاجتماعى أو السوسيولوجى لظاهرة التخلف .

وأن جانبا كبيرا من الخلط فى هذا المجال ينشأ حين يحاول الدارس تعريف التخلف على أنه ظاهرة تعكس واقعا متجانسا فى كل البلاد المتخلفة ، كذلك فان هذا الخلط يحدث حينما يتم تأكيد جانب أو مظهر معين من مظاهر التخلف دون مظاهر أخرى . وينبغى الاستعانة بالمؤشرات (كمية أو كيفية) ، على أن يتم ربطها بالسياق التاريخى والبنائى للدول المتخلفة ، وذلك مثل (ضعف التصنيع التفاوت الطبقى -التبعية الاقتصادية -تضخم قطاع الخدمات - عدم استغلال (و تبذير الموارد) ضعف الولاء السياسى -انخفاض مستوى الانتاجية -البناء الاقتصادى التقليدى - العدد السكانى الذى يفوق الموارد المتاحة - انخفاض متوسط الدخل الفردى ، سيطرة الأزدواجية (أى وجود نمطين من الاقتصاد أو الثقافة أحدهما حديث والآخر تقليدى ... الخ) ولا تستطيع هذه

المؤشرات ان تثبت معانيها ودلالتها الحقيقة دون ربطها بالحركة التاريخية التى اسهمت فى ظهورها على نحو ما تبدو عليه ([١]).

أما الشكل الكيفى فى اتجاه النماذج والمؤشرات فينهض على تحديد بعض العناصر النموذجية للتنمية أو التخلف ، وذلك من خلال تصنيف سمات التخلف التى يمكن ملاحظتها فى الواقع ، والتى يحددها سمات التقدم كى تكون أساسا تنهض عليه المقارنة والتحليل . فتصبح التنمية خصائص أو سمات معينة أيضا . وبصورة أكثر أيضاحا فان التنمية تعنى اكتساب أو إستيعاب المجتمعات المتخلفة أو النامية — لمتغيرات النمط السائدة فى الدول المتقدمة والتخلى عن متغيرات النمط الشائعة فيها . وهذه العملية هى نقطة البدء فى التنمية .

ويوجه الانتقاد إلى هذا الشكل الكيفى فى تحليل عملية التنمية ، وتفسير التخلف استنادا إلى القصور الواقع فى تحديد العناصر المعبرة عن المجتمعات المتخلفة والمنعدمة على السواء ، والمحكات التى اعتمد عليها هذا الشكل الكيفى كاطار مرجعى (متغيرات النمط) تخلو من الصدق الأمبريقى ، وتحقيق التوجيه المطلوب لاحداث التنمية . فالعمومية والتوجيه نحو الأداء وتخصيص الدور ليست سائدة تماما فى الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى أن الخصوصية وتثبيت الدور ليست سائدة تماما فى المجتمعات التى توصف بالتخلف فما يعد عمومية فى سياق معين قد يعد عمومية من سياق آخر ([٢]).

جـ-اتجاه نماذج الانتشار الثقافى :

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التنمية كشكل من أشكال التغير الاجتماعى ، وهى نقل مقومات التقدم المادية واللامادية إلى المجتمعات المتأخرة ، بدءا من المعرفة

---

١ – المرجع السابق ، ص ص ٥٣ – ٥٥.

٢ – نفس المرجع ، ص ص ٥٦–٥٩.

العلمية والتكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم العربية وذلك بقدر ما تتقبل الاول المتخلفة هذه المقومات .

ومن أهم منظمى هذا الاتجاه بعد الحرب الثانية ولبرت مور Moore ودانيال ليرنر Lcrncr وكارل دوتش Deutsch .

وتتحدد الأفكار الأساسية للاتجاه الانتشارى فى أن على الدول المتخلفة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية ، وأن العناصر الثقافية تنقل من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة ، ثم تنشر بعد ذلك فى عواصمها الاقليمية . وقد أضاف هذا الاتجاه أبعادا جديدة إلى عملية التنمية بتركيزه على أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلاد الغربية وبقية أجزاء العالم ، ويذهب هذا الاتجاه إلى افتراض أن الدول النامية قد تتجه إلى النموذج الغربى فى التنمية . وذلك اعتقادا بأن المجتمعات النامية سوف تمر من خلال العمليات التى مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وأن التكنولوجيا والثقافة التنظيمة المرتبطين بالتصنيع تشكلان نسقا اجتماعيا معينا ، مما يترتب على نقلهما إلى المجتمعات النامية تحول الثقافة والبناء الاجتماعى بحيث يشبه النموذج الغربى من المجتمعات .

وبالرغم من أن هذه القضية وان تطابقت فى بعض الأحوال إلا أن الملاحظ أن الظروف التى مرت بها المجتمعات الغربية فى عملية تحضرها بواسطة الصناعة تختلف عن الظروف التى تعيشها المجتمعات النامية الآن ، وأن تحضرها السريع يحدث دون حدوث تصنيع مقابل ، وإن كانت هذه القضية قد اسهمت فى تغير بعض جوانب البناء الاجتماعى الثقافى لبعض الدول النامية .

ويبرز هذا الاتجاه المعوقات التى تضعف قدرة الدول النامية على تمثل التجديدات الوافدة من الغرب ، وغالبا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائيا يتعلق بالبناء الاجتماعى السياسى للمجتمع أو ثقافيا يتعلق بقيمته السائدة .

ويوجه انتقاد اساسى إلى هذا الاتجاه فى تصوره المتطرف الذاهب إلى أن انتشار التكنولوجيا الغربية يحدث التنمية ، فطبقا لذلك الطموح النظرى يبدو

الانتشار كأنه عملية اقتصادية سياسية حيادية - ذلك أن الانتشار يعنى سيطرة واستغلال الدول المتقدمة للدول المتخلفة ، بالإضافة إلى هذا فأن هذا الاتجاه يحاول اخفاء طبيعة العلاقة (التبعية) بين المجتمعات المتقدمة المسيطرة والدول الفقيرة المتخلفة ، بالإضافة إلى الدلالات السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية وتقليل حدة عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأغفال طبيعة البناء الاجتماعى الذى فرضه الاستعمار على الدول المتخلفة .

بالإضافة إلى هذا فأن أصحاب الاتجاه الانتشارى يعتقدون أن القيم التقليدية السائدة فى دول العالم الثالث مصدر للفساد ، وذلك الحكم يعممونه استنادا إلى أوضاع ومواقف غير ملائمة ، والواقع أنهم فى تحليلاتهم يتجنبون الاشارة إلى الدور الذى لعبه الاستعمار فى خلق هذه المواقف والأوضاع والفوضى الهائلة فى الحياة الاجتماعية وتحطيم نظم المجتمع التقليدى والأضرار التى لحقت بالبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى المرتبطة بالدور الكبير للقوى الاستعمارية.

وواقع الأمر أن ذلك يعد فقدانا للتطور التاريخى الحقيقى فى تحليل العوامل البنائية والقيم ودورها فى التنمية .

يمكن القول بصفة مؤكدة : أن المحاولات التى تمت فى العالم الثالث للتغلب على معوقات التنمية الاقتصادية وهى المعوقات التى تعد نتاجا للاستعمار قد اختلطت مع محاولات التغلب على معوقات التنمية التى كانت سائدة فيما قبل الاستعمار ، والتى لها أصل محلى تقليدى .

وجدير بالذكر أن تصوير عملية التنمية على أنها مجرد اكتساب خصائص الغرب يعد وجهة نظر مضللة إلى حد بعيد ، ذلك أنه إما أن ننظر إلى المجتمع المستقبل على أنه يمثل بناء ايجابيا يخضع لتشكل المجتمع الغربى ليتخذ صورته ، أو أن المجتمع غير الغربى ينطوى على معوقات مختلفة يجب مواجهتها والتغلب عليها قبل أن تحدث عملية التنمية والتحديث . والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يسلمون

بداية بأن هناك معوقات معينة تحول دون تحقيق التنمية ، وذلك قضية يجب أن تخضع بدروها للتحقيق الأمبريقى .

وفى هذا الصدد أشار هيرشمان Hirschman إلى أنه ليس من اليسير تحديد عدد معين من معوقات التنمية تتصف بالصدق والثبات ، كما أنه ليس من اليسير تصنيف هذه المعوقات فى شكل تدريجى يحدد أهميتها ومكانتها ، ذلك أن هناك معوقات " مرغومة " للتنمية ، ولكنها ليست معوقات بالفعل ، أى أنها من خصائص بناء اجتماعى متقدم (١).

د- اتجاه النموذج السيكولوجى للتنمية :

ويرتبط هذا الاتجاه للتنمية بمدى تغيير افراد المجتمع فى قيمهم وسلوكهم ، وذلك باطلاق الطموح وخلق الرغبة العارمة فى الانجاز Nced of Achevement وأهم منظمى هذا الاتجاه دافيد ماكيلاند Maclleiand وأفريت هيجن Higgin ودانيال ليونر Lerner .

ويؤكد اصحاب هذا الاتجاه على أهمية دراسة الاقتصادية والتغير الثقافى فى ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد . والقضية الأساسية التى ينهض عليها هذا الاتجاه هى ، أن درجة الواقعية الفردية أو الحاجة إلى الانجاز هى الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية . وقد أوضح ماكيلاند أن القيم والدوافع والقوى السيكولوجية والأفكار تلعب دورا هاما فى تشكيل التاريخ ، ونعنى أهمية الدور الذى تلعبه الجوانب المادية .

ولقد انطلق أصحاب هذا الاتجاه من ترسيخ ماكس فيبر الشهير (الأخلاق البروتستانتيه وروح الرأسمالية) ، كما يجدون سندا قويا فى كتاب جوزيف شومبيتر (نظرية التنمية الاقتصادية) .

---

١ - نفس المرجع ، ص ص ٧٥- ٩٨.

ويؤكد ماكيلاند أن رفع مستوى الحاجة إلى الانجاز والدفاعية مطلب اساسى لتحقيق التنمية ، هذا بالإضافة إلى ضرورة حشد الإمكانات ومصادر الانجاز العالمية لتعمل جنبا إلى جنبا مع المصادر السائدة فى الدول المتخلفة .

ويؤخذ على هذا الرأى أن ماكيلاند قد تجاهل قوى الانجاز والدافعية الموجودة فعلا فى البلاد النامية فى اتهامه لسكانها بالكسل والفشل فى تحقيق التقدم . كما تجاهل عناصر القوى التاريخية والمعاصرة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة .

وقد ذهب هيجن إلى القول بأن الشخصية النمطية السائدة فى المجتمعات التقليدية هى شخصية غير خلاقة ، وتسلطية ، وذلك بسبب سيطرة التقاليد والبناء الاجتماعى القائم على المكانات المكتسبة ورفض هيجن النظريات الاقتصادية الاستشارية مؤكدا أن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل فى خلق الابداع ونشره وتدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفنى اليدوى ، بحيث تنهض الطاقات الابداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث فى مجال تكنولوجيا الانتاج .

وقد اتفق كل من ماكيلاند وهيجن على أن الشخصية الابداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الانجاز والقوة والاستغلال والنظام والانتظام .

لقد تخلى كلا العالمين عن البعدين التاريخى والبنائى ووصل بهم الأمر إلى طبع آراء ومفاهيم فيبر بطابع فرويدى . وخاصة بعد ما أكد جون كينكل Kunkel أن البناء الاجتماعى المعاصر على عكس البناء الاجتماعى الذى شهدته مجتمعات موغلة فى القدم – لم يعد هو القوة الأساسية المحددة للقيم والشخصية ([1]).

أما دانيل ليرنر Lerner فيرى أن التغيرات الأساسية للتنمية هى التحضر والتعليم والمشاركة فى وسائل الاتصال والمشاركة السياسية على اعتبار أن

---

١ – نفس المرجع – ص ص ٩٨-١٠٧.

المجتمعات الحديثة قد حققت شوطا بعيدا فى سلم هذه الخصائص ، عكس المجتمعات التقليدية التى لم تحقق سوى درجة ضعيفة . وقد أوضح ليرنر أن المجتمعات الحديثة لديها ما اسماه الحساسية الديناميــة أو التعاطف مع الآخرين ، وأكد أن المجتمعات التقليدية يمكن لها أن تحقق قيمتها بواسطة اكتساب هذه الناحية.

وقد ذهب ليرنر إلى ضرورة ايجاد حكومات ديمقراطية على النمط الغربى كمطلب ضرورى من متطلبات التنمية فى الدول النامية .

والواقع أن نظرية ليرنر تعانى من غموض سيكولوجى فضلا عن النقائص والثغرات التى يعانى منها اتجاه النموذج المثالى ، وهى افتقادها للمنظور التاريخى والثقافى والاعتماد على اقتراحات تطورية ([1]).

هـ- اتجاه نظرية التكامل والتوازن للتنمية الاجتماعية :

يمكن القول بأن النظر إلى المجتمعات الانسانية بنظرة شاملة وكلية تعتبر من أهم الزوايا التى تعالجها نظرية التكامل على أساس أنها تتألف من نظم مترابطة وعلى الرغم من صعوبة تحقيق التكامل التام ، إلا أن النظم الاجتماعية فى حالة دائمة من التوازن الدينامى **Dynamic Equalibrium** ، وهذه الحالة تمثل حجر الزاوية فى الاتجاه البنائى الوظيفى **Structural Functional Approach** ويترادف مفهوم التوازن هذا مع مفهوم التكامل ([2]).

فالعناصر فى كل جزء من أجزاء المجتمع تميل بطبيعتها نحو التوازن فإذا اتجه أحد هذه العناصر إلى اللاتوازن فى حدود معينة فأن المجتمع ما يلبث أن يعمل على إعادة التوازن من جديد . وذلك يتوقف على عامل الزمن فإذا كانت درجة التوازن فى فترة زمنية محددة فسوف تكون النتائج وخيمة ، أما إذا تحقق فسوف يحقق المجتمع حالته السوية وسوف يكون ذلك عاملا من عوامل الاستقرار فيه .

---

١ - نفس المرجع - ص ص ص ١٠٨ - ١٠٩ .

٢ - نفس المرجع ، ص ٤٢ .

ولابد أن يكون هذا التوازن مستمرا فإذا لم يتحقق بدرجة كافية فسوف تعم ظاهرة اللاتوازن فى كل عنصر من عناصر المجتمع وفى كل وحدة من وحداته ، أما إذا تحقق بنسبة محددة ، وفى عدد من الوحدات فإن ذلك يتطلب إعادة تحقيقه .

ومن الضرورى أن يتسم هذا التوازن بين عناصر المجتمع بالديناميـة **The Balance among the elements of Socity - in Dynamic** فلما كان المجتمع فى تغير مستمر فأننا لا نتوقع أن تظل العناصر فى توازن ثابت ودائم **Consant** وبذلك يصبح فى حالة من الديناميـة ، فالزيـادة السكانية مثلا تعنى زيادة الطلب فى الإسكان ، والنظـم الاجتماعيـة والتربويـة وفـى الوظائف وما شابه ذلك .

حيث أن التغير فى الشكل يسبق التغير فى المضمون ، لارتباط المضمون فى الغـالب بالبنـاء المعيـارى والقيمـى السـائد ، ويشـير "بارسـونز" إلى أهميـة معايـير أولويـات التقبـل فـى قلـة الجهـد والتكلفـة وحجـم الاشـباع الـذى يحققـه التجديد ([1]). ويتفق بيجل مع " بارسـونز " فـى أنـه كلمـا كـانت الحاجة الوظيفيـة لنسق ما يحتاج إلى تجديد زاد تقبـل أعضـاء النسـق لهذا التجديـد . وترتبـط الحاجـة الوظيفية بالحاجات التى يشعر بها أعضاء النسـق ، والتـى قـد تختلـف عـن الحاجـات الحقيقية كما يحددها خبراء تخطيط التنمية ([2]).

ولقد كشفت بعض الدراسات الامبراطورية عن وجود عدة عوامل محـددة لدرجات التقبل أو الرفض الحضارى أهمها :

المزايا النسبية : ويقصد بها درجة تفرق التجديد عن بدائة التقليدية .

المطابقة : **Combatability** ، ويقصد بها درجة اتساق التجديد مع البناء القيمى السائد والتجارب السابقة لأعضاء النسق .

---

1 - Loomis, Op. Cit., P. 16.

2 - Dynes, Acceptance of Change Serse E layan, 1967, pp. 5,-6 .

القابلية للانقسام .. **Divisibility** ، ويقصد به مدى تجريب التجديد على نطاق ضيق فى البداية .

امكانية رؤية النتائج **Visibility** ، ويقصد بها امكانية الحصول على نتائج ملموسة للتجديد .

تصوير بارسونز **Parsons** أن المجتمع يمر بحالات من التوازن واللاتوازن ، والمجتمع فى كل حالة من حالات عدم التوازن يعمل تلقائيا على اعادة التوازن **Equalibrium** حيث يأخذ المجتمع فى وضع مجموعة من الترتيبات والتنظيمات والبرامج اذا ما أصيب باضطراب فى نسق من أنساقة ، لمواجهة التفكك والافلال الذى أصيب به هذا النسق ، وهكذا حتى يعود اليه توازنه المطلوب (١) ، ومن هنا تقوم عملية الانماء الاجتماعى على أساس من مبداء اعادة التوازن .

والواقع أن نظرية التوازن يمكن أن تتحقق فى المجتمع الحديث اذتتعدد الهيئات والوظائف ، حيث انتقال كثير من المجتمعات من مجرد التضامن الميكانيكى الألى **Mechanical Solidarity** الى التضامن العضوى **Organic Solidarity** الذى يؤدى الى استقلال الهيئات والطوائف ، وتوزيع الأعمال ، والى المنافسة بين الأفراد مما يدفعهم الى الابتكار والتجديد ويخلق فيهم معنى الذاتية الاجتماعية (٢) . غير إنة يجدر بنا أن ننبه الأذهان الى الميكانزم الذى تخضع له عملية التنمية المتوازنة عن طريق الاستيعاب أو التقبل للتجديد وتمثل المستحدثات .

---

1 - Parsons . T.. Social System .P. 481 and See Also Inkels .A, What is Sociology . an Introduction to the Dicipline and Profession , New Jersey . Prentice Hall Inc, 1964 . P . 48 .

2 - Durkhiem , E . The Division of Laboure in Socity -Tran .G . Simpson . The Free Press of Glincoe London . 1964 . pp 181 -182 .

ولا تختلف هذه العوامل عن العوامل التى أشار اليها " بارسونز " وحاول البعض مثل " يوس " فى دراسته لبعض المجتمعات الهندية الربط بين التقبل الحضارى للتجديد وبين الاتجاهات العقلانية ([1]) .

وعلى الرغم من عدم استقرار فرض التخلف الثقافى ، إلا أن دراسات التغير المخطط تشير بوضوح الى أن التغيرات المادية تتم بمعدلات أسرع وخاصة عندما يكون التغير موجها وليس تلقائيا .

ويضيف أصحاب مدرسة الصراع ومنهم **Coser** ودهرندروف **Dahrendorf** وجون جالتنج **Galiting** أن المجتمع قبل أن يمر فى حالة توازن بين أنساقه المختلفة لابد أن يمر بحالة من الصراع بين المصالح والتنافس بين الجماعات المختلفة من حيث القوة والامتياز ، وحيث يكون النزاع **Dissension** هو الشرط الأساسى للحياة الاجتماعية .

وخلاصة القول أنه من خلال هذه التفسيرات المتعددة لمفهوم التكامل يمكن القول بأن هذا المفهوم يشير إلى " تارز " .. **Co-Ordinate** مجموعة الوظائف الحيوية البيولوجية أو النفسية أو الاجتماعية – فى سبيل الابقاء على وحدة الكل ، وبذلك يكون لدينا فى النهاية كائن حى أوشخصية أو مجتمع ، لا مجرد مجموعة من الخلايا أو الملكات أو الأفراد .

ومما لا شك فيه أن الأنساق الاجتماعية والثقافية تعتبر ظواهر للواقع الاجتماعى الذى يسمو على الواقع المادى الفيزيقى ، وأيضا على الواقع العضوى الحيوى ، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية تحتوى على ثلاثة عناصر رئيسية هى :

أ- المعايير والقيم والمعانى التى تفرض نفسها على الظواهر العضوية وما دونها من الظواهر والمعايير .

---

[1] - Ibid. p. 9.

ب- مجموع الكائنات البشرية التى تخضع لتفاعل اجتماعى تمليه وتنظمه تلك المعانى والقيم والمعايير .

جـ- مجموعة الوسائل والأدوات المادية التى يتجسد بمقتضاها ما تحمله المعانى والقيم والمعايير من رموز فى مجموعة من الأشياء التى تؤلف الأساس المادى للمجتمع .

وجدير بالذكر أن النظريات التى تناولناها تنطوى على بعض العوامل

ثالثاً: منطلقات تحقيق التنمية :

التى يمكن اعتبارها منطلقات لتحقيق التنمية ، ويمكن لنا استعراض أهمها على النحو التالى :

أ- الخروج على النمط المألوف .

ب- الزيادة فى المعرفة .

جـ- تنمية الموارد البشرية .

د- تنمية الصحة العامة .

هـ- تنمية النسق الاقتصادى .

و- تنمية النسق السياسى .

أ-الخروج على النمط المألوف :

قد لا يرجع التخلف إلى قلة الموارد ، ولكنه يرجع لأنماط تقليدية يسير عليها الناس ويتطبع بها سلوكهم الاجتماعى ، حيث لا يطرأ على ايديولوجيتهم أدنى تفكير فى إمكانية التغير أو التبديل ... ولكن فى لحة من حياة المجتمع تأتى فكرة الخروج على ما هو مألوف ، وهذه الفكرة تظهر عندما يتحقق للشعب أن طريقة حياته السابقة تحتاج إلى تغير ، وعندما يرى أفراد المجتمع أن هناك إمكانية لعمل هذا التغير .. إذ قد يتحقق التغير بثورة ، أو بشعور بالقومية يدعمه شعور

جديد بالاعتماد على النفس أو عن طريق فكرة دينية يتسع نطاقها بالانتشار الاجتماعي .

والناس فى التركزات الاجتماعية Social Conceteration

حينما يسعون إلى الحصول على احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة لا تكون ميولهم واحدة ، بل بالعكس يكون لكل منهم اتجاهاته واهتماماته وأهدافه . ومن هنا فأن المرحلة الأولى للانماء الاجتماعى تتطلب درجة من الوعى لدى التركزات الاجتماعية تدفعها إلى الرغبة فى تغيير الطريق المرسوم لنمط حياتهم ، حيث تسير قوى الشعب فى اتجاه درجة من الحماس الجماعى لتحقيق هذا الهدف ، وهذه الوضعية الجديدة تشجع جموع الناس على ترك النمط القديم المألوف فى تصارعه مع النمط الجديد ، آخذة طريقها نحو مستقبل آخر ([1]).

ومن الملاحظ أن كل نظام اجتماعى له وظيفة اجتماعية معينة تؤدى إلى وضعيات معينة فى المجتمع ، ومن هنا كان تغييره بنظام آخر يلقى صعوبات كثيرة ، حيث يقوم الصراع بين النظم الاجتماعية ، فالقيم والمفاهيم ، والاتجاهات والعادات ، والتقاليد التى يحويها المفهوم الوظيفى لنظام معين قد تتعارض مع المحتوى المضمونى لنظام آخر .

وتجمع الناس حول نظم معينة يؤدى إلى حالة من التجمد تعوق التقدم الاجتماعى المنشود مما يلزم معه قيام المؤسسات الاجتماعية الجديدة التى تساعد على عملية الانتشار الاجتماعى ، وبدون قيام هذه المؤسسات الاجتماعية لايكتب – فى الغالب – للنمط الجديد النجاح فى أداء وظائفه فى مواجهة النمط الذى استقرت عليه حياة الناس من قبل .

---

[1] Eugen P. The Interdependance Between Social and Economic Planning with special Refgrence to Yougoslavia. In Ponsioen. J.A; Social Welfre

ب- الزيادة في المعرفة :

يرى " هوبهاوس " أن سياسة الانماء الاجتماعي تقوم أساسا على العمل على الزيادة في المعرفة Knowledge حيث أن زيادة المعرفة تزيد من ميل المجتمعات للحصول على منظمات أكثر كفاءة ، وعلى نطاق واسع ،وإذا كانت الكفاءة Efficiency في بعض مراحلها تقع تحت سيطرة معينة كان تحكمها قيم لها نوع من الجمود ، إلا أنها في المراحل المتقدمة تمثل حركة تجاه الحرية Frcedom والمساواة Equality في المشاركة في أعمال التنمية على مختلف مستوياتها . وإذا كانت الكفاءة تؤدي إلى مزيد من الحرية ، فليس الانماء الاجتماعي إلا اطلاق الحرية للأفراد لكي يعملوا بدون قيود أو عقبات تحد من قدراتهم على العمل والاستثمار المنتج ([1]).

ويضيف (موبهاوسي) أن مجرد النمو الكمي الذي يحدث في تزايد مطرد قلما يؤدي إلى انماء معين ، ولكن اذا ما أخذ عنصر الكفاءة في التنظيم فاننا نجد لهذا النمو أهمية المادية .

والتنظيم في الكفاءة وزيادة وعي الأفراد إلى رقيهم في السلم الحضاري الذي من نتيجته زيادة الاختلافات في المستويات الحضارية والثقافية ، مما يجعل أكثر صعوبة ، الاالكفاءة في الوقت ذاته تساعد على تنظيم المجتمع الكبير مما يجعله يحرز تقدما عقليا أكثر مما يحرزه المجتمع الصغير .

والكفاءة في حد ذاتها تحتاج إلى التخصص specifiction الذي يؤدي إلى تعقيد الحياة الاجتماعية ، ولكن من الخطأ أن نعتبر التعقيد الذي قد يئول اليه التخصص هو الهدف المباشر للانماء ، فالمطلوب هنا هو تخصص بدون تعقيد ، وهناك غالباً تغير من المقعد إلى البسيط لصالح الكفاءة .

---

1 - Hobhouse. L T. Social Development . George Allen & Unwin Ltd. London, 1966. pp. 74-75 .

والحرية كمال للفكر والخلق والشخصية ، وهى خير مساعد للفرد فى المجتمع على أن ينمي طبيعته ، كما تضمن له المساواه المشاركة فى التقدم العام ([1])

ولقد كان (هوبهاوس) بعيداً عن ربط التطور بالتقدم ، اذ أن فكرة تتابع المراحل بصورة منتظمة كانت بعيدة عن نظريته . فالنظريات الدورية Cyclical لسوركين Sorokin وشبنجلز Spengler لم تظهر الابعد ظهور أعمال (هوبهاوس) ويبدو أنه قد عرف القليل عن أعمال باريتو percto الاجتماعية ([2]) .

ويعتقد كارل منهايم Mannhiem أن الوعى الاجتماعى ينطوى على كل المنشطات والحوافز للعمل فى كافة المستويات الحضارية ، وهذا يتفق مع عقيدته فى أن أساس كل نشاط فى المجتمع هو الايديولوجية المنبثقة من الواقع ، ومن الوضعية الاجتماعية ، أى المكانة الاجتماعية للأفراد والجماعات والفئات والطبقات وأنه كلما زادت الخبرات التعليمية للأفراد والجماعات الإنسانية ، زاد الوعى بضرورة الأخذ بالسياسات الانمائية المخططة فى كافة مجالات العمل ([3]).

جـ- الانماء الاجتماعى من خلال مفهوم تنمية الموارد البشرية :

تقوم سياسة الانماء الاجتماعى على أساس من الاستخدام المثمر والمفيد لطاقات الناس ، فهى عبارة عن عملية للنهوض الذى يستند إلى العمل الاجتماعى عن طريق التعليم والتدريب ، وحيث ينظم الناس أنفسهم ، أو يعدون نشاطهم للتخطيط والتنفيذ وفق احتياجاتهم وبما يحل مشكلاتهم ، فالفرد هو راس مال

---

1 - Ibid. p. 4.

٢ - تقديم (موريس جنزبرج) .....لكتاب (هوبهارس) المرجع السابق

3 - Mannhiem, K. Man and Society in an Age of Reconstruction. Studies in Modern Social Structure, Tran . By Shils Ed. Routledge & Kehan Paul Ltd . London , 1940 . PP. 155-164.

للمجتمع ، بحيث إذا زاد علما ومهارة ، تمكن من الخلق والأبتكار والانتاج والأنطلاق ، وأن مدى نجاح التنمية يتوقف إلى حد بعيد على درجة النمو العقلى للموارد البشرية ، وعلى مدى استخدام الأسلوب العلمى فى الدراسة والبحث .

ويرى فيليب هوكومبز Coombs أن تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التعليمى تعتبر عاملاً رئيسياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، وعنصر هاما من الأستثمار القومى من أجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو (١).

ويرى تيودور سلتز Schults أن الشعوب المتقدمة ما كانت لتبلغ درجة تقدمها بمجرد وجود رأس مال عينى ، وأنما بمجهود أفرادها الذين جاهدوا بالعلم والتكنولوجيا فى سبيل استغلال ما توافر لديهم من رأس المال ، بل أن جهود الأفراد أنفسهم هى أكبر قيمة من عنصر رأس المال نفسه ، كما أن كفايتهم الأنتاجية فى استغلال ما لديهم من إمكانيات مختلفة كانت من أكبر العوامل التى أوصلتهم إلى ما حققوه وما يحققونه من مستوى معين للتقدم والرقى لمجتمعاتهم (٢).

وفى تقديرنا أن زيادة الانتاج لا تتوقف فقط على مستوى المهارة والعلم والتدريب ، بل أيضا على الدوافع والحوافز الايجابية والسلبية ، أو بعبارة أخرى على الظروف والمناخ الاجتماعى الذى تتم فيه هذه الأعمال ، وعلى ما هو متاح لديهم من إمكانيات وموارد مادية .

فالتعليم والتدريب والبحث العلمى ، وإن كانت من أساسيات واستراتيجيات زيادة الانتاج ، فأنه لابدأن تكملها وتتمشى معها ظروف اجتماعية شاملة وملائمة للعمل واتقانه ، وهى على جانب كبير من الأهمية فى دفع عجلة الانتاج نحو التقدم والأنطلاق .

---

1 - Coombs H. Philip, What is Educational Planning Unisco- International Institute for Educational Planning Pub. 1970 United Nations. P. 40.

2 - Schultz. W. Theodor , The Economic Value of Education, Colombia. Universitv Press New York and London , 1963. PP. 42-46.

هذا وقد قامت عدة دراسات تحاول الربط بين نفقات التعليم وبين النمو في الدخل القومي ، لوحظ فيها أن نسبة الانفاق على التعليم إلى الدخل القومي في الدول النامية تبلغ ٢,٩٪ مقابل ٤,٧٪ في الدول المتقدمة في عام ١٩٦٠ وفي عام ١٩٦٥ لوحظ أن هذه النسبة ارتفعت إلى ٣,٨٪ في الدول النامية بينما وصلت إلى ٦,٢٪ في الدول المتقدمة ([1]).

وفي دراسة للعالم " تيودور شولتز " لقياس الترابط بين التربية وبين النمو في الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٥٦ – وجد أن الموارد المخصصة للتعليم قد ارتفعت بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف بالنسبة للتكوين العام لرأس المال ، بمعنى أن التربية بوصفها استثمارا كانت أكثر جاذبية بمقدار ٣,٥ مرة عن استثمار رأس المال المادى . وقد استند " شولتز " في تقدير عائد التربية خلال فترة الدراسة إلى تقدير قيمة الاستثمارات في التربية خلال هذه الفترة وتشمل هذه القيمة مقدار ما يصرف على التعليم ، وفي صورة أجور للمعلمين والموظفين والمباني والتجهيزات ، والصيانة وخلافه ، مضافا إليه أسماء الدخول المفقودة ، وهي عبارة عن قيمة الخسائر التي يفقدها الأفراد نتيجة انقطاعهم للدراسة ، ثم يحسب عائدات التربية استنادا إلى الدخول التي يحصل عليها الأفراد نتيجة حصولهم على المستويات المختلفة للتربية ، ثم يقارن الزيادة الحاصلة على الدخول القومي ، وهكذا وصل " شولتز " في نتائجه إلى أن معامل العائد في التعليم الثانوي والعالي يصل إلى حوالى ١٢٪ ([2]).

---

١ – محمد سيف الدين فهمي – العائد من التعليم (بحث مقدم للجنة اقتصاديات التعليم وتمويله ، مؤتمر التعليم في الدول العصرية . مركز التوثيق الربوي . ١٩٧١ ، ص ٧.

2 – Schults, W. T. Capital Formation Educational Journal of Political Economy Vol 68. No 6. 1960.

ومهما كان أثر التعليم والتدريب في العملية الانتاجية على المستوى الفردى أو الجماعى ، فهل يمكن تفسير سياسة الانماء الاجتماعى من خلال مفهوم التعليم والتدريب والبحث العلمى فقط ؟

ويتوقف نجاح سياسة الأنماء الاجتماعى ، والوصول بهذا إلى أمثل معدلاتها على كفاية موارد البلاد الاقتصادية من ناحية وعلى مستوى السكان الاجتماعى من ناحية أخرى ، فإذا أحسن استغلال عوامل الانتاج ، بما فى ذلك الموارد البشرية وإذا توافرت ميول اجتماعية طيبة ، أمكن زيادة ناتج الاقتصاد القومى فى موعده المناسب .

بيد أن التنمية من خلال تنمية الموارد البشرية يمكن أن تحقق نجاحا فعالا إذا تحقق لها ما يلى :

- أن يتصف التعليم بمراعاته لبعد المحلية ، وخصوصية حاجاتها ، وأيضا ما توفره العالمية من وسائل فعالة لإشباع هذه الحاجات الأساسية .
- أن تكون هناك موازنة بين حاجات القطاعات الانتاجية المختلفة ، وطبيعة الموارد البشرية المتاحة ، بحيث الدرجة العالمية من الكفاءة إذا حدث توازن تام ، أما اختلال التوازن بين حاجات المجتمع ومدى توافر أو نقص الموارد فتنعكس آثاره على تلكؤ عملية التنمية الاجتماعية .

د- الأنماء الاجتماعى من خلال مفهوم الصحة العامة :

إذا كانت سياسة الانماء الاجتماعى فى رأى الكثيرين يجب أن تقوم أساسا على التعليم والتدريب بالرغم من أن مدى التعليم الطويل ، والعائد منه غير ملموس ، حيث لم يعد التعليم مجرد خدمة تؤدى لجماهير الشعب ، بل هو استثمار ، يعمل على إعداد القوى البشرية التى تقوم على اكتافها مشروعات الأنماء عموما فان الصحة العامة هى هدف فى حد ذاتها ، إلى جنب أنها عامل يساعد على الوصول إلى الأهداف الأخرى ، وإن كانت طبيعة الحاجة الاجتماعية فى البلاد المختلفة

للصحة العامة قد تبدو أقل وضوحا عما هى للتعليم ([1]) ، مع أن الصحة الجيدة لها عائدها الملموس فى عامل التقدم بالنسبة للعمل والتوظف .

والواقع أن الصحة تحتاج لاستثمارات متزايدة ، كما أنها تمثل عاملا هاما وضروريا لتحقيق التنمية بصورة طيبة ، ذلك لأن صحة كل فرد تعتمد على صحة الأفراد الذين حوله ، فالصحة الجيدة أو الصحة المتوسطة أو الصحة المعتلة ليس لها حدود جغرافية بمعنى أن الأمراض تنتشر من بلد إلى آخر ، وقد تساعد المواصلات الحديثة على هذا الانتشار إلى حد كبير .

كما أن الاستثمار فى الصحة يعتمد إلى حد كبير على الاستثمارات فى القطاعات الأخرى أكثر مما يعتمد التعليم والأسكان ، أو متطلبات الاستثمار فى مجال الزراعة فقط ، وقد تظهر المشكلة أحيانا فى قلة وجود المياة النقية الصالحة للشرب ، هذا بالإضافة إلى أن الصحة العامة تختلف عن القطاعات الأخرى فى أن ما ينفق عليها من استثمارات قد لا يقابله ازدياد فى معدلاتها . فلقد انتشرت فى الأونه الأخيرة والحاضرة مجموعة من الأمراض الخطيرة كأمراض القلب ، والسرطان ، والأمراض العصبية والعقلية ، كما ظهرت مشكلات أخرى نتيجة للتقدم لتكنولوجى فى العصر الحاضر مثل تلوث الماء والهواء بالأشعاعات الذرية ([2]).

وغنى عن البيان أن تزايد العناية ومتطلبات (التنمية الصحية) ، من شأنه أن يزيد من معدل الأعمار المنتجة مما يهيئ للمجتمع فرصة توافر عدد أكبر من القوى العاملة المنتجة ، وفى الواقع إن أى تغير فى حجم أى شريحة من شرائح فئات العمر بالزيادة أو النقص يؤثر تأثيرا كبيرا على أوضاع المجتمع ، وعلى انساقه ونظمه وعلاقاته الداخلية .

---

1 - United Nations : International Social Development Review, No, 3. St. S.O.A./ Serx 13.

2 - Development of Economics and Social Affaires N.Y. 1971. P. 13.

هـ- تنمية النسق الاقتصادي :

يتبلور هذا المنظور الاقتصادى فى مجموعة الآراء التى يقرر أصحابها أن العوامل الاقتصادية فى كل المجتمعات الانسانية سواء كانت متخلفة أو نامية أو متقدمة تعتبر الأساس الأول لكل سياسة انمائية فى المجال الاجتماعى بمعنى أن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بصورة كيفية إلا إذا قامت فى صورة متكاملة على وضع سياسة انمائية للموارد المادية والبشرية التى يستطيع المجتمع أن يستثمرها استثمارا أمثل ، من أجل لنهوض بمستوى أفراده وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم .

وأية ذلك أن التنمية الاجتماعية تعتبر عملية مستمرة تتمشى مع النهوض الاقتصادى ومع عوامل تطوير المجتمع ، وهى تراعى الظروف القائمة والإمكانيات المتاحة فى البيئات المختلفة .

ويرى الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع أن المجتمعات النامية فى حاجة ماسة إلى تنمية اقتصادية تستهدف زيادة الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشة وهذا بدوره يتيح للدولة فرصة التوسع فى سياسات الانتماء الاجتماعى ([1]).

ويعتقد بعض المفكرين من أمثال " جيرهارد كولم Gerhard " وتيودور جيجر أن التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية ، فبرامج الانتاج الاقتصادى ، التى تتضمنها التنمية الاقتصادية تستهدف فى الواقع رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان ([2]).

كما يرى " روبرت الكسندر Alexandc " أن النمو الاقتصادى تنشده الشهوب كوسيلة لرفع مستوى معيشتها ، وتلتزمه كطريق يسهل لها الحصول

---

[1] - أحمد الخشاب المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

[2] - المرجع السابق ص ٢٠٢ .

على المتع الثقافية للجموع الجاهلية التى تعانى من الأمية مما يؤدى إلى إقامة أساس قوى للحياة الاجتماعية .

ويقرر كل من " شارلز اندرسون " Anderscn وفون درمهدن Von Dernchdcn وكروفورد يونج Young فى العلم الجديد للتنمية (1) Economic Development أن العلوم الاقتصادية تعد بمثابة الأم بالنسبة للعلوم الأخرى التى لها علاقة وظيفية بالتنمية ، وأنه عن طريق التنمية الاقتصادية تحدث التنمية الاجتماعية ، وأنه وإن كان الأنماء الاقتصادى يتطلب معاهد اجتماعية ، وقيما واتجاهات معينة ، إلا أنه بمساعدة العلوم الاقتصادية لأساس نظرى وتطبيقى يتقدم علم التنمية فان الانماء الاقتصادى لا يعتمد على التغيرات الاجتماعية والسيكولوجية للأفراد أو المجتمعات ، بل يكون اعتماده الأكبر على الموارد المختلفة للمجتمع ومنها الموارد البشرية .

والواقع أن معالجة الانماء الاجتماعى من خلال اطار الفكر الاقتصادى يعتبر نوعا من التعصب للنواحى الاقتصادية .

و- تنمية النسق السياسى :

نتلمس هذا الاطار التصورى للأنماء الاجتماعى عند بعض المفكرين ، ولعل فى مقدمتهم العلامة " ادوارد هولاند " Holland فهو يرى أن رفع مستوى الدخل القومى ليس هو كل شئ ، بل الواقع أن سياسة الحكومة فى أى بلد تتجه للمساهمة فى كثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (2).

ومع تبادل التأثير بين سياسة الانماء الاقتصادى والاجتماعى ،فلكل منهما وسائله وأهدافه التى قد تختلف فى قليل أو فى كثير فى الواحد منهما عن الآخر ، مما

---

1 - Gerhard Colm, Geoger Theodore , "Public Planning and Privet Decision - Making in Economic and Social Development " In . Ward J. Richard Op. Cit. PP. 7-8 .

2 - Holland, P. Edward, principales of Stimulations. In ward J. Richard , The Challing of Development Theory . PP. 12-20.

يجعلنا نميل إلى البحث عن الأساس الذى تقوم عليه سياسة الانماء الاجتماعى بعيدة عن التفسير الاقتصادى لها .

هذا وتعتبر نظرية "جون فريدمان " Friedman أحد مكونات هذا التصور ، فهو يضع نظرية عامة للانماء الموجه Orianted Development إذ ينظر إلى الانماء على أنه عملية غير مستمرة تظهر فى سلسلة من الابتكارات الأولية التى تتوحد فى مجموعات تجديدية ترتبط فى اتساق ونظم معين . ويتميز التجديد بأنه بداية الاكتشاف فى النظم الاجتماعية الموجودة ، وهو عبارة عن وظيفة لأحوال أربعة هى :

* وجود عدد من المشكلات يعوق الحلول التقليدية للمسائل الاجتماعية أو الرغبة فى التجديد .
* أو احتمال وجود مواجهة مشتركة بين اتجاهين عقليين سابقين غير مترابطين .
* أو حالة مواجهة التنظيم الاجتماعية القائم للعناصر الجديدة .
* أو حالة تعدد سمات الشخصيات المحددة بين الناس تحت نظام متغير ([1]).

فالتنمية فى نظر " فردمان " عملية فيها قوى قيادية أو تجريدية تنبع من قوى متأخرة أو تقليدية ، وتحاول عن طريق السمات التجديدية الجذابة التى تظهر فى قيم واخلاقيات وسلوك جديد مبتكر ان تنتشر فى الهيئة الاجتماعية كنشاط جديد يبعث على نشاط جديد آخر وهكذا.

هذا وقد حاول " بنسيون " Ponsieon أن يفسر عملية الأنماء من خلال المفهوم السياسى ، إذا يرى دور علم السياسة فى التنمية هو الدور الأساسى والرئيسى ، وأن موضوع التنمية هو الأمة وليس الأفراد ، حتى أنه يرى أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى طبيعتها ما هما إلا أدوات لتنمية الأمة .

---

1 - Fricdmann, D.A. Genneral Theoy of Folarized Development . Institute of Social Studies - The Hagen Social Folicy Course, 1969- 1970.

وإذا كان موضوع التنمية هو الأمة ، وإذا كانت القوى السياسية هي السيطرة على التنمية ، وإذا كانت التنمية هي الهدف السياسي للدول النامية وأن تنمية الأمة هي الأصل ، إذن فعلم السياسة يكون بهذا الشكل هو الأصل في عملية التنمية .

* تقييم النظريات الاجتماعية في التنمية :

سبق القول أن تقييم النظريات الاجتماعية في التنمية لا يعني قبولها أو رفضها الكامل ، فبعض مقولاتها وأدواتها المنهجية قد تصح في فهم الواقع ، وليس بالضرورة في طريقة التعامل معه وتغييره .

إن تقييم النظريات الاجتماعية في التنمية يطرح لنا ضرورة الاهتمام بقضية مدى قدرتها على التفسير والتنبؤ والتحكم في حالة تطبيقها وتثير الأجابة عن هذه القضية التي طرحها كارل مانهايم **Mannhiem** حينما ذهب إلى أن كل النظريات الاجتماعية هي نتاج ايديولوجي اولاً وأخيراً ، وأن كل ايديولوجية تقدم عن وعي أو غير وعي مؤسسي هذه الأيديولوجية أو من ينشرونها ([1]). ويؤيد ذلك الفنجولدنر **Gouldner** بقوله : إن فهم أو تقييم اى نظرية بدون معرفة الفروض المسبقة للمنظر يظل فهما سطحيا وتقييما قاصرا ([2]).

في الاعتبار بأن هذه النظريات قد طبقت ولم تؤت ثمارها كاملة أو لم تطبق نظرا لقصورها ، إلا أن أي عمل نظري متكامل في المجال الانساني لابد أن يتضمن مقولات عن الواقع الاجتماعي ، يفسر عقبات التغير التنموي وأساليب العمل المطلوب التغلب عليها .

---

1 - Mannhiem , K. Idiology and Utopia. An Introduction to Sociology of Knowledge Harcout, N.Y. 1970 P.15.

2 - Gouldner, A. Op. Cit. P.7.

ولذلك لا نستطيع القطع بأن النظريات المتداولة تشكو نواحى قصور أساسية ، وأنما يجب ان يتجاوز النقد إلى الوقوف على بنائها المنطقى ، وكفاءتها التجريبية ، وصحتها التاريخية والتزامها الأيديولوجي ، وهنا يمكن القول ان النظريات التى أشرنا لها تشترك فى عدة مقولات أساسية .

أ- أن المجتمعات المتخلفة تسعى إلى تحقيق التقدم بواسطة عملية التنمية .

ب- أن عملية التنمية لن تتحقق إلا بالقضاء على المعوقات الاجتماعية ، الثقافية الاقتصادية ، النفسية الموروثة من البناءات الاجتماعية التقليدية.

جـ- بالوقوف على معوقات التنمية تظهر عمليات جديدة .. تولد ويكون من شأنها تحريك المجتمع فى الاتجاه إلى التنمية المطلوبة .

د- يتلو هذه الخطوة إعادة التنظيم الاجتماعى وتعبئة وتنسيق وهندسة الموارد البشرية والمادية فى المجتمع .

هـ- تقع هذه العملية على كاهل الصفوة فى المجتمع .

و- أن مفهوم التقدم والنمو الذى تستخدمه هذه النظريات لا يخرج عن كونه تجرديا ايديولوجيا لعالم الواقع المحدد الذى نعرفه تاريخيا وكمعاصرين .

ز - أن سمات التقدم التى فصلتها هذه النظريات تنطبق على المجتمعات الأوروبية وأمريكا وروسيا .. بيد أن كل مجتمع منها له ظروفه التاريخية ، وتجربته الفريدة ، ولم ينقل أى منهم تجربة الآخر .. ثم هى فى النهاية ذات تحيز أوربى عام .

ح- تذهب هذه النظريات إلى أنه يمكن للدول المتخلفة نقل تجارب الدول المتقدمة دون انكار لعدم امكانية تكرار تجربة التراكم الراسمالى الأوروبى والأمريكى أو حتى تجربة التراكم الرأسمالى الاشتراكى الأول الذى حدث فى روسيا.

ط- تعتبر هذه النظريات أن المجتمعات المتخلفة انساق مغلقة Closed Systems والمناسبة الفريدة لانفتاحها تختص بتلقي المعونات الاقتصادية والتكنولوجية من الدول المتقدمة لكي تحقق لها النمو .

ى- تفترض هذه النظريات أن خصائص التخلف نوعية ، بمعنى أنها حين تدرس مجتمعا محددا تغلب جانبا واحدا ، أو عدة جوانب جزئية في حياته الاجتماعي (القيم - النظام السياسي - الاقتصادي) وقلما تتناول الجوانب الاجتماعية ككل متكامل .

ك- لم تتناول هذه النظريات دراسة المجتمعات المتخلفة أو المتقدمة ككل مترابط في الزمان والمكان . وكان كل منها قد نشأ في عزلة زمانية وسكانية في تيار التاريخ الانساني ، وعن بقية العالم حوله .

ل- تفترض بعض هذه النظريات أن التخلف حالة تمر بها المجتمعات المتخلفة منذ نشأتها في سلسلة التطور ، مع ما يجانب هذه المقولة من صواب فمصر والصين والهند واليونان مجتمعات ذات حضارات تعرضت للانهيار بعد مراحل ازدهار رغم أنها بمعايير هذه النظريات تعد بلاد نامية وفقيرة .

م- لا نجد في هذه النظريات ما يفسر تخلف العالم الثالث كنتيجة حتمية للنظام الاستعماري القديم والأمبريالي الحديث .

لقد عكف بعض العلماء الاجتماعيين على نقد ومراجعة هذه النظريات ومنهم : جولدنر Gouldner ، هيرسكوفستز Herskovits ، ماركوزه Marcuse وجون كونكل Kunkel وجونارميرداك Myrdal الذى قدم لنا ثلاثة امتقادات أساسية حول سبب قصور النظريات الاجتماعية عن تفسير الواقع المتخلف :

الأول : أن هذه النظريات اسسها واضعوها لخدمة مصالح مجتمعات الغرب- وابقاء سيطرته على مجتمعات العالم الثالث ، وأنها تستخدم مفاهيم لا

تسمح باستيعاب الحقيقة التاريخية البديهية ، وبالتالى يأتى تحليلها لظاهرة التخلف مبتورا ومتحيزا .

الثانى : تجاهل الأعمال الرئيسية لمفكرى العالم الثالث ، الذين صاغوا نظريات اصلية حول موضوع التنمية مثل جوندرفرانك Frank والاقتصادى المصرى سمير أمين ، وعالم الاجتماع البرازيلى او كتافيوايانى Ianni وغيرهم . ولكن هذه الأعمال الأصلية لم تجد مكانها المناسب فى التراث الفكرى المتعلق بالتنمية .

الثالث : أن الفشل الأكبر لنظريات التنمية الغربية هو فى عدم قدرتها على ادراك فهم التخلف كظاهرة تاريخية ، ففقراء العالم الثالث وثراء العالم الأول ، ظاهرة واحدة لا تتجزأ وتربطهما عفويا جدلية سببية واحدة ([1]).

تقودنا النظرة التقويمية للاراء والنظريات السوسيولوجية فى التنمية إلى تحسس الأزمة التى يعانيها علم اجتماع التنمية بصفة خاصة . ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى أن النظريات السوسيولوجية ، لم تستطع أن تتخلى عن اطارتها التصورية والمنهجية التى تعالج من خلالها قضايا ومشكلات المجتمعات المتقدمة ، فهى تعالج الجماعات المتخلفة والمجتمعات النامية ومجتمعات " العالم الثالث " بنفس الكيفية والأساليب المنهجية التى تستخدمها فى معالجة المجتمعات التى جاوزت مرحلة التصنيع والتقنية .. Technotronic ([2]) متجاهلة بذلك المقتضيات التكيفية والتلاؤمية المنهجية فى ضوء الحقيقة الاجتماعية الواقعية التى تشير إلى الهوة العميقة التى تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية ([3]) وتلك القضية لا تقبل الجدال أو المناقشة . وحسبنا أن نشير إلى النظرية التشاؤمية التى تسود الآراء المقيمة لمسيرة المجتمعات النامية ، فى مقارنتها بالتقدم الذى يصيب المجتمعات المتقدمة . فقد ورد فى تقرير هيئة الأمم المتحدة نحو استراتيجية عالمية للتنمية ما جاء على لسان

---

١ - سعد الدين إبراهيم - مرجع سابق - ص ٥٢.

٢ - السيد الحسينى - العالم الثالث تنمية أم تبعية - مرجع سابق ص ١٥٧.

3 - Person, Partners in Development, Prentice Hall London, N.Y.1969. PP. 22-38.

العلامة بيرسون من أن أهم قضية يجب أن تشغل بال العلماء في الوقت الحاضر هي قضية الهوة الواسعة التي تفصل المجتمعات الراقية عن المجتمعات النامية ([1]). هذا بالإضافة إلى ملاحظة السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره الذي قدمه عام ١٩٦٨ إلى مؤتمر التجارة والتنمية ، والذي قرر أن معدل التنمية في الفترة بين ١٩٦٠-١٩٦٥ هبط إلى ٤,٥٪ بالنسبة لأكثر من ٥٤ دولة ، تمثل ٨٧٪ من دول العالم الثالث بينما كان معدلها ٥٪ من قبل .

ويبدو في ضوء ما تقدم ، ما يكمن وراء ذلك القلق الذي يساور علماء السياسة والاجتماع تجاه مستقبل العلاقات الدولية ، وخاصة علاقة التبعية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة والنامية ،ويتزايد هذا القلق إذا أخذنا في الاعتبار الفارق الشاسع بين معدلات التنمية في كل من نوعي المجتمعات . فبينما تشير البيانات إلى تزايد الدخل في الدول المتقدمة إلى ما يزيد عن اثنتي عشرة مرة من معدل تزايده في الدول النامية أو بالتقديرات التنبؤية تتوقع أن يتزايد الفرق عن معدلات التنمية إلى ثماني عشرة مرة عام الفين (٢٠٠٠) ([2]).

ويمكن أن نرد بطء عمليات التنمية إلى قصور في النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم البحث وتضع التخطيط للتنمية وتصوغ استراتيجيتها .

ومن الواضح أن هذا القصور في النظرية السوسيولوجية للتنمية يأتي نتيجة لازمة لارتباط علماء الاجتماع الغربيين باطار مرجعي وهيكل تصوري مستمد من واقع الحياة الاجتماعية للمجتمعات المتقدمة التي ينتسبون إليها ، ويمثلون اطارتها وأنماطها الثقافية . بالإضافة إلى أنهم يلجأون إلى اتخاذ نفس المناهج والأساليب المستخدمة في دراسة المجتمعات الصناعية ، لأن المفهومات والنظريات والأطارات التصورية تبدو غير ملائمة للتطبيق بالنسبة لما تتطلبه الملائمة المنهجية والواقعية

1 - U.N. Toward a World Stratigy of Development , Report, Presented by the Secertary of the Conference on Trade and Development 1963.

2 - Kohn, H. & Wiener, A. The Year 2000, Mcgraw Hill N. Y. 1967. PP. 20125.

الاجتماعية للمجتمعات المتخلفة والنامية . وآية ذلك أن مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات النامية بصفة عامة تمثل مختبرا نقديا لامكانية تعميم النظرية السوسيولوجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بمعنى أن تعميم النظرية وكيفية الانتفاع بها واستخداماتها العلمية والتطبيقية يصطدم بنوع التحديات التى تقدمها تجارب التنمية فى مثل تلك المجتمعات .

يمكننا أن نخلص مما تقدم أن علم اجتماع التنمية يتعرض الآن لأزمة منهجية رغم حداثة عهده بين فروع علم الاجتماع باعتبار أنه يمثل نسقا علميا جديد النشأة والتكوين ، وذلك لأنه يقدم اطارا تصوريا ومنهجيا يغترب عن متطلبات المجتمعات التى يعنى بدراستها ، أو التى يقدم لها الترشيد فى المشروعات الانمائية ، والتطبيق فى خطط التنمية ، الأمر الذى يجعل معطياته لا تفى ولا تلائم طبيعة البحوث الأمبريقية التجريبية إلى الحد الذى جعل بعض العلماء يصفونه بأنه " علم اجتماع متخلف "(١).

وتفاديا لهذا القصور الواضح بالنسبة للنظرية السوسيولوجية فى التنمية وانطلاقا من حاجة المجتمعات النامية إلى إقامة هيكل نوعى جديد من المعرفة ، يتعهده علماء المجتمعات النامية ، وينبثق من طبيعة البيئة الاجتماعية الثقافية لتلك المجتمعات فأن الضرورة العلمية النظرية ، والتجريبية التطبيقية تقتضى من العلماء المشتغلين بالتنظير والتجريب فى مجال التنمية أن يزاوجوا بين المدخل السوسيلوجى والمدخل الأنثروبولوجى فى اطار تكاملى وعلى أساس تساند وظيفى .

ويبدو أن مسيرة التنمية ، تتجه إلى الأخذ بهذه النظرية التكاملية وإن كان يبدو صعبا لأول وهلة ، إمكانية التوفيق بين نسقين علميين . فقد يحلو مثلا للعلامة باستيد **Bastide** أن يميز بين الأنثروبولوجيا التطبيقية وعلم اجتماع التنمية باعتبار أنهما يمثلان نسقين مختلفين من الكر وأسلوب العمل ومناهج البحث ، وبالتالى فهما متعارضان فى طبيعتهما ، وهو يعنى بذلك أن الانثروبولوجيا التطبيقية

---

١ - محمد الجوهرى - مرجع سابق - ص ٧٥ .

توجه مزيد عنايتها إلى العوامل والأنماط والقيم الثقافية ، وتعالج التنمية من خلال نظرية عامة مجردة على أساس أن التغير الثقافي يقود التغيرات المادية ، والتنمية الاقتصادية التى تقضى بدورها إلى تغيرات فى الأبنية الاجتماعية ، ومن خلال هذه التغيرات المادية والاقتصادية تحدث تغيرات في النظرية الكلية العامة . وعلى حين تقتضى الانثروبولوجيا التطبيقية وضع اساس نمطى للمجتمع التقليدى والمجتمع النامى ، فأن علم اجتماع التنمية يعينه قبل كل شئ وضع معيار مادى اقتصادى أو ديموجرافى فى المجتمع التقليدى بالمقارنة بالمجتمع النامى ، ثم تحديد مؤشرات التأثير للمتغيرات الاقتصادية على الأبنية الاجتماعية ، ثم التعرف على احتياجات وتطلعات المجتمع وتصوره لمستقبله ، وقياس قدرته على العمل لبلوغ هذه الاحتياجات ، والسير وفقا لأستراتيجية التنمية - ثم دراسة المشكلات المتضمنة فى تصميم وتنفيذ الخطط الأنمائية ، وتحديد المدى الذى ترتبط وفقا له التنمية بالعلاقات الدولية ، وتنظيمات المعونة المادية والفنية ([1]).

---

[1] - احمد الخشاب - دور علم الاجتماع فى التنمية - المؤتمر ٢٤ لعلم الاجتماع - الاتحاد الدولى - الجزائر - ١٩٧٤ - علم اجتماع العالم الثالث .

الفصل الثالث

النظرية البنائية الوظيفية للتنمية

نموذج بارسونز

الفصل الثالث

النظرية البنائية الوظيفية للتنمية

نموذج بارسونز

إن الاهتمام بالتنمية أو التحديث يثير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية في مسيرتها ، بكل ما تنطوى عليه من دينامية وبكل ما تطرحه من مشاكل ، للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو في اتجاه أهداف مضبوطة ومحددة تترجم عن تطلعات المجتمعات النامية للتقدم (١).

وإذا كانت نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتصوراتها عن تقدم الدول المتخلفة . فإنها تنطوى على خلط واضح فيما يتعلق بفهمها لمعوقات التنمية بوجه عام . لقد سلمت هذه النظريات بأن تحقيق تقدم الجماعات المتخلفة يتطلب مواجهة العناصر التقليدية التى تعوق التغير الاجتماعى الثقافى ، ودعم كل ما من شأنه المعاونة على الانطلاق - والاندفاع نحو التقدم - ومن الواضح أن هذه النظريات قد أكدت فكرة أولية هى أن البناء الاجتماعى - الاقتصادى - السياسى الذى تشكل فى الدول المتخلفة خلال الفترة الاستعمارية يشكل العائق الرئيسى الذى يحول دون تنمية هذه الدول . بيد أن التسليم المطلق بهذه الفكرة وحدها قد لا يغنينا على فهم ديناميات وميكانيزمات التنمية ، فإذا كان البناء الاجتماعى التقليدى الذى خلفه الاستعمار فى هذه الدول سببا من أسباب تخلفها ومن عوامل بطء أندفاعها نحو التقدم ، فإننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك أن عملية التنمية فى دول العالم الثالث منذ عقدين أو أكثر من الزمان قد تكون فى حد ذاتها أيضا من أسباب عدم التقدم ، وبعبارة أخرى يجب ألا تشغلنا الاعتبارات التاريخية عن فهم ما يحدث بالفعل وتقييم سياسات التنمية الراهنة على نحو ما تبدو عليه .

---

١ - محمد عاطف غيث - مرجع سابق ، ص ٢ .

ولذا برزت أهمية السياسة الاجتماعية للمخطط فى التغلب على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الذى يخطط من أجله ، بحيث يتم التنسيق بين عمليات التغير الاجتماعى وتحقيق رفاهية الإنسان ، وهو الهدف الأساسى من كل عمليات التنمية .

غير أن وجود سياسات اجتماعية تأخذ فى اعتبارها المجتمع بقطاعاته المختلفة وثقافاته الفرعية بمتطلباته البنائية والوظيفية أمر مشكوك فيه فى المجتمعات النامية لأن كثيرا من هذه المجتمعات لم تدرك بعد أهمية وجود مثل هذه السياسة كاستراتيجية للعمل وكمنطلق للإجراءات التنفيذية التى تعمل على ترجمتها فى كل برامج العمل الاجتماعى أو الخدمات . ولذلك نجد معظم مجتمعات الدول النامية مازالت تفتقر إلى هذه السياسات ، التى تعتمد على التخطيط كأداة للتغير الاجتماعى ووسيلة تساعد فى توجيه السلوك الإنسانى والموارد العادية وجهة منظمة ([١]).

والواقع أن موضوع السياسة الاجتماعية المخططة والمنهج التكاملى للتنمية الاجتماعية وفلسفته يعتبران من أكثر الموضوعات مادة للبحث والدراسة .

ومعنى هذا أن وضع سياسة انمائية هو حقيقة واقعة ومستوى من مستويات التفكير الأساسية وأداة جوهرية من أدوات التطبيق ، وهو فلسفة عصرنا وطابعه ، لأن الحاجة أصبحت ماسة إلى سياسات واستراتيجيات تنظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها عملية متكاملة ذات أبعاد ومراحل مختلفة ، وأن تحديد هذه السياسة هو الذى يمكنها فى نهاية الأمر من تحقيق الهدف الذى تسعى إليه وهو الانتقال من حالة التخلف النسبى إلى حالة التقدم النسبى ([٢]).

---

[١] - أنظر : توسيعا لذلك فى : السيد الحسينى - التنمية والتخلف - مرجع سابق - الفصل الثانى - التنمية بين النظرية والممارسة ص ١٦١ ، وما بعدها .

[٢] - محمد الجوهرى - علم الاجتماع وقضايا التنمية - مرجع سابق - ص ص ١٩٣ - ١٩٨ .

والواقع أنه بالرغم من وجود الكثير من أنشطة البرامج التنموية فى قطاعات كثيرة من المجتمع إلا أن الوضع غير مرض .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى وجود النموذج السوسيولوجى المناسب الذى يستطيع قيادة عملية التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

وإذا ما نظرنا إلى هذا الأمر نظرة منهجية - لبدت لنا مجموعة النقاط المرجعية التى أقام بارسونز مسلكه البنائى الوظيفى وصاغ أفكاره ونظرياته التى وضع على أساسها النموذج التصورى فى عملية البحث الاجتماعى ، وهى تشكل تفهم افتراضات البنائية الوظيفية التى استند إليها فى إقامة نموذجه التصورى للمجتمع .

فالتنمية الاجتماعية عملية للتغير فى النسق العام للمجتمع بما يحتوى من انساق فرعية ، ويقصد بها إعادة التوازن عن طريق اكتشاف معوقات نمو النسق أياكان . وتحديد جوانب سوء الوظيفة ومعالجة الخلل الوظيفى القائم والنتائج المترتبة عليه .

واستنادا إلى الاعتبارات النظرية و المنهجية التى سبق أن تناولناها فى الفصل الأول وحتى نستطيع اقتراح النموذج السوسيولوجى المناسب للتنمية الاجتماعية نسترشد بالفكر البارسونزى فى استخلاص افتراضات ومقولات النظرية العامة للتنمية الاجتماعية التى يمكن أن تكون منهجا يقود النموذج السوسيولوجى المناسب لعملية التنمية .

أولاً : الافتراضات البنائية الوظيفية البارسونزية التى يمكن الاستناد إليها :

١- إن باسونز يريد منا أن ننظر إلى المجتمع نظرة كلية باعتباره نسقا يحوى مجموعة من الأنساق الفرعية المترابطة . ويترتب على ذلك أن تستند

عملية التنمية الاجتماعية التى تعدد العوامل الاجتماعية وتبادل تأثير هذه العوامل بعضها على البعض الآخر . وعلى الرغم من أن التكامل فى المجتمع لا يكون تكاملا تاما على الاطلاق ، غير أن الأنساق الاجتماعية تخضع دائما لحالة من التوازن الدينامى ، وهو قيام الاستجابة التلاؤمية للتغير الخارجى بحيث تسعى هذه الاستجابات إلى الاقلال إلى أقصى حد من مقدار التغير فى نطاق النسق ، ولهذا يتجه النسق نحو الاستقرار والقدرة على الاستمرار التى تعززها آليات التلاؤم والضبط الاجتماعى .

٢- ومؤدى هذا أن الخلل الوظيفى ومعوقات التنمية يمكن أن تقوم داخل النسق الاجتماعى وأن يستمر وجودها فترة طويلة و لكنها تحل نفسها بنفسها بحيث أنه إذا كان من المتعذر الوصول إلى التوازن الكامل أو التكامل التام ، فإن التوازن والتكامل هو فى الاصل النقطة التى يهدف النسق فى مسلكه أن يصل إليها .

٣- وعلى الرغم من أن نظرته الوظيفية قد انتهت إلى أن التغير يحدث بصورة تدريجية تلاؤمية أكثر مما يحدث بصورة مفاجئة والتغيرات التى تبدو خطيرة واضحة فإنها تؤثر أكثر مما تؤثر فى البناءات الاجتماعية العليا . بينما لا تصيب هذه التغيرات العناصر الأساسية للأنساق الاجتماعية بتغير يذكر إلا أن بارسونز يقول أنه ينبغى طرح دراسة توازن النسق فى وضع معين جانبا إلا إذا توصلنا إلى معرفة عوامل التغير معرفة ثابتة .

٤- وتعتبر النظرية البنائية الوظيفية أن للتغير ثلاثة مصادر أساسية :

* تلاؤم النسق مع التغير الخارجى ذلك أن النسق الاجتماعى يحمل بداخله عوامل الأنحراف وعوامل التوازن .
* النمو الناشئ عن التفاوت البنائى والتباين الوظيفى .

* التجديد والاختراع من جانب الأفراد أو الجماعات فى المجتمع (١)فى النسق الاجتماعى الثقافى ، غير أن الاتفاق على القيم فى كامل صورته لا يتحقق فى المجتمعات ، ذلك أن هناك خلافا فى المجتمع حول القيم الأساسية ، ولهذا كانت محاولة بارسونز أن يجعل من الاتفاق العام على القيم هو المستلزم الأساسى لوجود النسق الاجتماعى بالإضافة إلى أسس أخرى هامة لازمة للتكامل مثل التساند الاقتصادى والقهر السياسى وغير ذلك (٢).

كانت هذه هى أهم الافتراضات البنائية الوظيفية التى استند إليها بارسونز فى إقامة نموذجه التصورى للمجتمع .

ثانياً : المفهوم الاجرائى للتنمية الاجتماعية :

انطلاقا من الاطار الفكرى البارسونزى لنظرية الفعل الاجتماعى والنسق الاجتماعى يمكن وضع مفهوم اجرائى للتنمية الاجتماعية طبقا للفهم البارسونزى ووفقا لمقولاته :

- إن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات دينامية لتغير النسق الاجتماعى وفقا لتوجيهات قيمية مستمدة من النسق الثقافى .
- التنمية الاجتماعية فعل اجتماعى مرسوم يقصد به التغير فى مستوى التفاعل بين الأنساق الاجتماعية لتعديل أشكال العلاقات ودرجات الاعتماد الواقعى المتبادل .
- والتنمية الاجتماعية تتسق فى وجودها كنسق للتغير ، مع اتساق مشكلاتها الخاصة واتجاهات التوازن .

---

[١] - وفى الواقع أن الاطار النظرى لبارسونز ينطبق بصورة تامة على المجتمعات الأشد اختلافا والتى تتميز فيها الثقافة عن النسق الاجتماعى ، وبين الدين والسياسة وبين الاقتصاد والدولة وبين القانون والأخلاق .

Rocher, B. Op. Cit . P. 37.

-- يمكن أن تؤخذ على أنها وسيلة فى حد ذاتها لإحداث غاية التغير بما يحقق التكامل بين أحد الأنساق والنسق العام .

ولهذا الفهم للتنمية الاجتماعية استنادات أساسية :

١ - أن التنمية الاجتماعية عملية تحدث من داخل النسق ، طبقا لمفهوم بارسونز للنسق الاجتماعى والتداخل والاعتماد المتبادل والتساند ، فانه من الناحية الامبريقية نجد أن الأنساق الاجتماعية انساق مفتوحة تتضمن عمليات معقدة من التغير الداخلى مع الأنساق البينية المحيطة (الأنساق الثقافية - السلوكية - الشخصية) والأنساق الأخرى الخاصة بالكائن الحى الاجتماعى والمكونة له ، والبيئة الطبيعية ، حيث يصورها بارسونز مختلفة ومنفصلة إلى انساق متعددة وكل واحد منها ينبغى أن يعالج تحليليا كنسق مفتوح يتغير داخليا مع نسق البيئة الخاصة بالنسق العام الكبير (للمجتمع) .

٢ - أن التنمية الاجتماعية كعملية دينامية من هذه الجهة التبادلية الداخلية يمكن أن تظهر تنميطا يثبت فترة من الزمان ونستطيع القول أن لها بناء وأنه من المثمر أن نعاملها كنسق System فتكون نسقا للتنمية له مستلزمات Boundries ووسائل Instrument وعمليات Processes ذات دلالات نظرية وأمبريقية ترجع إلى وجوده وتمتد وتصبح محافظة على المدى البعيد لتندمج مع انساق أكثر اتساعا وتشمل فى النهاية التغير فى البناء العام .

٣ - بجانب الوقوف على مفهوم اجرائى للتنمية فى حدود أنماطه والتزاماته ، فنسق التنمية الاجتماعية ينبغى أن يحلل من خلال ثلاثة حدود متداخلة ، تعتمد بعضها على بعض متقاطعة ومتعامدة داخليا وتكون أسسا ومحاور من المتغيرات .

*النسق الثقافى .

*نسق الشخصية .

*النسق الاجتماعى .

٤- لكى يتحقق الفعل الاجتماعى نحو التنمية ولكى يسهم هذا العمل فى تحقيق الغاية القصوى داخل النسق وهى التوازن الاجتماعى ، ينبغى الوقوف على كل ما من شأنه أن يعوق هذه الغاية (وظيفيا) وعلاج التوتر وتذويبه وتوزيعه على المكونات حتى لا يتركز فى ناحية فيختل التوازن .

٥- للقضاء على معوقات التنمية ؛ تحدد المتطلبات الوظيفية ومظاهر الدافعية والامكانيات الكامنة فى كل نسق أو متغير .

وهذه المرتكزات الخمسة للمفهوم الاجرائى للتنمية الاجتماعية كما ينطوى عليها الفهم البارسونزى من خلال نموذجى الفعل الاجتماعى والنسق الاجتماعى يمكننا أن نردها فى مقولات رئيسية ذات دلالة ومعنى :

أ- أن المفهوم الأجرائى للتنمية يتضمن إشارات واضحة للمتغيرات السوسيولوجية الهامة (الفعل الاجتماعى - النسق الاجتماعى - الإنسان - الثقافة) ، ووضع هذه المتغيرات فى السياق العام للمفهوم يمثل (مدخلات In-Put و مخرجات Out-Put كل منها) أى الأسباب والنتائج المترتبة على علاقة كل منها بعضها بالبعض .

ب- يؤدى التركيز فى المقولات الخمس التأكيد على مركزية النسق الاجتماعى كما أراده بارسونز أن يكون محورا للتحليل والمناقشة ، فالنسق الاجتماعى هو الهدف النهائى لعملية التنمية .

جـ- التنمية الاجتماعية عملية للتغير المقصود - ترتكز على المقومات البنائية والوظيفية داخل النسق الاجتماعي العام ، وترد في ميكانيزماتها إلى الإنجاز والإمكانيات الكامنة .

ثالثاً :" مستويات تطبيق مقولات النظرية البارسونزية للتنمية "

(المتطلبات الوظيفية)

١- تبحث التنمية الاجتماعية دائما عن تغير وظائف التنظيم (التي يمارس في ظلها الأفراد أدوارهم) . وإذا كان من المستحيل أن تلغي التنمية الاجتماعية نظاما اجتماعيا حتى لو كان معوقا لحركتها وتقدمها فإنها تغير وظائف هذا النظام بغية شيئين :

أ- إما أن تخلق وظائف جديدة للنظام القائم تساعده على دفع حركته وتحقيق أغراضه المستهدفة ، وذلك ما فعلته الصين مثلا في النظامين التربوي والثقافي .

ب-وإما أن تعدل من الوظائف الموجودة في النظام الذي تجد أن من المفيد تعديلها بحيث تحقق أهداف المجتمع المرجوة . وذلك يتطلبه النظام الديني في كثير من الدول الآخذه في النمو .

٢- الاهتمام بالمشكلات والتحديات التي لو تركت بدون مجابهة ومعالجة لأدت إلى تعويق سير التنمية الاجتماعية .ويمكن تحديد هذه المشكلات والتحديات في الآتي :

أ-وضع أهداف خيالية ومحاولة تحقيقها في فترة زمنية غير مناسبة ، فقدرة الإنسان على التخيل أكبر بكثير من قدرته على التنفيذ ، وخاصة إذا كان تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى فترة زمنية لم يضعها المخطط في حسبانه .

ب-الاعتماد على نماذج دخيلة ليست مستقاه من ثقافة المجتمع وتنبع خطورة هذه المشكلة من أن هذه النماذج تستمد فعاليتها من البيئة التى نشأت فيها ، ولذا ينبغى أن تطور وفق ثقافة المجتمع ، إلى أن تنتقل كما هى .

جـ-قد تواجه التنمية بمشكلة الإنحراف الثقافى للمجتمع ، وخاصة عندما تحاول الحركة التنموية نقل المجتمع الريفى إلى الشكل الحضرى ، ويتسبب عن هذه المشكلة كثير من الأعراض المرضية التى تصيب بنيان المجتمع بحيث تبدأ وتنتهى بعدم وجود نمط ثقافى موحد للمجتمع ، ومن الممكن أن تنشأ الهامشية الثقافية كمشكلة.

٣-الاهتمام بالعنصر البشرى فى التنمية الاجتماعية :

يكاد يكون العنصر البشرى هو الأكثر فعالية فى عملية التنمية الاجتماعية ، لأن الزيادة أو النقص فى حجم المورد البشرى (متمثلا فى عدد السكان بالنسبة للطاقة الانتاجية للمجتمع) يشكل تحديا خطيرا للتنمية وخاصة أن مشكلة الانفجار ، أو الضمور السكانى هى محصلة نهائية لمركب يحتوى على عناصر كثيرة تتصل بالعادات والتقاليد والعرف السائد ، والقيم المتوارثة ، والحالة التعليمية والثقافية لأفراد المجتمع .

كما أن نوعية هذه الموارد من حيث مستويات المعرفة لديها والقدرات والمهارات المتوافرة تمثل جانبا هاما من ذلك التحدى الذى تواجهه التنمية الاجتماعية (١) . وبالرغم من صعوبة تحديد الحجم الأمثل للطاقة البشرية ، فان فى تحديد نوعية هذه الطاقة أهمية كبرى ، فالمستوى الصحى والجسمى والنفسى

---

١ - فريد ريك هاربسون - التعليم للتنمية - ترجمة جمال زكى (المجلة الاجتماعية القومية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - العدد ١٣-١٩٦٤- ص ٧٧).

والنسق السلوكى لأفراد المجتمع ... إلخ ، كل هذه المعايير ينبغى أن يراعيها المخطط حينما يتناول نوعية الطاقة البشرية ([1]).

وعلى ذلك فيجب النظر إلى التنمية الاجتماعية وفق هذا المحور من خلال عناصر أساسية ثلاثة هى :

أ- محاولة امتصاص المورد البشرى قدر الإمكان ، وتحويل أكبر حجم منه إلى قوة عاملة Manpower فعالة تؤدى وظيفتها فى البناء الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

ويحتاج ذلك إلى التحديد العلمى لقدرات الأفراد ومهاراتهم ومحاولة تطويرها عن طريق التعليم والتدريب اللازمين لخلق العنصر البشرى الفعال .

ب- توجيه هذا المورد إلى قطاعات الانتاج بالدولة - ذات العائد السريع بشكل يتسق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة .

ويؤدى ذلك بالضرورة إلى تخفيف عبء البطالة عن قطاعات الاقتصاد القومى وخاصة الانتاجية منها وما يستتبع ذلك من آثار اجتماعية مفيدة .

جـ- ربط النظام التعليمى والوضع الصحى ، بهيكل العمالة فيها بحيث يحدث توازن بينها على اعتبار أن الأول (التعليم) يعد مدخلا للثانى (هيكل العمالة) . ولا يمكن لذلك الربط أن يحدث بدون تكامل بين الخطة التعليمية للدولة وخطة الخدمات الصحية (علاجية ووقائية) وخطتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه إذا اعتبرنا تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات موردا بشريا فإن إعدادهم التعليمى والتربوى والصحى يؤهلهم لكى يكونوا قوة عاملة فى الدولة .

١- على عيسى - أسس التخطيط الاجتماعى ، مجلة تنمية المجتمع فى العالم العربى ، المجلد ٩ ، سرس الليان ، ١٩٦٢ ، ص ١٢ .

وينبغى أن نضع فى الاعتبار أهمية الاستفادة من الهندسة الاجتماعية لإعادة التكوين الاجتماعى والتكنولوجى ، والإعداد الفنى للموارد البشرية يعنى أن يكون التركيز على الحاجات الصحية والتربية لمواطن المستقبل بدلاً من التأكيد على ما سيقدم فى المستقبل للتنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، ومما لاشك فيه أن الإحساس بالمواطنة أمر أساسى فى تكوين الموارد البشرية ([1]).

والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يمكن الربط بين النظام التربوى والإعداد الصحى من جانب ، وحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر ، وامتدادا لهذا إلى أى حد يمكن استثمار الإنفاق فى القطاعين الصحى والتربوى فى تحقيق الزيادة التصاعدية فى الكفاءة الأنتاجية ؟ والواقع أن هناك طرقا متعددة لتضمين العلاقة الترابطية بين الصحة والتربية والتنمية ، منها الأسلوب الاجتماعى الذى يأخذ فى الاعتبار الأهداف الاجتماعية بالنسبة لمختلف مستويات البناء الاجتماعى وما يعكسه الهرم السكانى ، وفى حدود الإمكانيات المالية المتاحة .

أما الأسلوب الثانى الذى يمكن أن يسمى باسلوب القوى البشرية فإنه يؤكد ضرورة تحديد الهدف التربوى الصحى عن طريق إعداد وكفالة تكوين المهارات اللازمة للعمليات الانتاجية التى تقوم بها البشرية ، ويعتمد الأسلوب الثالث على الموازنة فى مختلف المستويات والانتاج القومى سواء بالنسبة للانتاج أو الخدمات ، ويرتكز الأسلوب الرابع على وضوح الأساس العريض للتخطيط الشامل لتدرج التنشئة والتأهيل والتدريب فى كل المستويات ، حيث يرتبط هذا التخطيط بمتطلبات المجتمع الكلية من اجتماعية وثقافية واقتصادية ، وحيث يستند على أنماط متكاملة منبثقة عن الدراسة التجريبية .

وهكذا يمكن الاستفادة من بعض الأسس الاجتماعية والمؤشرات الاحصائية التى تلقى الضوء على معدل الإنجاب ومعدل الوفيات ، ونسبة القوى البشرية فى

---

1 - Artber Lewis : Education, Economic Development. Unisco Conference on Development and education in Africa Addis Abbaba. May 1961. PP.15-25.

الزراعة ونسبة السكان فى المدن ، وقوة العمل فى القطاعات الأولية ، ونسبة المستخدمين فى القطاعات الثانوية ، ونسبة المستخدمين فى الصناعة ، وعدد الوحدات البنائية الوظيفية وعدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة ، وعدد الأسرة فى المستشفيات ، ونسبة الأمية بين من هم فى سن الالزام التعليمى ، ونسبة الملتحقين بالمعاهد والتعليم العالى ونسبة الملتحقين فى الجامعات من كل ١٠ آلاف نسمة ومقدار ما يباع من المجلات والجرائد وما فى حكمها من المنشورات الثقافية العامة ، ونسبة أجهزة الراديو والتليفزيون بالنسبة لعدد السكان (١)... على انه يلزم ان نضع فى الاعتبار نسبة الانماء للمستويات التربوية المختلفة وفروع الدراسات المختلفة كما هو الشأن بالنسبة للتعليم العالى حيث ينقسم إلى التخصصات العملية والتكنولوجية من جهة والانسانيات من جهة اخرى ، وتظهر هذه التقسيمات وتعريفاتها مراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية على ان يعطى هدف التعليم الابتدائى الشامل المرتبة الأولى بالنسبة للاقطار النامية استجابة للضغوط السياسية بالإضافة إلى نقص وقصور الأعداد التى تعد أعدادا فنيا عاليا واللازمة لتغطية احتياجات المشروعات الانمائية المتقدمة ومواجهة المهارات المتخصصة اللازمة للقطاعات المختلفة .

ونحن وإن كنا ننظر إلى الوجه الانسانى فى تأهيل واعداد ورسم سياسة القوة البشرية ، إلا أن هذا لا ينهض إلى درجة تجاهل ضرورة عدم انفصال هذه النظرية عما يمكن ان تقدمه القوة البشرية من سلع انتاجية وخدمات نافعة .

كما تعد وسائل تنمية البيئة الاجتماعية بمفهومها الواسع مؤشرا للتنمية الاجتماعية ومجالا لها ، ووسيلة لاحداثها ، فهى مؤشر نستدل به على المدى الذى تصل إليه التنمية الاجتماعية فى المجتمع ، إذ أن الصعوبة فى القياس تنبع دائما من

١- Harbison, F. H. The Stratigy of Human Resource Development in Modernization Economics. Conference of Economic Growth and Investement in Education, Weshington, 10-20 Oct. 1961 . III

عدم وجود مؤشر للموضوع المراد قياسه ، والتنمية الاجتماعية غير مادية ولا يمكن التعرف عليها إلابشئ محسوس يمكن أن نتلقاه (١).

ولما كنا قد حددنا المورد البشرى كعنصر فعال فى التنمية الاجتماعية فإن إعداد وتوجيه هذا العنصر هو المهمة الأساسية التى تستهدفها التنمية الاجتماعية ولا يتحقق ذلك إلا بتوافر وتيسير Accessibliton واستخدام Utilization الوسائل الكفيلةبرفع وتحسين نوعية البيئة الاجتماعية . وهى بعد ذلك مجال للتنمية الاجتماعية تمارس فيها نشاطاتها . فالتعليم والصحة ، والإسكان والنقل ، والمواصلات .. إلخ ، كلها مجالات أو قطاعات للتنمية الاجتماعية تتصل بتقديم الخدمات الأساسية للفرد ، وتعمل على اشباع حاجاته ثم إنها وسيلة لاحداثها غير أننا لا نتصور تنمية اجتماعية فى أى مجتمع كان بدون أن نلتفت إلى أهمية الخدمات بل إننا نعتبرها وسيلتها وأداتها الأساسية .

وإذا كانت التنمية الاجتماعية تستهدف الرفاهية البشرية عن طريق تحسين أحوال المعيشة للأفراد (وهو ما نقصده بدولة الرفاهية) فإن ذلك لا يتحقق بدون تنمية قطاع الخدمات فى المجتمع باعتباره مشرفا على عملية إعداد الفرد لكى يقوم بدوره فى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع .

هذا ، وإذا كنا نسلم بأن التعليم لم يعد مجرد خدمة تؤدى لجماهير الشعب بل هو استثمار يعمل على اعداد القوى البشرية التى تقوم على أكتافها مشروعات التنمية عموما ، فإن الصحة العامة هى هدف فى حد ذاتها إلى جانب أنها عامل يساعد للوصول إلى الأهداف الأخرى ، وإن كانت طبيعة الحاجة الاجتماعية للصحة قد تبدو أكثر وضوحا عما هى للتعليم (٢) مع أن الصحة الجيدة لها عائدها الملموس فى عامل التقدم بالنسبة للعمل والتوظف .

---

١ - عبد المنعم شوقى - تنمية المجتمع - مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ ، ص ٣١ وانظر ايضا ، الفاروق زكى يونس - تنمية المجتمع فى الدول النامية - مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧.

2 - United Nations, International Social Development Review No. 3 SOA. SER. X 13 Op. Cit.

ويرى " جان تمبرجن " Tembergen أن خير ضمان للتقدم أن تكون سياسة التعليم في هذا المجتمع ترمي إلى مده باحتياجاته من العمال المؤهلين المهرة ، المدربين في الوقت المناسب ، وبالعدد المناسب [1] ، وإلا فإن المجتمع سوف يكون مهددا بأخطار كثيرة تصيبه في أنساقه الاقتصادية وهي في نظرنا الجانب الرئيسي للتنمية الاجتماعية .

٤ – القيم الأخلاقية وتطويرها :

نستخدم مفهوم التنمية الأخلاقية Ethical Development كترجمة للبعد الجديد الذي اسماه البعض بالتخطيط الأخلاقي وهو عبارة عن عملية تعديل وتطوير في الأخلاقيات القائمة في المجتمع . وذلك بمعنى إعادة بناء هيكل القيم والمعايير المألوفة للجماعة بطريقة مخططة منظمة، وتطوير فلسفتها الاجتماعية والتربوية تطويرا يرتفع بها إلى مستوى متطلبات التطوير المادي في البناء الاجتماعي .

وتمثل التنمية الأخلاقية محورا هاما – قد لا يلتفت إليه الكثيرون – في عملية التنمية الاجتماعية . وقد تناول ذلك المحور كثير من المهتمين بشئون التخطيط والتنمية الاجتماعية في أواخر الستينات . فيذهب بارك Park إلى أن هدف التنمية الأخلاقية يحدد من خلال مظاهر أساسية ثلاثة :

أ– مظهر سلوكي Behavioral ويشير بصفة عامة إلى القدرة على مقاومة العوامل الخارجية المعوقة للنمو والتي تكمن في ضعف السلطة الاشرافية (السياسة) على المجتمع .

ب– مظهر مؤثر Effective ويركز على ردود الفعل العاطفية الناجمة عن محاولة تغيير أو تعديل القيم والمعايير التي يعيش في ظلها الفرد .

جـ– مظهر معرفي Cognitive ويهتم بمحاولة تفسير القواعد القيمية لمظاهر السلوك في مختلف مواقفه ونزعاته ، وترتبط عملية التخطيط للتنمية

---

1 . Tembergen ; J: Development Planning ; International Social Development Review No. 3, SOA : SB X 13 P. 127.

الاخلاقية بعملية أخرى على قدر كبير من الأهمية ، وهي التنشئة الاجتماعية إذ أن تطوير النسق الأخلاقي للمجتمع يؤثر بطريقة مباشرة على الأسلوب الذى تتم به عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد سواء في الأسرة أو في خارجها ، وآية ذلك أن البرامج الانمائية تحتاج إلى تخطيط أخلاقي يغير السلوك القيمي .

هذا وتعتبر القيم (1) فى جوهرها أفكار أو معايير تقاس وفقا لها الأشياء ومظاهر السلوك ، فتحظى بالقبول والاستحسان أو الرفض والاستهجان أو نظرة اللامبالاة .

ولما كانت القيم تتطلب الاختيار الذى يقوم على المفاضلة فيما بينها لذلك ينبغى أن يطور السلم القيمى Value Scale تطويرا يكيف الأنماط السلوكية فى مراتب ودرجات بعضها فوق بعض ، وخاصة إذا نحن نظرنا بعين الاعتبار لأهمية السلم القيمى فى العمل على توجيه مظاهر السلوك بين الأفراد والجماعات ، والاتجاه منه نحو وجهة معينة باعتباره نتاج عدة عوامل تحيط بالفرد ، فى القدرة على الأداء والظروف الموضوعية والوسائل المتاحة والدوافع والحوافز المباشرة والقيم التى يعتنقها الفرد بحكم التنشئة التى تساعد على تمثل القيم وبحكم نظام الجزاءات الذى يقوم على أساس المثوبة أو العقاب المادى أو المعنوى ، وأحداث مشكلات إذا حدث انقسام قيمى وفق الصراع والتناقضات الطبقية والفئوية أو تفاوت القيم باختلاف الأجيال ومساندة عملية التطوير أو عرقلة هذه العملية ابقاء للأوضاع القائمة على القيم السائدة ومناوأة الدعوة إلى التغير .

ومن الملاحظ أن ممارسة العمليات الإنمائية مهنيا ترتبط بمجموعة من القيم تكون ملزمة للقائمين بالتنمية . وهذه القيم تخضع للاعتبارات الإقليمية فضلا عن ارتباط القيم بالتربية والتراث التاريخى والبناء الاجتماعى . فالتربية مثلا تبدو

---

1 _ Parsons & Shils , Op. Cit ,. P. 406.

كمجتمع أو كيان بنائى نظامى ، وشكل تنظيمى وظيفى تهيمن عليه بعض القيم الاجتماعية الخاصة . ولذا يتميز البناء أو النسق القيمى فى المجتمع القروى بالمشخصات التالية :

* سيطرة روح التضامن على أفراد المجتمع بالنسبة لوحدة القرية وتحمل الأسرة عبء الضبط الاجتماعى .
* سيادة الروح الدينية البسيطة حيث يلعب الدين دورا هاما .
* ينبع السلم القيمى من سلطة التنظيم التى يتولاها شيوخ القرية .
* ولابد أن يتغير السلم القيمى بعمليات التنمية بالنسبة للقرويين .

ومن ثم يجب ملاحظة التغير فى السلم القيمى للتغير الذى يطرأ على البيئة الاجتماعية نتيجة للنشاطات والمشروعات الإنمائية مع التركيز على دراسة ومسح القيم الدينية وأثرها فى انجاح خطة التنمية .

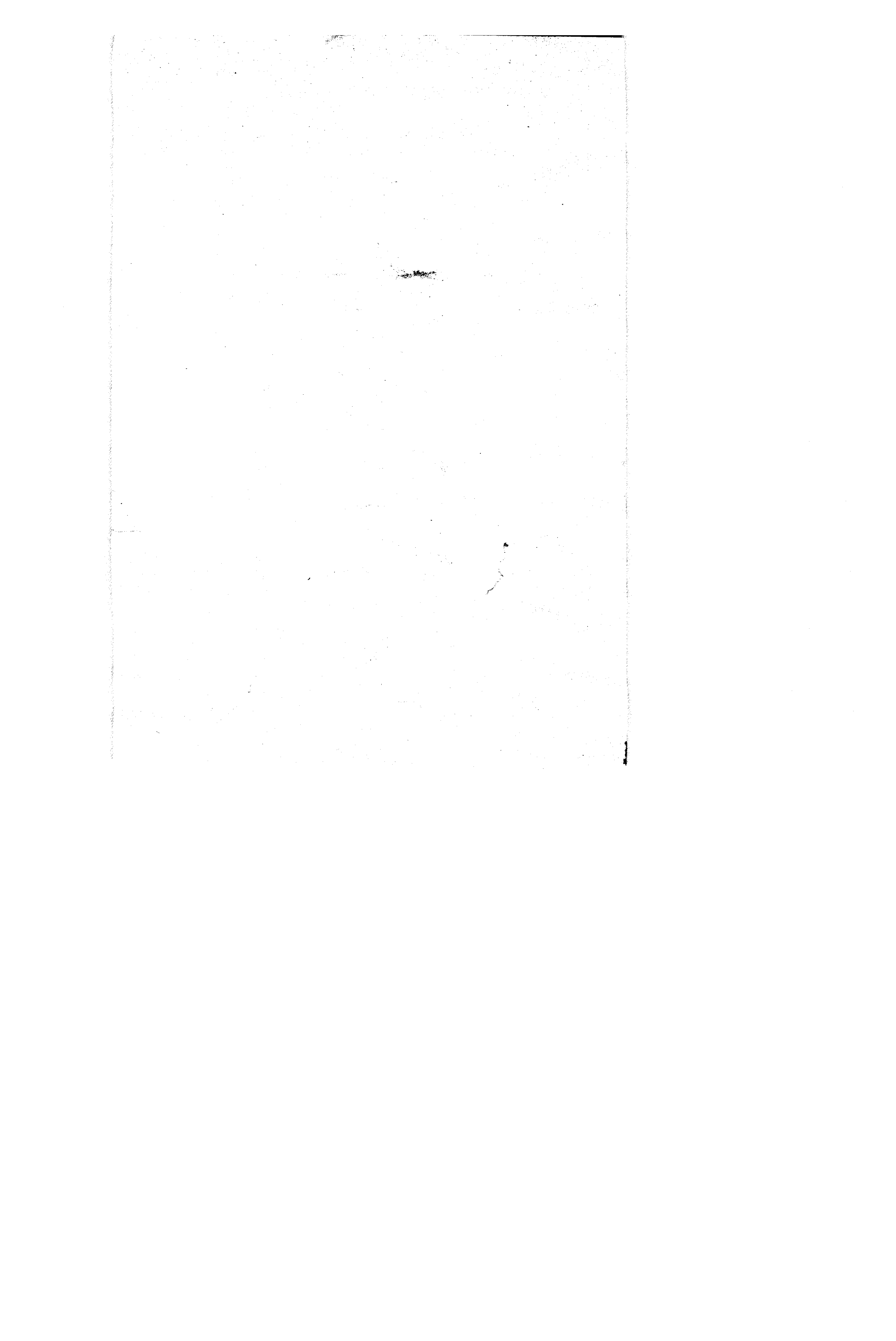
الباب الثانى

المنظور السوسيولوجى لدراسة معوقات التنمية

الفصل الرابع : الإطار المرجعى لتحديد معوقات التنمية .

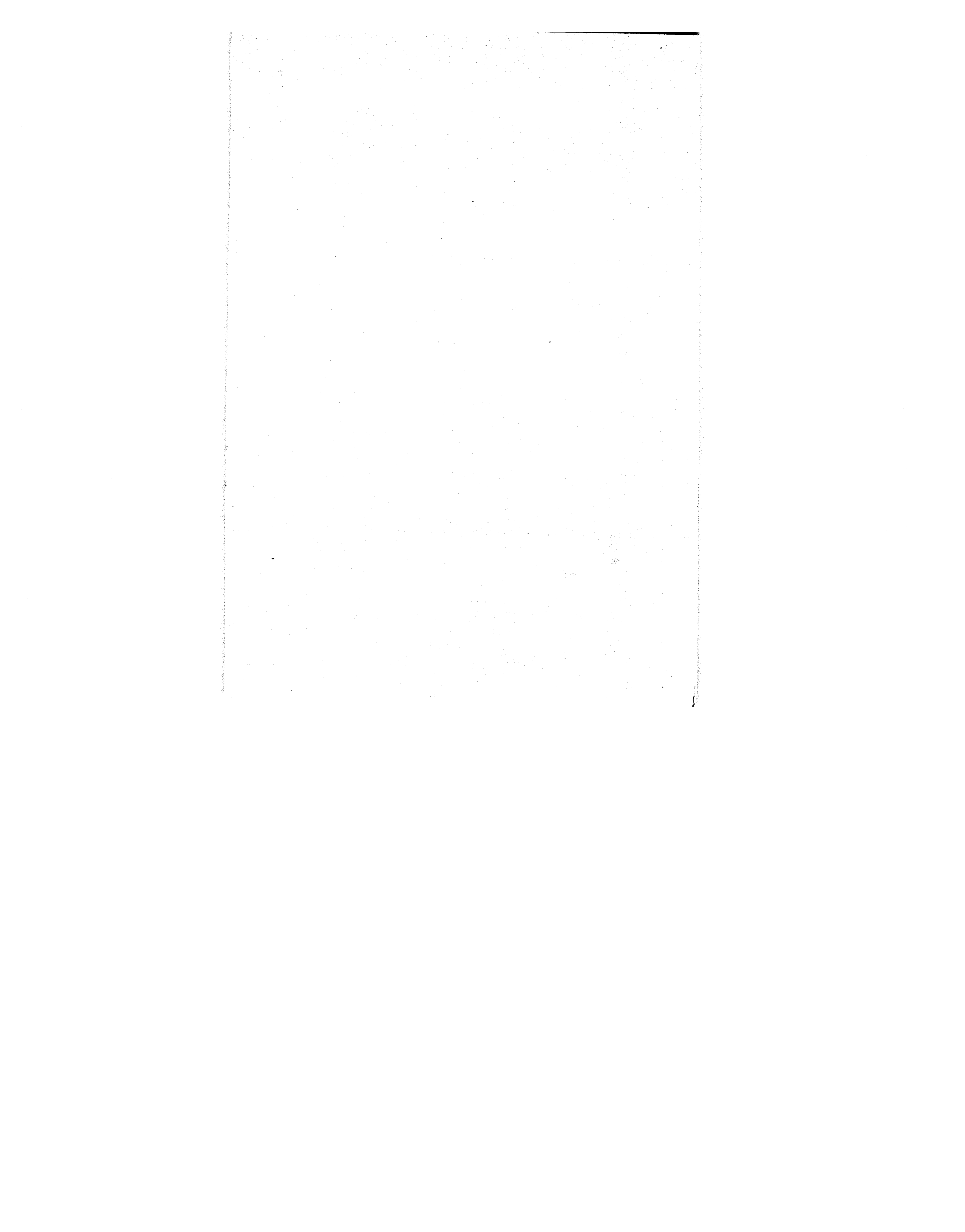
الفصل الخامس : خصوصية معوقات التنمية فى المجتمع المصرى .

الفصل السادس : الاطار التصورى لدراسة معوقات التنمية .



الفصل الرابع

أولاً : الاطار المرجعى لتحديد معوقات التنمية .
ثانياً: خصوصية معوقات التنمية فى المجتمع المصرى .
ثالثاً: الاطار التصورى لدراسة معوقات التنمية .



الفصل الرابع

الاطار المرجعي لتحديد معوقات التنمية

(معوقات الفعل الاجتماعي للتنمية)

أولاً : النسق الثقافي كاساس لنسق الفعل :

-المحتويات والوظائف .

-أبعاد التغير الثقافي .

-عوامل التغير الثقافي .

-معوقات تغيير النسق الثقافي .

ثانيا : معوقات نسق القيم المحوري :

-تطوير الموارد الاخلاقية .

-الترشيد الاجتماعي .

-دور القيم في التحديث .

-القيم والمعايير علي مستوي التوجيهات .

-مجال معوقات نسق القيم المحوري .

-الاطار المرجعي في تحليل عمليات التنمية .

-ملزمات النسق الصحي .

ثالثاً : نسق الشخصية :

-نسق الشخصية الأساسي .

-العلاقة بين الثقافة والشخصية .

-تكيف نسق الشخصية .

-معوقات تكيف نسق الشخصية .

نحاول فى هذا الجزء الهام من دراستنا تحديد الأسباب الأولية لمعوقات التنمية الاجتماعية ، فى ضوء الأسس التى تم تناولها فى الفصول السابقة ، وننوه بداءة إلى أن التعرض لموضوع أسباب معوقات التنمية هنا يثير نفس المشكلات التى تبرز عند معالجة أى ظاهرة اجتماعية مركبة ، فقد يعظم دور سبب معوق ما فى نسق اجتماعي معين ذى ظروف معينة ، ولكن السبب نفسه قد يقل شأنه فى نسق اجتماعى آخر يختلف فى ظروفه عن النسق الأول . وبالإضافة إلى هذا قد يكون السبب المعوق نتيجة لسبب آخر أكثر عمومية وأبرز ظهورا فى المجتمع وهكذا .

وانطلاقا من هذا الفهم يكون تناولنا لأسباب ومعوقات التنمية الاجتماعية مجرد تحديد عام ، للتعرف على أبرز ملامح هذه المعوقات ، وتحديد عواملها و الدور الكبير لكل سبب من الأسباب فى تعويق التنمية .

وتجب الإشارة إلى أن هذا التحديد العام يتسم بالخصوصية ، من حيث أن التحليل النسقى والتفسير يهدف إلى تحديد أطر مرجعية أساسية تلبى احتياجات الدراسة الواقعية والهدف المحدد لها .

وجدير بالذكر أن فترة الثلاثين سنة الماضية فى مصر قد تميزت بنمو متعاظم لاتجاهات اصلاحية مختلفة نحو التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى . وقد ظل هذا الباب مفتوحا أمام علماء الاجتماع والانثروبولوجيا المصريين ، كل يدلى بدلوه ، فظهرت الكثير من الأعمال التى تميل إلى امتلاك المعرفة الضرورية وتحديد معالم الطريق نحو التنمية بمحاولة تشخيص المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، واقتراح الوسائل

الممكنة والمختلفة ، للقضاء على فجوة التخلف النسبى التى يعانى منها المجتمع المصرى ، والتى تعوق انطلاقه نحو التقدم بالتنمية الشاملة .

إذا كان الفكر الأكاديمى كرد فعل طبيعى للواقع المصرى ، قد شهد تقدما كبيرا ملحوظا فى مجال العلوم الاجتماعية ، وعلم اجتماع التنمية على وجه الخصوص ، فإن الآراء ونتائج الدراسات الحية التى تمت حتى الآن تعانى من الجهل بها من جانب القائمين على عملية التنمية ، على الرغم من أهمية هذه الدراسات وما يمكن أن تسهم به فى فهم مشكلات المجتمع المصرى المعاصرة ووضع البرامج اللازمة لمواجهة هذه المشكلات .

وغنى عن البيان أن هذا الموقف الصارخ لم يعق علماء الاجتماع والانثروبولوجيا المصريين ، ولم يثبط همتهم ،بل ازدادوا اصرارا ، كل حسب ايديولوجيته يحاول التعبير عن المطالب الاجتماعية للتنمية وبدرجات متفاوتة .

ولذا فقد آثر الباحث أن يتناول بالنقد مفهوم التنمية الاجتماعية فى التجربة المصرية بما يتيح لدراسة تقديم نظرات المعوقات التنمية فى المجتمع المصرى.

ولذا تتجه معالجتنا لمعوقات التنمية الاجتماعية وفقا للمحددات التالية :

تنهض فكرتنا الأساسية ، في تحديد أكثر دقة لمعوقات التنمية الاجتماعية علي تجريد الخصائص العامة لمعوقات أنساق الفعل الاجتماعي ، النسق القيمي ، النسق الاجتماعي ، نسق الشخصية ، وعزل السمات المعبرة عن تعويق أي من هذه الأنساق عن أدائه لوظائفه .

لقد أوضح بارسونز أن الأنساق الاجتماعية دينامية بطبيعتها ، تتجه الي التوازن كلما اختل نظامها ، وتمثلت متغيرات النمط لديه كوسيلة لاعادة التوازن ، وظل مبدأ الانبثاق ذا أهمية قصوي في الحفاظ علي النمط ، فالعناصر الثقافية تنتقل وتنتشر وتتكيف وتثبت نسبيا ، وقد تظهر بعض المقاومة والتوتر ، ويحل كل نسق مشكلاته ، وتنتقل العناصر الوافدة في دورات متلاحقة عبر الزمن . فيتغير النسق داخليا ويتميز بصفات جديدة . . وقد يتغير خارجيا ويتميز بصفات جديدة . هذه الدينامية قد تشتد أو تخف جذوتها وتنهار لتبدأ من جديد في نطاق آخر.

تثير لنا هذه الأفكار تساؤلات كثيرة .. ما الذي يحدث فعلا في السياق أو الاطار الثقافي الاجتماعي للتنمية ؟ ما الذي يعوق العناصر البنائية للتنمية ؟ لماذا يعوق التفاعل الاجتماعي نحو التنمية ؟ .

إن النظرة المتأنية لمشكلات العلاقات الواقعية بين الأنساق الاجتماعية ، وهي مشكلات تنظيمية ، قد توضح لنا المعوقات البنائية والمعوقات الوظيفية المواجهة لعملية التنمية الاجتماعية .

لقد أصبحت التنمية طريقة وسياسة ومنهجا ، المقولة المشتركة للنشاطات الانتاجية والاستهلاكية والتوزيعية وبرامج الخدمات الاجتماعية ، كما تعد الوسيلة المرجوة لتحقيق التقدم والتطور للمجتمعات النامية في الآونة الحاضرة .

ونحن نعتبر أن مواجهة معوقات التنمية الاجتماعية الفلسفة الاجتماعية التكاملية ، وهو ليس عملية انفرادية ، وانما مجموعة من الاجراءات المتكاملة التي تتم

علي نحو من العمومية والشمول ، بحيث تستغرق كافة الجوانب المادية والمعنوية للحياة الاجتماعية ، لأن التوازن الاجتماعي والتطور السوي لا يأتي الا عن طريق تحقيق التوافق والتنسيق بين فعاليات الأنساق الاجتماعية ، الوظيفية والبنائية ، وتضافر جهود الأفراد والجماعات في مختلف النشاطات ، وتوحيد إنجازاتهم ، وفق نقطة مرسومة أو سياسة مدروسة دراسة علمية علي مدي الامكانيات المعنوية الروحية والحاجات المادية ، وذلك لبلوغ الأهداف المرجوة المتطلعات المرتقبة ، ولمواجهة المشكلات المجتمعية المتجددة . ومن هنا فإن التنمية الاجتماعية لا تقتصر علي الجانب الاقتصادي فحسب ، بل الجانب الاجتماعي يسير مع الجانب الاقتصادي ، ولهذا نجد اتجاها لا يفرق بين عملية التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي ، علي اساس أن التخطيط الاجتماعي يعطي مزيدا من الجهد لتطوير الشخصية الانسانية الذي تقوم الخطة فيه علي أساس أرتفاعه بالمستويات الثقافية لتطوير القيم بحيث يهدف هذا النوع من التخطيط الي تحقيق التقدم الذي يجعل الحياة الاجتماعية متوازنة .

وسوف نتناول بشكل مستعرض تحليل المعوقات الوظيفية في الأساسية :

١- النسق الثقافي .

٢- نسق القيم المحوري .

٣- نسق الشخصية .

أولا : النسق الثقافي :

أن مصطلح الثقافة كما يستخدمه دارسوا الانثروتولوجيا يمكن أن يستخدم في المعاني التالية :

(أ) للدلالة علي أساليب الحياة أو مخططات الحياة المكتسبة بالتعلم والشائعة في وقت معين بين البشر جميعا .

(ب) للدلالة علي أساليب الحياة بمجموعة من المجتمعات التي يوجد بينها قدر من التفاعل .

(ج) للدلالة علي أنماط السلوك الخاصة بمجتمع معين .

(د) للدلالة علي أساليب السلوك الخاصة بشريحة أو شرائح معينة داخل مجتمع كبير علي درجة من التنظيم المعقد ([١]) .

ولقد اعتبر بارسونز الثقافة مكونا لنسق الفعل system of Action أي أساسا للتفاعل الاجتماعي ، فالثقافة فى رأية ترتبط بالمجتمع من جانب (النسق الاجتماعى) وبالشخصية من جانب آخر (نسق الشخصية) فالفرد يتشرب ثقافة مجتمعة فى مراحل نمو شخصية التى توافق بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع ([٢]) .

ويتمثل جوهر الثقافة فى الأفكار وما يرتبط بها من توجيهات قيمية كما أنها من جانب أخر نتاج للفعل ، وكما يرى بارسونز فهى من الفعل نفسة ، وهى بهذا المعنى تتضمن فى رأيه نماذج السلوك بين الأفراد ، والتى تنمو بطريقة رمزية ، وهى أيضاً النتاج المميز للجماعات فيما تبذله من مجهود بشرى فى صنع الأشياء ([٣]) .

وقد فسر بارسونز خاصية الثقافة مؤكداً أنه على الرغم من أن الأفراد هم فاعلوها ويتفاعلون بها إلا إنها مستقلة فى وجودها عنهم ، فالرمزيات الثقافية لا تعتمد فى وجودها على حياة أى عضو من أعضاء الجماعة التى تستخدمها .. وهى تنتقل من فرد الى أخر كنتاج فوق عضوى Super Organic ([٤]) .

ولقد أكد علماء الإجتماع هذا المظهر الإجتماعى للثقافة بإعتبار الثقافة فى مظهرها السلوكى ذلك الكل المكتسب إجتماعياً بما يحوية من نتاج للفعل الإجتماعى

---

١ - محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ص ص ٩٤ - ٩٥ .

2 - Parsons : T . A Paradigm To Analysis of Social Changc , in N.G system Change And Conflict . Free Press N .V 1967

3 - Parsons . OP c.t . PP . 5 .6

4 - Rosher . Opct . P.3 .

التوقعات الثقافية ملكية مقصورة علي أي فرد أو جماعة . فهي بالرغم من وجودها في أعضاء المجتمع الا أنها مستقلة عن أي فرد ، وتشمل التراث الاجتماعي ([1]) .

ويحتوي النسق الثقافي لأي مجتمع من المجتمعات ، سواء البدائية أو المتقدمة ، علي عناصر ثقافية يمكن حصرها في :

* الكلمة ونظم الكتابة .
* السمات أو العناصر المادية بما تحويه من عادات الغذاء والسكن ووسائل النقل والملبس والآلات والأسلحة ، والحروف الصناعية .. الخ .
* الفن : ويشتمل علي النقش والرسم والموسيقي والزخرفة وما شابه ذلك .
* الخرافات والمعرفة العلمية ، والعادات الدينية .
* الأسرة والنظم الاجتماعية : وتشمل علي أشكال الزواج والتناسل والوراثة والضبط الاجتماعي والرياضة ووسائل .... الخ .
*(الملكية) ، (الحكومة) ، (الحرب) .

ولقد أكد بارسونز الضرورة الأخلاقية للثقافة ، فالأهمية الأخلاقية هي التي تكسب تفاعل المجتمع دعائم قوته ، فالأخلاق المتمثلة في التراث الاجتماعي ، من عادات وأعراف وتقاليد وقيم ، التي تشكل معالم الحياة وخاصة في الأنساق الاجتماعية الصغيرة والمنعزلة حيث تقوي الصورة الأخلاقية وتشتد سطوة العرف والمعايير والقيم ، اذ يمثل هذا التراث الأخلاقي في نظرهم دستور الأسلاف المقدس الذي يجب احترامه وحفظه وتقديسه .

وهنا تظهر الوظيفة الضابطة للنسق الثقافي الذي يمارس سطوته ونفوذه علي الأفراد حيث لا يسعهم الا الطاعة والولاء للقواعد والسنن الاجتماعية (العقائد والطقوس والتقاليد والأعراف والعادات والأفكار والقوانين والدين) .. الخ ، وكل أساليب السلوك التي تكونت والتي تنتقل من جيل الي جيل ([2]).

---

[1] - kroeber ; A.L The Nature of Culture; Chicago; 1952 p. 129 .

[2] - انظر : ماكيفرويبج - المجتمع - ترجمة علي عيسي ، مكتبة النهضة المصرية ص ص ٤٢ : ٤٤ .

وسوف نتناول بالتفصيل سمة عدم التوازن في التغير الثقافي ، ونلفت النظر الي الدور الكبير الذي يلعبه هذا التغير المختل في خلق المشكلات التي يعاني منها المجتمع بشكل أو بآخر. ولكي نتعرض للمعوقات المنطلقة من اطار السياق الثقافي من الضروري أن نعرض بداءة لطبيعة التغير الثقافي ، أو التغير الذي ينبثق أصلا من نسق الثقافة والقيم .

اذ يعبر مصطلح التغير الثقافي عن كل تغير يطرأ علي الظروف أو العناصر الثقافية ما دام التغير يؤثر علي بناء المجتمع موضوع الدراسة أو علي أدائه الوظيفي .

وينصب التغير الثقافي علي الظواهر التالية التي تتسم بالترابط والتأثير المتبادل فيما بينها :

(أ) القيم والميول الفكرية والتصورات الدينية وأساليب التربية والتعليم ومؤسساتها القائمة في المجتمع .

(ب) أساليب السلوك الفني (التكنولوجي) والاقتصادي ، والكفاية الانتاجية وأساليبها ومستواها .

(ج) أشكال التعبير في الفنون التشكيلية والموسيقي والأداب والرقص .

(د) مدي العلاقات الاجتماعية وكثافتها والكيانات المترتبة عليها ، واعداد السكان وكثافتهم وتوزيعهم ، ويهمنا بوجه خاص طبيعة العلاقات بين المجتمعات الريفية والحضرية ودرجة تقسيم العمل وأشكاله وأسسه ، والبناء المهني في المجتمع وأهميته بالنسبة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية . وأخيرا النظام الاجتماعي العام وخاصة البناء

مجالات السنن الاجتماعية كثيرة ومتنوعة ، وتختلف درجة اختلاف كل منها من حيث مظاهر الالزام والجبر وما يتبع ذلك من صور الجزاء المختلفة .

أنظر : مصطفي الخشاب - علم الاجتماع ومدارسه - المدخل الي علم الاجتماع ، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٥ - صص ١٧٤ - ١٧٥ .

الطبقي ودور الجماعات الموجودة كالأسرة والمجتمع المحلي والدولة .. الخ (١)

وجدير بالذكر أن هناك فروقا كثيرة للمعني في كل من النسق الثقافي والنسق الاجتماعي، ويرجع ذلك الي التفرقة بين كل من الثقافة والمجتمع .

فبالرغم من كونها عناصر مختلفة لنفس " الكل المعقد " وأن الثقافة والمجتمع مرتبطان في الوقت نفسه ، الا أنهما ليسا مترادفين .

ولقد تناولت بعض النظريات الاجتماعية تفسير تغير النسق الاجتماعي من وجهة نظر التغير فى النسق الثقافى دون أن يؤخذ في الاعتبار التميز ، فبينما يعني التغير فى النسق الاجتماعي تغيراً فى الأنماط الثابتة أو الأنماط المتفاعلة للعلاقات الانسانية ، يحوي تغير النسق الثقافى معني التغير فى أنساق المعايير الاجتماعية والمعتقدات الرمزية ونسق القيم والنسق التكنولوجي (٢).

لقد تطور لمجتمع الانساني من أشكال بسيطة إلى أشكال أكثر تعقيداً ، وصاحب هذا التطور تغيرات معينة فى طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية .

وارتبطت هذه النظرة بافتراضين :

أ- أن الارتقاء الاجتماعي استمرار للارتقاء البيولوجي .

ب- أن ميكانيزمات الارتقاء الاجتماعى هى تلك الخاصة بالارتقاء البيولوجي ذاتها . ولقد تعددت الاتجاهات والآراء بصدد تحديد عوامل التغير في الثقافة والمجتمع ، فالبعض يري في التقدم التكنولوجي أساسا لسائر ألوان التغير الأخري ، ويري آخرون أن العوامل البيئية هي

للاعتبارات الإقليمية فضلاً عن

١ - أنظر محمد الجوهري : مرجع سابق ص ٩٩ وما بعدها .

2 - Lundberg. G. A. And Others. Sociology . Harpar And Raw pub N. Y. 1963p.673.

العوامل المشكلة لجوانب الحياة المختلفة ، في حين ذهب فريق ثالث الي القول بأن العوامل الفكرية والايديولوجية هي صاحبة هذه الفاعلية .

ويمكن القول أن النظرة الموضوعية الي طبيعة التغير الثقافي باعتباره نتاجا لتفاعل عوامل متعددة ترفض ارجاع أي مظهر من مظاهره الي عامل واحد دون النظر الي مجموعة الظروف والعوامل الأخري ، فدراسة أصول الظاهرة الاجتماعية تمكن في حقيقة فهمها ([1]) .

هذا مع الأخذ في الاعتبار بالأبعاد التي تحدد من عملية النمو والتغير الثقافي ، أو تشجع عليها وتوسع من نطاقها ، وذلك وفقا للاعتبارات التالية :

(أ) البعد الثقافي :

أن يقتصر النمو علي واحد أو أكثر فقط من المجالات أو ميادين النشاط الثقافية بحيث لا يحدث النمو الا في الثقافة المادية أو الروحية أو أحد ميادينها الفرعية .... وهكذا .

(ب) البعد الطبقي :

أن تقتصر عمليات النمو علي احدي الطبقات أو الجماعات الاجتماعية دون غيرها ، وعادة ما تكون تلك الطبقات ذات الوضع المسيطر أو الطبقة صاحبة الحظوة الاجتماعية ، وليس من اللازم أن تكون الطبقة المستفيدة من النمو هي علي الدوام الطبقة الأعلي أو الطبقة المسيطرة .

(ج) البعد الزمني :

كما أن عملية النمو تتفاوت علي أساس اعتبار الزمن ، بمعني أنها يمكن أن تسرع وتنشط في فترة معينة ، وتكمش وتتباطأ في فترة أخري ، والصور الشائعة

---

[1] - Cohman; W.J. And Others . Sociology And History ; Theory And Rescarch ; The free press;Glencoe - Memillan Lid, London; 1964 pp. 21 - 22 .

للنمو عبر الزمن هي تلك التي نري النمو فيها ، يبدأ بطيئا ضعيفا ثم نشطا قويا ، ثم بعد ذلك متخاذلا هادئا ، وهي الصورة الدورية التي نعرفها من دراسات التغير الاجتماعي .

(د) البعد الجغرافي :

كذلك تختلف سرعة النمو ويختلف مداه تبعا للبعد الجغرافي ، أي الاعتبارات التي تحيط بمكان المجتمع وظروفه الجغرافية بالمناطق الغنية بالثروات الطبيعية أو المناطق المركزية يمكن أن تشهد نموا سريعا في العادة علي حين تعاني المناطق المنعزلة أو الفقيرة من الجمود أو بطء عمليات النمو الثقافي ([1]) .

وتتضمن طبيعة تغير النسق الاجتماعي عدة افتراضات أساسية أهمها (انطلاقا من الافتراض الأساسي في فكرة التطور والتقدم أن التغير يكون في خصائص المجتمع الأنساني والثقافي ([2]) .

(أ) التسليم بمقولة حتمية التغير ، بمعني توقع تغير المجتمعات الانسانية ، وبعكس هذا أننا لو أفترضنا فترة " اللاتغير " فان هذا الافتراض انما يفسر في الواقع كعقبة أو معوق أو ظروف غير عادية تقف في طريق التغير .

(ب) ان تنمية النسق الثقافي والنسق الاجتماعي ونسق الشخصية يمكن أن تؤخذ أساسا نتيجة لعملية القوي المتضمنة في كل من منها ، وهذه

---

[1] - انظر : محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية ص ١١٠ .

[2] - استخدام العلماء مصطلح التغير الثقافي - الاجتماعي - بقصد الابتعاد عن أي اعتقاد من الاعتقادات التي احتوتها مفاهيم التطور والتقدم . فقد تضمن مفهوم التطور الاجتماعي S. Evolution اعتقادا بالمراحل المتابعة والحتمية للنمو المبني اساسا علي المحددات البيولوجية ، كما تضمن أيضا مفهوم التقدم الاجتماعي S.progress اعتقادا مستندا علي الاخلاقيات السائدة .

انظر بالتفصيل :

Ogburn ; W. Social Change ; In The Encylopaedia of Social Sciences ; N. Y. 1963 Vol ; 3 p. 330.

الطاقة ذاتها موجودة في الانسان نفسه (أي الطبيعة البشرية) باعتباره وحدة المجتمع القادرة علي انجاز الفعل الاجتماعي .

(ج) أن تنمية النسق الثقافي والنسق الاجتماعي الشخصية وتغير كل منهما له اتجاه ، وهو توجيه الفعل الاجتماعي تجاه شئ ما . وهذا الاتجاه أو الهدف محدد بطبيعة النسق الاجتماعي أو الثقافة . وهذا الأساس الحتمي الداخلي ربما قد اكتشف وجوده في الطبيعة البشرية أيضا .

(د) ان اتجاه نموذج التغير يكون من حال التجانس الي حالة اللاتجانس ، ومن البسيط الي المركب ، ومن التشابه الي الاختلاف ، سواء في البناء أو الوظيفة .

(هـ) تؤكد قوانين التغير تشابها أكثر في الزمان والمكان ، فكل المجتمعات والثقافات قد عبرت طريقا واحدا الي التغير ، بل ويمكن القول بأن المجتمع والثقافة ككل متحد يتضمنان سيرا تطوريا معينا ([1]) .

بعد أن عرضنا الافتراضات الأساسية التي تحكم عملية التغير الثقافي نجد من الضروري لتوضيح دينامية هذه العملية أن نتعرض لعوامل التغير الثقافي .

عوامل التغير الثقافي : يدلنا التاريخ الانساني علي أن احتمالات التغير الثقافي الاجتماعي موجودة لا تنقطع ولا تتوقف في شتي أشكال ومراحل الاجتماعي ، وأن التغير يمثل ، واحد المقتضيات الأساسية لوجوده الاجتماعي وأدائه لواجبات حياته اليومية . ومع ذلك فاننا نجده يحدث في مختلف مراحل التطور الثقافي وشتي الدوائر الثقافية بصورة متباينة أشد التباين ، كما يتم بسرعات متفاوتة كل التفاوت ، ويمتد علي فترات قد تطول أو تقصر من مكان لآخر .

ويثير تعدد عوامل التغير الثقافي صعوبات كثيرة ومشكلات معقدة يمكن لنا ايجازها في النقاط التالية :

---

[1] - Cohnman; W . J . op . Cit., pp. 23 - 24 .

(أ) صعوبة الاتفاق علي الأسس العامة لتحديد أي من العوامل يتقدم العوامل الأخري ويؤثر بفعالية في احداث التغير .

(ب) صعوبة تحديد السمات المشتركة بين عوامل التغير ، والتي يمكن عن طريقها قياس هذه العوامل .

(جـ) صعوبة تقييم اتجاهات الأفراد والجماعات ، وهى اتجاهات وعوامل شخصية تدخل فى إحداث التغير .

لذلك فان الاهتمام التكاملي والتحليل النسقى للعوامل والظروف المادية واللامادية المباشرة وغير المباشرة على احداث التغيرات الثقافية ، يساعد على فهم وتكويم النظرة الموضوعية إلى طبيعة التغير باعتباره نتاجاً لتفاعل عوامل متعددة .

ويمكننا ايجاز عوامل التغير الثقافى الاجتماعي فى:

(١) التغير التكنولوجي والمخترعات والمكشفات :

فالمتقدم العلمي فى مجالات العلوم المختلفة يحدث بدوره تقدما ملحوظاً فى مختلف الجوانب المادية والاجتماعية . (فالتكنولوجيا) وهي التطبيق العلمي الخالص لأهداف وغايات الكائنات البشرية -العملية والملحة ، فى ثقافة ما لمجتمع معين ، تؤدي إلى اثار فعالة على نمط الحياة ، وتغيرات جوهرية وهامة فى نمط الفعل الاجتماعي والتفاعل بين الأنساق الاجتماعية والبناء الاجتماعي بصفة عامة ([1]).

وبصرف النظر عن التعاريف المتعددة الخاصة بذلك فان الاثر الظاهر للتغيرات العميقة والواسعة التى تحدثها الاختراعات المادية ولاجتماعية تبدو فى أشكال التغير الاجتماعي فى التنظيم الاجتماعي ، وعلى سبيل المثال ، فى مجال الأسرة نجد الآلة قد غيرت التنظيم الأسري من حيث خروج المرأة للعمل واقتصاد المنزل وادراته

---

١ - انظر تعرفات التغير التكنولوجي بافاضة

انظر : مصطفى الخشاب : اصول علم الاجتماع -مرجع سابق

ogburn; op. p. 331.

lundberg op. cit.. p. 680.

إلى ظهور قيم ونظم جديدة واختفاء انظمة وقيم أخرى ، مثل النظم الاقطاعية والاحتكارية والاستعمارية بل امتد أثر ذلك إلى ظهور دول وشعوب ، وظهرت قوميات ونزعات عنصرية ، نتيجة الاحتكاك الثقافى والاتصال بين أنماط ثقافية متغايرة أدت إلى احتدام الصراع بين الأفكار القديمة والأفكار المستحدثة ([1]) .

(جـ) العوامل البيئية الطبيعية :

فاختلاف البيئات الطبيعية يؤثر فى النشاط الانساني بصفة عامة فالنشاط الانسانى فى البيئات الصحراوية يختلف عنه فى البيئات القطبية وفى البيئة الزراعية ، يختلف عنه فى البيئة الساحلية . وعلى هذا الأساس تتوافق ثقافات البدو مع البيئة الصحراوية ، وثقافات الاسكيمو مع البيئات المتجمدة الشمالية ، وثقافات أفريقيا مع البيئة الحارة . ساعد على ذلك تكيف الانسان مع البيئة ونضاله من أجل الحفاظ على الحياة الآنسانية .

وتمثل المصادر الطبيعية للطاقة والمعادن والمواد الخام حلولا عملية للمشكلات التى تواجة الانسان فى بيئته ، حيث تقدم له امكانيات البقاء بما يتفق ومرحلته الخاصة فى النمو والتطور . فالبترول لم يكن يعنى شيئا لسكان الجزيرة العربية إلى أن نمت الثقافة واكتشفت البترول ،وأصبح من أهم مظاهر التطور الصناعي الحيوى ، ومصدرا هائلا للدخل ، ونمت فى اطاره دول لم يكن لها مكانة مثلما هى علية اليوم . فأحتلت بدورها وضعا ساعدها على التقدم ، فأصبحت دولا غنية فى طفرة واحدة فاقت فى ثرائها دولا كانت أكثر تقدماً عنها ، بل وسبقتها فى مجالات تكنولوجية جية هائلة .

ومع التسليم بالاثر الفعال للعوامل الجغرافية والبئية الطبيعية فى احداث التغير الثقافى الا انها لا تعتبر عوامل حاسمة لأن تطور الحياة الاجتماعية لا يتماشى فى سرعته مع التطورات الصناعية والتكنولوجية ، مما يخلق ما اتفق على تسميته

---

[1] - محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية -مرجع سابق -الفصل الحادي عشر العلاقة بين التغير الثقافى والمجتمع والتنمية ص١٦٢ وما بعدها

الهوة الثقافية . نتيجة التغير المفاجئ ، والسريع فى الجانب المادي من عناصر الثقافة والتطور البطئ للجانب اللامادى للعناصر الثقافية (١) .

(د) الحركات الثورية والهزات الاجتماعية :

وتعد من العوامل الهامة التى تحدث التغير الثقافى ، والتى أصبحت تميز العصر الحديث ، فالحركات الثورية المصاحبة لحركات التحرر من الاستعمار خاصة ، والانقلابات ضد الحكومات الرجعية والنظم الاستبدادية القهرية التى تسد منافذ التقدم أمام مجتمعاتها وشعوبها ، وتؤدي إلى تغيرات شاملة وعميقة تهدف إلى خلق حياة جديدة .

وتتميز بالتغير السريع الحاسم ، وهي ذات نماذج متنوعة :

* نموذج الثورة الذى يحدث فى الانساق السياسية ، والذى يطلق عليه نسق الحكومة الذى يغير من شكل التنظيم السياسى للمجتمع -وتلك الثورات هى الأكثر شيوعاً .

* نموزج الثورة التى يطلق عليها ثورة على القمة (الانقلاب) : وفيها تتركز القوة فى يد مجموعة صغيرة من الثوار تتميز بشدة التنظيم وغالبا ما يكونون من العسكريين ، وتلك المجموعة الثورية تتولى بعد ثورتها الأمن والدفاع .

* نموذج الحركات الجماهيرية وتبدأ من أسفل المجتمع وغالبا ما تقوم بهذه الحركات لظروف انعكاسا لظروف اقتصادية سيئة بعد أن يدب اليأس إلى قلوب باستحالة التقدم -فيعبرون عن رفضهم للنظام بالقوة والعنف ، وتتميز هذه الحركات الجماهيرية بالطابع الطبقى . وغالبا ما يكتب لها النجاح عند ضعف سيطرة الطبقات المستغلة لها ، كما حدث فى روسيا والصين وفرنسا . (٢) .

---

1 - ogburn: and nimkoff. op. cit. pp. 801. 802.

2 - Ibid: p.757.

(هـ) السياق الثقافى العام :

ويمثل السياق الثقافى العام اتجاه النسق صوب أهداف معينة قد تكون أهدافاً عليا للنسق الاجتماعي ، فيوقف السياق العام بعض الخصائص الثقافية عن أدائها لوظائفها ، أو يعوق حركتها أو يقيدها فى حدود معينة بما يتناسب مع تحقيق الأهداف العليا ، فالسياق العام فى الجماعات المختلفة أو المجتمعات البدائية يتسم بطابع الاعتماد على الغيبيات والسحر والقدرية والسلبية ، فتتجه الطاقات الانسانية إلى اقامة الطقوس والعبادات والتضحية بالنفس فى سبيل ارضاء القوى الغيبية الغامضة ، انتظارا لعطائها أو فى سبيل قضاء الحاجات المادية وشفاء المرضى ...الخ ، بينما يتجه السياق الثقافى العام فى الجماعات المتحضرة إلى أهداف عليا بأعمال العقل والمنطق العلمي والتجريب المادي والمعنوي فى احداث التغير ، فتتحرك الطاقات الانسانية نحو الانتاج المادي اعتمادا على قدرات الانسان وطاقاته الكامنة وتسخيرها فى رقية واندفاعه نحو التقدم ([1]) .

معوقات تغير النسق الثقافى :

إن التغير الثقافى يمكن أن يتم بشكل متناغم ، أو بشكل مختل ، ويتميز التغير الثقافى المختل بوجود فروق كبيرة واضحة فى السرعة التى يتم بها والمدي الزمني الذى يحدث فى مجالات التنمية الثلاثة : المستوي التكنولوجي الفني ، والمستوي الاقتصادي ، والمستوي الاجتماعي ، أو فى مجالات الثقافة المختلفة . كما قد يميز التغير الثقافى المختل عمليات الاندفاع إلى الأمام والتقهقر ، والنمو والجمود ،والديناميه والاستاتيكية . من الممكن أن نلاحظ ذلك فى المجالات الروحية أو الفكرية أو المادية الاجتماعية ، وذلك بالنسبة للجماعات والأفراد المختلفة . أو بالنسبة للجماعة نفسها والفرد نفسه . ولا شك أن هذا التغير الثقافى المختل يؤدي إلى تناقضات وصراعات حادة فى المجتمع ، وتلك الظاهرة هى التى أطلق عليها عالم

---

[1] - merrill : op. cit. p. 131.

الاجتماع الأمريكي وليام اجبرن اسم التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية وكان يقصد به عدم اتساق التغير بين المجالات الثقافية ([1])

ويمكن القول إن معوقات التغير الثقافي ، هي عقبات تحد من طاقة النسق الثقافي وديناميته ، وهي مشكلات يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ أجزاء ثقافية في مقابل سرعة أجزاء أخرى ، قد تؤدى إلى تغير ميكانيزمات التفاعل الاجتماعي في اتجاه التنمية .

ويحدث هذا لبعض الظروف البنائية الاجتماعية التى تتصف بقدر من التناسق الضعيف أو الكبير فى مراحل التغير ومظاهره التى تمر بها ، وفى معدل وسرعة حدوث تلك التغير بين المجالات المختلفة ، ويمكننا أن نحصر أهم النسق الثقاى فى :

(أ) العزلة الاجتماعية .

(ب) انعدام التكامل الثقافى .

(جـ) سوء التكيف الثقافى .

(١) العزلة الاجتماعية إن تراكم عناصر الثقافة وتعددها نتيجة الاحتكاك الثقافى والعوامل التى سبق تناولها تعتبر من أهم مقومات حدوث التغير الثقافى وزيادة ديناميته وخلق التفاعل الاجماعي ، فبفضل الخبرات المتنوعة المتسعة يتفاعل الأفراد داخل المجتمع مجددين يسعون إلى الخلق والابتكار عاملين على ربط ماضيهم بحاضرهم متطلبين الفضل ، فالتراث الثقافى للجماعة بناء على هذه النظرية يسيد فى فترات زمنية وفى اطار عملية تطورية طويلة المدى وعميقة الأثر ، تعتمد على الانسان صانع الثقافة ،ولكن ماذا يحدث واذا قاوم الانسان أى تغير

[1] - محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية -مرجع سابق ص١٨٥

فى السنن الاجتماعيــة ، وتمسـك بـالقديم ورفـض الجديـد ؟ ومـاذا لـو فرضت على المجتمع عزلة قهرية ؟

يشير التاريخ الاجتماعي إلى أن إجابة هذه التساؤلات تكمن فى المشكلات المترتبة على ثبات السنن القديمة وما تؤدي إليــه مـن جمـود نسبى فى مظاهر الحيـاة الاجتماعية ، وما يـؤدي اليـة تميز التفـاعل الاجتمـاعي بمظاهر السلبية وخلـق مـن الصـراع الثقافى الذى تتصارع فيـة المعايير الأخلاقيـة الناتجة عـن هـذه المؤثـرات ام مجموعة القيم التى ترتبط بالعالم الخارجي .

وتتميز المجتمعات الريفية والبدوية والرعوية بأنها أكثر التفافا حـول الـذات من المجتمعات الحضرية ، حيث يظهر التضامن العـائلى إلى أقصـى حـدود التضـامن ، فتحـول الأسـرة دون امـتزاج أفرادهـا فـى جماعـات ، فتمحـو الشـخصية المسـتقلة والآراء الذاتية . لذا يشعر الفرد بالعزلة الاجتماعية عن أى اتصـال خـارجي الا فـى الحدود التى ترسمها له أسرته وتقاليده وبيئته . وبذلـك يظـل محرومـا مـن كـل تـأييد لبعدة عن مؤثرات التطور .

ولذا يتسمك ابناء الحرية بكل ما هو مألوف ويعارضون أى محاولة للخروج عما تارفت عليه الأسرة وأبناء القرية جميعها ([1]) .

ولقد اصبحت ظاهرة الاتصال بين القرية والمدينة اليوم على قـدر كبـير مـن الاهمية ، وبخاصـة فـى الاجـزاء السـريعة التغـير مـن العـالم ، وكذلـك بعـد أن قـرر المتهمين بهذه الظاهرة أن المسافة الاجتماعية الثقافية بين القريـة والمدينـة فـى حقيقـة أمرها معوق للتغير .

---

[1] عاطف غيث : القرية المتغيرة -القبطون -بمحافظة الدقهلية -دراسة فى علم الاجتماع القروي -دار المعارف ١٩٦٤ ص ١٨٢

(ب) انعدام التكامل الثقافي :

وتعتبر ظاهرة التكامل الثقافي ، احدي نتائج التفاعل والتوافق في الأنماط ، الثقافية مع النظم القائمة في المجتمع ، فعندما تتوافق هذه الأنماط والنظم معا، ويصبح المجتمع بالتالي في حالة توافق وتكامل ، في هذه الحالة تتصهر عناصره الثقافية بعضها لينتج عنها ذلك الشكل التكاملي الراهن .

فالثقافة وحدة متكاملة تتألف من عدد من النظم المستقلة استقلالا جزئيا ، يقوم بينها نوع من التنسيق ، وكل ثقافة تدين في الواقع بتكاملها واكتفائها الذاتي إلى قدرتها على اشباع الرغبات الأساسية والكمالية" ([1]) .

ويظهر هذا الميل نحو التكامل في الطرق الشعبية والعادات الجمعية والأفكار والمثل ، كما يظهر أيضا في التنظيم الاجتماعي بما يحويه من نظم عائلية أو اقتصادية أو تعليمية أو سياسية أو أنماط السلوك لمختلفة . فصورة أي ثقافة من الثقافات انما ترسم وتحدد وفق حدود معينة لها ، بفضل ترابط جميع اجزائها عن طريق التكامل الداخلي ، وهذا لايأتي الا بما يتفق والقواعد الثابتة والنظم المميزة لكل نسق ([2]) .

ومن هنا ، فاذا عمل عنصر ثقافي منفرداً ومستقلاً عن باقي العناصر الثقافية الأخرى التي تؤلف الثقافة جميعها فان الأكيد هو اتجاه مظاهر الارتباط والتكامل إلى الانفصال والتفكك .. فالثقافة وحدة تطورية وظيفية تتصل فيها الأجزاء اتصالا مباشراً .. واذا لم يتحقق لها هذا الاتصال المباشر فانها تتصل بعضها ببعض عن طريق مراكزها الداخلية المتعددة .

فعدم التكامل الثقافي يعني انهيار النسق الثقافي وأدائه الوظيفي وينعكس ذلك على سلوك ومواقف أفراده .

---

١ - احمد الخشاب : الارشاد الاجتماعي -مرجع سابق صص ١٧٩-١٨٠

2 - shapiro : man. culture and socitey. op cit. pp 177- 178.

(جـ) سوء التكيف الثقافي :

تعتبر عملية التكيف الثقافي من العمليات الديناميـة التي تدفـع الأفـراد إلى الفعـل الاجتمـاعي وتحـافظ على التـوازن فـى النسـق الاجتمـاعي ، وهـي فـى رأى بارسونز ميكانيز التكامل والتساند والتداخـل فى إعلاقـات بين الأنسـاق الفرعيـة للفعل الاجتماعي .

ولما كان المجتمع دائم التغير ، فإنه اذا ما استقرت أوضاعة في بعض الأحيان ، فسرعان ما يصيبه شئ من الاضطراب وتعود اليه حالة اللاتوازن ، ولهذا فالانسان في حاجة دائمة إلى تكييف سلوكه مع المجتمع باستمرار ([1]) .

ونفسر ظاهرة التكيف بأنها عملية قبـول أفـراد المجتمع للمواقـف الجديـدة التى تسود ، والآراء والاتجاهات المستحدثة فى جوانب الحياة الاجتماعيـة ، وسـعى الانسان إلى التكيف مع البئة والمحيط الذى يعيش فيه ، اما بتغـير البيئـة باسـتحداث أساليب فنية تساعد على التفاعل معها وأما بالاندماج فيهـا وتغير عاداتـه وطباعـه ، وهذا التكيف الأخير يلعب فيه الفرد الدور الرئيسى ([2]) .

وتبـني عمليـة التكيـف هـذه على أسـاسـين هـامين : التعليـم ، وديناميـات الشخصية .

وتعد عملية التعلم :وهى الفعل الرئيسى للتغير الثقافى ، فدوافع الأفراد إلى تقبل أنماط ثقافية جديدة ، ورغبتهم فى استبدال الأنماط الثقافيـة القديمة الراسـخة ، تؤكد أهمية عملية التعلم والنقل فى عملية التكيف الثقافى .

---

١ - ماكيفرويبج مرجع سابق ص١٦٢.

٢ - محمد الجوهري الإنثروبولوجيا - اسس نظرية وتطبيقات عمليـة -الطبعـة الثانيـة - دار المـاعرف - القاهرة عام ١٩٨٠ صص ٧٩- ٨٤

والتكيف الثقافي يتم بواسطة وسائل أهمها (١) .

١- العنف وهو ارغام الأفراد على تغير سلوكهم ليتلاءم مع التغيرات الجديدة ، ولكن ذلك في الغالب ما يكون مؤقتاً ، اذ ما يلبث الأفراد أن يعودوا إلى وضعهم القديم بزوال مظهر العنف .

ب- الاقناع والاعلام ، وذلك عن طريق الدعوة للتغير الجديد ، عن طريق اقناع الناس بأهمية وفائدته لهم ، وتعتبر هذه الوسيلة من أفضل وسائل الاثر اذا أحسن استخدامها وخطط لها بعناية أشرف على تنفيذها ذوو الاختصاص .

فعندما يتغلب التيار الدينامي في توجيه حركة المجتمع ويصبح هو شكل الحياة البديهي المقبول من أغلبية أفراده يزداد احتمال وجود نوع متوازن من التغير الثقافي ، لأنه في مثل هذه الحالة يصبح ، لتغير الواضح الشامل المستمر هو المعيار السائد ، ولا ينظر اليه كامل ازعاج أو اخلال للنظام الاجماعي القائم .. حيث ينتشر بين قطاعات المجتمع فهم وتقدير كاملان لأسباب ومنجزات ومشكلات الديناميه كما أن المجتمع يكون قد تمكن من ابتكار الوسائل الملائمة لمواجهة هذه التغيؤات والتعامل معها بشكل صحي مناسب ، كالمناقشة واتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي سليم ، والقدرة على التكيف المرن مع المتطلبات والاحتمالات الجديدة

ثانيا : المعوقات الوظيفية لنسق القيم المحوري :

وكثيرا ما يتحدث بعض المفكرين عن تطوير الموارد الاخلاقية عن طريق اكتشاف ما يوجد في القيم والعادات والتقاليد والعرف من معايير قد تسهم فة دفع خطة التنمية إلى الامام ، على أن نكشف أيضا ما تزخر بة هذه القيم من أشياء قد تعطل تنفيذ هذه الخطة ، محاولين تطوير النوع الأول واستبعاد النوع الثاني . ولا شك أن وجهة النظر هذه على جانب كبير من الأهمية ، فلقد أسفرت مناقشات أساليب العمل مع الجماعات في المؤتمر الأول لخريجي مركز تنمية الوطن العربي عن

---

١ - مصطفى الخشاب : أصول علم الاجتماع -مرجع سابق ص١٢١

أنه تسود المجتمع العربى قيم ومعايير معينة بعضها يعوق تحقيق أهداف التنمية ، مثل التمسك بالقديم والتردد فى تقبل الجديد ، والعصبية العائلية والأخذ بالثأر ، وتؤثر هذه المعايير والقوى فى تماسك الجماعات . ويجب تطويرها تدريجياً ، كما أن الكثير من الجماعات فى المجتمع العربى يمكن وصف بنائها بأنه بناء تتمركز فيه المعلومات والقوة فى أشخاص محدودين ، كما تقل فيه الفرص المتاحة الانتقال من مركز لآخر ، بناء لا يقوم على الاختيار الذى يحقق مصالح الجماعة . ويوجد غير تلك القيم التى عددها أعضاء اللجنة ، العديد من القيم والمعايير الأخلاقية المعوقة ، وتتطلب خطة التنمية أن تستمر هذه الموارد الأخلاقية ، وهذا الاستثمار لا يكون فى التقليل من أهميتها ، أو العمل على تحطيمها بأية صورة ، وانما بتحديد دلالاتها فى المجتمعات التى تأخذ بها .

ونعني بهذه الدلالات كل ما يحيط بهذه القيم من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معينة ، ونوعية النشاط الذى تتصرف اليه ، هذا إلى جانب أثر القيم فى دعم الكيان الجمعي ، ومن ثم نقف على قوة الحوافز التى تثيرها هذه القيم ، والعوامل التى تساعد على اثارة روح التسان والتعاون بين الجهود ، والأسباب التى تدعم إلى قيام حالات الصراع بين الجماعات والمجتمعات المحلية ، والبحث عن أسباب حالات القلق وعدم الاستقرار من جهة ، وأساليب أشاعة الثقة وبث الطمأنينة من جهة أخرى ، وخاصة فى الامور الايجابية .

واذا تعرفنا على هذه الأمور فاننا نستطيع أن نستخرج منها ما يمكن أن يدعم خطة التنمية كالتعاون وأساليب اشاعة الثقة والطمأنينة ، كما نستطيع أيضا أن نتعرف على الأمور التى يمكن أن تكون عقبة أمام التنمية ، وبعد ذلك نضع من الوسائل الارشادية والتوجيهية ما يوجه النوع الأول نحو خدمة

التنمية وما يوجه النوع الثاني إلى الخروج من دائرة الجماعة التي تستهدفها التنمية ([1]) .

ونقطة الانطلاق فى تطوير قيمنا لا تأتي الا عن طريق الترشيد الاجتماعي الذى يعني بتشكيل ووضع المعايير الجديدة ، كما تعمل على تطوير السلم القيمى الموجود فى المجتمع سلفا . وفى مقدمة ما يقوم به الارشاد فى بداية هذه العملية محاولة تخليص المجتمع من التردد والحيرة بين النماذج والأنماط الاجتماعية المختلفة . ثم نعمل على تطوير نماذجنا الاجتماعية تطويرا جذريا يتلائم مع الايدلوجية التقدمية ويدفعها الي الأمام لا أن يعمل علي تحطيمها بحيث ينمي القيم التي يمكن أن تساهم في هذه الدفعة مثل قيم العمل وشرفه وواجباته . في نفس الوقت يحاول التخلص من القيم الجامدة التي لو أبقينا عليها لعطلت خطة التنمية . والي جانب هذين الهدفين ، يسعي الجهاز الارشادي الي ادخال بعض القيم الجديدة ، التي قد تكون خطة التنمية في حاجة اليها ، علي أن يهئ المجتمع لقبول مثل هذه الأفكار . ولا يفوتنا أن ننوه أن هذه البرنامج الارشادي يجب أن يوضع علي هدي من الدراسات الانثروبولوجية ([2]) .

ومن بين المعالجات النظرية الحديثة لدور القيم في التحديث معالجة بارسونز في نظرية الفعل الاجتماعي ، حيث حاول دعم فكرة المقارنات الزوجية ، ومن خلال تصوره لما أطلق عليه متغيرات النمط التي اعتبرها من أكثر المحاولات شمولا لاستكشاف طبيعة العلاقات الاجتماعية – واعتبرها تمثل لب الاسهام النظري الذي قدمه لعلم الاجتماع ، وتدل هذه المتغيرات علي البدائل التي تبدو في المعايير أو أنماط توقع الدور في اختيارات الفرد .

---

[1] – احمد الخشاب الضبط الاجتماعي –أسسة النظرية وتطبيقاته العملية – مكتبة القاهرة الحديثة – الطبعة الثانية ١٩٦٨ صص

[2] – احمد الخشاب : الارشاد الاجتماعي – الاسس النظريةة والتطبيقات العملية – ص ص ١٦٦ – ١٦٧ وانظر أيضا لنفس المؤلف – دراسات انثروبولوجية – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٥٨ .

ان حجر الزاوية في نظرية بارسونز ، هو تأكيده علي أن أفعال الناس ليست عشوائية أو تحكمها الصدفة أو المتغيرات الانفعالية ، بل هي علي النقيض من ذلك ، تسير وفق أنماط منظمة ومقننة بصورة يمكن معها أن تحمل في طياتها عناصر التنبؤ بمقتضياتها ، واذا قدرنا أن كافة أفراد المجتمع أو معظمهم يشاركون في قيم نهائية محددة معينة ، تحدد أهدافهم ، وتعين الوسائل المسموح بها لتحقيق هذه الأهداف ، فأن ذلك يمكن أن يضفي علي سلوك الأفراد معني ، ويعطي هذا المعني للسلوك مفهوم النظام الذي يكفل الاستقرار والقضاء علي عوامل تفسخ أو وهن البناء الاجتماعي .

ويذهب بارسونز الي أن التنمية الاجتماعية تحدث من خلال التباين البنائي الوظيفي للنظم الاجتماعية وتطورها نحو مستويات أعلي من التخصص والقدرة علي الأداء ، ثم ظهور ميكانيزمات وظيفتها تحقيق التكامل للعمل ، فالاعتقاد في السحر والغيبيات عند القطاعات الريفية والطبقات الشعبية تحول دون أي تقدم فضلا عن أنها تجافي العقل والمنطق ، فان الكثير منها يعوق نمو القيم الضرورية للتنمية الاجتماعية ([1]) .

وعلي ضوء ما تقدم يبدو لنا أن المشكلة الحقيقية التي تواجهنا هي مشكلة الصراع بين القيم التقليدية التي تمتد فعاليتها الي التفسيرات ، وبين تلك القيم التي لا بد أن تنبثق نتيجة التغير الاجتماعي والتحول الصناعي والتشكيلات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المستحدثة . ولعل هذا التصادم هو في محاولة التوفيق بين قطبي الاطار المرجعي لتلك القيم ، أي بين المعتقدات الموروثة المتوافرة وبين الآراء والمعارف المكتسبة ، يعاني وطأة ظاهرة الفكر التوفيقي الذي يعتمد علي التنسيق بين الوحدات الاجتماعية المتباينة ، وهي التوجيهات القيمية والمعايير ([2]) .

---

1 - I Bid ; pp. 101 - 112.

2 - محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية - مرجع سابق ص ١٧٧ .

وقد ميز بارسونز بين القيم والمعايير علي مستوي التوجيهات ، وفرق بينهما في ضوء عمومية أو خصوصية الممارسة ، فيما يعد مرغوبا فيه من أعضاء المجتمع ويحدد علي أساس مقولات عامة يدخل في نطاق القيم ، وما يحدد في ضوء مقولات خاصة أو نوعية يدخل ضمن فئة المعايير ، فالقيم تحدد التفضيلات الاجتماعية ، والمعايير تحدد القواعد والالتزامات الاجتماعية .

لهذا يفترض بارسونز أن التغير يبدأ دائما علي مستوي النسق الثقافي أي في نطاق الأفكار والقيم ، ثم يؤدي الي تغير في المعايير والقواعد السلوكية (١) .

كما اعتبر بارسونز أن القيم هي العنصر الأول الذي يحقق الصلة بين الأنساق الاجتماعية والثقافية ، بينما المعايير اجتماعية أساسا ، ولها أهمية تنظيمية للعمليات والعلاقات الاجتماعية ، ولكنها لا تنطوي علي مبادئ تنطبق علي التنظيم الاجتماعي (٢) .

ويعطي بارسونز نسق القيمة المحوري أهمية كبري في تحقيق التكامل بين أنساق الشخصية والأنساق الثقافية داخل النسق الاجتماعي العام . فالفعل الاجتماعي في جوهره سلوك ينطوي علي توجيه قيمي ، ونمط هذا السلوك يتحدد من خلال المعايير الثقافية والأنساق الاجتماعية .

ويؤكد بارسونز بأن نسق القيمة يمكننا من تحديد علاقات الدور من حيث أنه يحدد أنماط العلاقات بين الناس ، فالفرد يكون التوقعات عن سلوك الآخرين كما

---

١ - يتعارض هذا الافتراض البارسونزي مع التحليل الماركسي الذي يؤكد أن التغير ينبع من الواقع المادي (الاجتماعي والاقتصادي) بالتغييرات التي تطرأ علي الموجهات المعيارية تؤدي بالفعل الي تغيرات في القيم .
انظر في ذلك :
محمد علي محمد – القيم الثقافية والتنمية – الفصل السابع – دراسات في التنمية الاجتماعية – مرجع سابق .
وانظر أيضا :
محمد الجوهري وآخرون – مرجع سابق ص ٣٣٤ – ٣٦٩ .

2 - Parsons ; Societies ; p. 18.

يمكن الاخرين من تأدية التزاماتهم وأدوارهم ، وهكذا يمكن التنبؤ بالسلوك ، ويبقى الوجود المجتمعي حتي ولو تغير أفراده [1].

وغني عن البيان أن تطوير هذه الأفكار يمكننا من التعرف علي المتطلبات الاجتماعية للنسق الاجتماعي والفرد كوحدة فاعلة والمستويات الاجتماعية واكتشاف التوجيهات القيمية التي تساعد علي تنمية أنساق الفعل بصفة خاصة .

وما دام المجتمع ليس وحدة عضوية تتكامل ذاتها من خلال قدرتها علي التحكم الكامل في الميكانيزمات والعمليات الداخلية ، اذ يتكون المجتمع من أنساق اجتماعية لها مشكلاتها واتجاهاتها الخاصة المميزة – فان الميل الي التكامل والتوازن يصير محتوما عن طريق نسق القيم المحوري .

ولما كانت هناك حاجات لا يمكن اشباعها دائما فمن المتوقع أن تظهر توترات ومعوقات يترتب عليها نتائج غير مرغوبة في البناء النسقي ، ومن ثم يسعي النسق الي ايجاد حل لها ، حتي يصبح قادرا علي تحقيق توازنه وتكامله مع الأنساق الأخري ، وتتمثل هذه المعوقات في ثلاثة مجالات :

المعوق الأول : وقد يظهر بين نسق ما والثقافة الأساسية ، فلما كان الأفراد الذين يقوموا بأدوار رئيسية في النسق الاجتماعي .

المعوق الثاني : وقد يظهر نسق ما والثقافة الأساسية ، فلما كان لكل نسق أنماط معيارية تلائم وظائفه فان النسق العام يشهد في وقت واحد العديد من أنماط المعيارية المتباينة مما يهدد أيضا تكامل نسق الشخصية وخاصة حينما يجد الفرد صعوبة في الاختيار بين الأنماط المعيارية التي يستطيع توجيه سلوكه وفقا لها في موقف معين بالذات .



1 - Parsons ; Social System ; p. 486.

المعقوق الثالث : وهـو الضغـوط الـتي تواجـه أنسـاق نسـق الشـخصية نتيجـة تبـاين الأنماط المعيارية .

وفي رأي بارسونز أن هذه المعوقات الثلاثة هي التي تدفع المجتمع لكي يعـدل ويطور قيمه الأساسية التي يعتبرها غايات قصـوي ، كمـا يعمـل علي ايجـاد وسـائل تحقيق التكامل والتوازن بين معايير الأنسـاق الفرعيـة ، والنسـق القيمـي ويقلـل مـن حدة ظهور التوترات والصراعات ، وهكذا يظهر ما يعرف بالملزمات البنائية ([1]) .

ولقد استخدام بارسونز هذا الاطـار المرجعي في تحليـل عمليـات التنميـة في المجتمعات النامية ، مستندا الي مفاهيم : النظام العام .. والتوازن .. والتكامل . كما حدد وحدة التحليل السوسيولوجي بأنها الفعل باعتبار أنه سلوك ينطوي علي معني ، وأن الفاعل تحركه دوافع لتحقيـق بعـض الغايـات في موقـف أو بيئـة ، والسـلوك ذو المعني هذا علي درجة عالية مـن العموميـة بحيـث ينطبـق علـي كـل أنمـاط السـلوك ، ابتداء من البسيط منها الي ديناميـات الأنسـاق الثقافيـة ، وهكـذا يبـدو أن بارسـونز يستخدم نموذجين متعارضين للسلوك الانساني ، هما النموذج السلوكي ثـم الاطـار المرجعي الذي طوره فيبر .

والواقع أن بارسونز لم يضع تفرقة حاسمـة بـين القيـم والمعايـير ، وربمـا كـان ذلك نتاجا طبيعيا للطريقة التي عولجت بها القيم في علم الاجتماع ، حيـث اعتـبرت القيم والمعايير تصورات لما هو مرغوب . ولعل التفرقـة الوحيـدة الـتي قدمهـا علمـاء الاجتماع هي التفرقة علي مستوي النوعية والخصوصية ، والعمومية والشمولية مـن جهة أخري . ولذا يمكن ارجاع عدم الاتفاق علي تفرقة تحليلية بين القيم والمعايير الي الخلط الذي اتسم به التحليل لـدور القيـم في عمليـة التحديـث ، فمصطلـح المعايـير يرتبط بالانتظام والقواعد ، بل ربما ارتبـط بـالقوانين الي حـد مـا ، وهـي تتجسـد في المسائل المتصلة بما ينبغي أن يكون ، أما القيم فهي تنطوي علي تساؤلات حول الخير

---

1 - Parsons ; Social System op. Cit., pp. 177 - 180 .

والشر ، والمرغوب فيه وغير المرغوب . وحينما نضع هذه التفرقة بين مقولات معيارية ومقولات قيمية ، يمكن أن نفيد من الاطار الذي قدمه بارسونز عن متغيرات النمط (١).

ولما كانت التنمية الاجتماعية تكمن ميكانيزماتها في تبني قيم عصرية جديدة ، والتخلي عن القيم والتقاليد القديمة ، فان ذلك لا يعني في مضمونه ومحتواه الا أن بعض القيم والتقاليد القديمة قد عجزت عن تحقيق التقدم الاجتماعي ، وأصبحت تشكل معوقات قيمية تحتاج الي التجديد ، وأن نعمل علي توجيهها وجهة جديدة تتفق ومتطلبات عملية التنمية الاجتماعية .

وليس معني هذا تجاهل تنمية وتطوير التقاليد الايجابية الموروثة ، والتي تؤكد الأصالة وتحدد أبعاد وشخصية المجتمع الأساسية ، تلك التي يمكن أن تدفع بالمجتمع الي الاتجاه العقلاني والنظرة الي الأمور من خلال منظور علمي تدقيقي .

واذا بلغنا هذه المرحلة من التحليل ينبغي أن تعرض الدراسة لمسألة تفرض نفسها ، وهي قضية الالتزام بالخط الايديولوجي للتنمية ، والعلاقة الدياكتيكية بين الوجود الاجتماعي والواقع ، والنسق القيمي .

وهنا نجد أنفسنا أمام اتجاهين متقابلين ، اتجاه ينادي ويدافع عن الموضوعية والدافعية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية ، واتجاه ينادي بضرورة التوجيه الايديولوجي .

والواقع أنه في كثير من الأحيان تتخذ الموضوعية والواقعية ذريعة لتجميد الأوضاع الاجتماعية ، برغم ما قد تنطوي عليه من خلل أو انحراف وما قد تعكسه من تخلف ، كما أن الموضوعية قد تتحقق بطريقة متحيزة اذا عرضت في اطار مرجعي لمن يدين بفكرة عقائدية أو مذهبية . وهذه الموضوعية في الأمور الاجتماعية لا تعني تفضيل اتجاه اجتماعي أو توجيه المجتمع الي هذا الاتجاه ، متي كانت شواهد

---

١ - انظر ، محمد علي محمد ، مرجع سابق ص ٣٦٤ .

المفاضلة تعرض بطريقة موضوعية ، فما من شك أن التوجيهات القيمية في ظل نظام ديمقراطي تختلف عنها في ظل أوضاع غيرها ، ففي النظام الديمقراطي يتحدد النسق القيمي باتجاهات عملية صريحة لغرس قيم وضوابط سلوكية تدفع الأفراد الي النظر نحو مصلحة الجماعة ، في مستوي خلقي واجتماعي أسمي من تحقيق مصلحة طبقة من الطبقات أو فئة من الفئات .

علي أنه ليس معني هذا فرض وصاية فكرية أو ضغط أو اكراه عقلي ، ولكن الأمر لا يعدو ضبط مسيرة التقدم الفكري القيمي حتي لا يكون فريسة للتضليل أو الانحراف بعيدا عن الموقف التنموي ، فيشكل معوقات علي مستوي الأنساق الفاعلة والأنساق الفرعية . بهذا المعني ندرك الأهمية المنطقية والضرورة الحتمية لوجود ايديولوجية لكل تنمية (١) .

وفي هذا المقام يمكن تصور مؤشرات ودلالات وظيفية ، وتكون اطارا مرجعيا ، وملزمات للنسق القيمي ، وفي تقديرنا أن التنمية الاجتماعية تكون قد نجحت اذا استطاع نسق القيم أن يكون أداة ضابطة لمسيرة التنمية ، ويتحقق ذلك من خلال النقاط التالية :

(أ) الابتعاد بداءة عن الاغراق في جذب الفكر الي الماضي ، بدعوي بعث الأمجاد التليدة والتغني بالماضي ، علي أساس أن الماضي رائد الحاضر ، وأن التقدم لن يأتي الا بالنظر الي الماضي ، أو نقل تجربة حدثت في الماضي . ولكن الواقع التاريخي ينبغي أن يعالج في اطار اجتماعي ، بمعني أنه من غير الصواب أن تؤخذ النشاطات والحركات التي حدثت في الماضي علي أنها قدوة مثالية ، تصلح للملابسات الحاضرة . لأن هذه النشاطات انما تعبر عن خصائص مميزة للماضي ، والملابسات التاريخية التي صاحبتها وزامنتها . ومن ثم فان الاحالة الي الماضي ينبغي أن تكون للعبرة والعظة ، وأن يكون الحاضر متفهما ومفسرا في ارتباطه بما يمكن أن يكون في المستقبل ، وفي ارتباطه بواقع اجتماعي معين .

---

١ - أحمد الخشاب ، الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعي ، مرجع سابق ص ٤٩٦ .

(ب) تقدير قيمة حرية الفكر وديمقراطية العمل ومسئولية الفرد ، والنقد الاجتماعي الذي يحلل ويفسر المواقف والاستجابات بأسلوب علمي موضوعي ويحرص على توسيع القاعدة له ولغيره ، بمايتيح الفرصة للانتفاع بمكانيات وقدرات الجماعات المختلفة في المجتمع .

(ج) تعميق الفهم نحو تطبيق مبدأ التكامل الوظيفي في العلاقات والنشاط الاجتماعي حتي يرسخ في الأذهان والوجدان ، ارتباط المصالح الذاتية بالمصالح الجماعية ، وحتي يمكن غرس منميات الغيرية واقتلاع جذور الأنانية والانتهازية والوصولية وأشكال الاستغلال .

(د) تنمية ثقافية تقدمية تحقق مبادئ المشاركة في المجالات الاجتماعية : علي مدي النظرة العلمية ، وفي إطار القيمة الوظيفية التي تخدم المصلحة العامة وتحقق التطلعات التقدمية .

(هـ) حتمية التلاحم بين الفعل الاجتماعي الموجه للتنمية الاجتماعية وحرية الفكر ، والقدرة الابداعية للأفراد ، بحيث تتسع قضية التنمية ليس كمجرد برنامج للعمل الحكومي أو عملية مؤقوتة ، بل تكون بنائية ديناميةر ، وانعكاسا تنظيميا لمقتضيات الرأي الجمعي .

إن المشكلة التي نحاول معالجتها ، هي تأكيد العلاقة الديالكتيكية بين الوجود الاجتماعي والواقع ، والنسق القيمي ، وبعبارة أخري هي متابعة انبثاق الأفكار والآراء الموجهة والمبادئ المحركة للفعل الاجتماعي نحو التنمية من مستوي النسق القيمي المتأثر بالواقع الاجتماعي الثقافي ، وجعل هذه الأفكار ايديولوجيا عاما للمجتمع . وآية ذلك أن الايدولوجيا المقصودة ليست مجرد مجموعة من الأفكار التي يبتدعها كاتب أو يبتكرها مفكر ، ولكنها شعاع ينبثق من أعماق الأوضاع الاجتماعية القائمة ، عنصرها الأساسي القيم المتطورة ، وبذلك تكون أقرب الي العقيدة الشعبية التي تصدر عن ذات الأمة وتطبع الأفكار والمشاعر وتوجه الأفعال وتكيف العلاقات .

نخلص من هذا إلى أن الايدلوجيا الموجهة للتنمية الاجتماعية تصبح ديناميـة وذات أثر وفعالية ، اذا عكست الارادة العاقلة للمجتمع ، مستهدفة تنميط السلوك والمواقف الجماعية ، وأن تتفق أهدافها مـع القيـم المستحدثة والمثـل والغايـات التـى تتطلع إليها القوي الاجتماعيـة ، فتعمـق مفاهيمهـا فـى الوجـدان الجمعي ، وتجسـد الولاء والحماس للعمل والفعل الاجتماعي المتناغم . فتنتظم شبكة العلاقات الداخلية والخارجية لأنساق المجتمع ، وتقنن المواقف وتوحد المسيرة الاجتماعية . وهنا تصبـح قطعة غالية وابداعاً اجتماعياً يجدد القيم .

ثالثا: نسق الشخصية :

أثبتت الدراسـات والبحـوث الاجتماعيـة والنفسـية أن الفـرد يولـد دون شخصية وهي تتكون لديه فى مراحل نموه ، وذلك بسبب تفـاعل امكانياتـه الفطريـة مع محطية الخارجي ، ويتكون فى شخصية الفرد أثناء احتكاكه بثقافة مجتمعه مركـب ثقافى مميز من العلاقات والقيم والعادات عن طريق التعليم والمحاكاه .

وشخصية الفرد تنمو من حصيلة الأجيال السابقة ، فهو ليس فى حاجة لأن يبدأ من جديد فى كل موقف . فالفرد يجد طرقه السلوكية معدة ومستقلة عنه ، وما عليه الا أن يتبع هذه الطرق اذا رغب في أن يكون عضوا ناجحا في جماعته .

ولهذا فان نسق الشخصية الأساسي في أي ثقافة من الثقافات يتألف من المجموع الكلي للأفكار والاستجابات العاطفية والاشتراطية ، وأنماط السلوك المعتادة التي اكتسبها أفراد المجتمع عن طريـق التعليم والمحاكاة ، يشتركون فيهـا بدرجـات متفاوتة ([1]) .

وبنـاء علي ذلك فنسق الشخصية الأساسي هـو نتـاج عمليـة التنشـئة الاجتماعية التى تتم من خلال النسق الأسرى أولا والبيئة الاجتماعيـة التـى تتفاعل

---

[1] - Linton; R; The study of Man ; Appleton Century , N . Y . 1936pp. 488 - 489 .

فيها التنشئة الاجتماعية ، وأهم ما يميز النسق الأسري في أي مجتمع هو مجموعة الأنماط الثقافية التي يتعامل بها مع الطفل ، والتي ينقلها اليه كما يتفهمها النسق الأسري . فيتعلم كيف يناضل مع كل من العالم الفيزيقي والعالم الاجتماعي .

وليس نسق الشخصية الأساسي هذا معيارا صلبا ، ولكنه نمط عام من الاعتقاد والسلوك ، ينجذب نحوه أعضاء مجتمع ما . فنسق الشخصية في أي نسق اجتماعي يختلف عنه في أي نسق اجتماعي آخر له قيم ثقافية مميزة له ومختلفة عن تلك القيم التي يعتنقها الفرد الذي نشأ في مجتمع آخر له نمط مغاير من نسق المعايير والتوقعات ، كما توجد مظاهر هذا الاختلاف أيضا في المجتمع الواحد بالنسبة لكل من الطبقة والنسق الديني والنسق الأقتصادي .. الخ .

وتختلف مشكلات التنشئة الإجتماعية في كل مجتمع ، فنجدها أسهل في بعض المجتمعات – من حيث التكيف ، عن الأخري . وأيضا بالنسبة لمطالب الثقافة التي تمليها علي الفرد ، فكل مجتمع له نموه التاريخي المنفرد ومجموعة المواقف ، ونمط الأدوار الثقافية ، وتعتبر المشاكل الأنفعالية – لمقابلة هذه المطالب في العادة أضخم في المجتمع الدينامي المعقد منها في المجتمع البسيط المستقر . فكل مجتمع تختلف فيه عملية التنشئة الإجتماعية بإختلاف طبيعة الثقافة فالمجتمع الذي يفرض سياجا من القسوة يظهر نموذجا من الشخصية يختلف عن ذلك النموذج الذي يظهره المجتمع الذي يدلل فيه الآباء ، وتلك وغيرها من العناصر التي تفسر النمط الذي يمكن أن نطلق عليه نموذج الشخصية الأساسي لمجتمع ما ([1])

لذلك يتشكل الأفراد في الأنساق الأجتماعية التي تتصف بصغرها أو انعزالها ، في نمط أساسي لشخصية مميزة ، بينما الوضع يبدو أكثر تعقيدا في المجتمعات غير المتجانسة ، فمع وجود الثقافات الجزئية والمتنوعة فيها ، توجد مفاهيم للاطار العام للثقافة ، ويؤكد ذلك درجة التميز أو الاضطهاد العنصري والديني ، وفي بعض الأنساق الاجتماعية المغلقة ، ومثلها تؤثر اتجاهات المجتمع الأبيض نحو

---

1 - Merrill ; Op . Cit pp. 201 . 203 .

الزنوج في مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية في تركيب وتكوين نموذج الشخصية الأساسي ([1]) .

فالنسق الثقافي وما يتضمنه من خصائص له أهمية كبيرة كما أوضح بارسونز ، فالانماط الثقافية التي يتمثلها الأفراد بجانب الأمكانيات المتاحة في البيئة المحيطة تشكل نمط الحياة الإجتماعية التي يتبعها الأفراد في النسق الاجتماعي العام ، فالنسق الثقافي هو مفتاح كل المحاولات التي تهدف الي تفسير وادراك الحياة الاجتماعية للانسان ، وتفسير تفاعله مع الأحداث المختلفة ، فهو الوسيلة الفعالة لادماج الفرد في مجتمعه – ويمارس الضغط علي الفرد لكي يتمشي مع أساليب الجماعة التي ينتمي اليها أو طبقته الاجتماعية .. الا أنه من ناحية أخري يكسب الجماعة التجانس اللازم لتحقيق التكافل والتكامل الأجتماعي ([2]) .

وغني عن البيان أن العلاقة بين الثقافة والشخصية كنسقين علي جانب كبير من التعقيد والتداخل ، وأننا نتتج صدي لهذا الفهم عند بارسونز الذي يجعل الثقافة مكونا أساسيا لنسق الفعل ، أي أساسا للتفاعل الاجتماعي ، فالثقافة عنده مرتبطة بالمجتمع من جانب وبالشخصية من جانب آخر ، فالفرد يتشرب ثقافة مجتمعه في مراحل نمو شخصيته التي توافقت بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع .

وقد أكد ذلك الانثروبولوجي سابيرو sapiro بقوله أن الشخصية والثقافة ليسا مختلفين أو ذاتين ، ولكنهما جزء أو قسم لعملية واحدة هي عملية التفاعل ، وكل من الشخصية والثقافة متجسدان في الفرد بمعني آخرهما الفرد مزودا بالقدرة علي التعلم .

وتعتبر عملية تكيف نسق الشخصية من العمليات الدينامية ، وهناك نوعان من هذا التكيف : تكيف سلبي للشخصية ، ويحدث عندما يلعب الوسيط الطبيعي أو

---

1 - Merril ; Ibid - p . 204 .

٢ - أحمد الخشاب ، الضبط والتنظيم الاجتماعي - مرجع سابق - ص ص ٨٧ / ٨٨

الثقافي الدور الرئيسي في عملية التكيف ، ويطلق اصطلاح الامتزاج أو التكيف الثقافي Acculturation علي العملية التي يتم بها امتصاص السمات الثقافية Cultural Traits الجديدة عن طريق انتقالها من جماعة الي أخري ([1]).

أما النوع الثاني من التكيف يطلق عليه التكيف الفردي ، ويحدث عندما يلعب الفرد الدور الرئيسي في عملية التكيف للوسط الذي يعيش فيه .

وتبني عملية التكيف هذه علي أساسين هامين هما عمليات التعلم ، وديناميات الشخصية .

والواقع أن التغير في النسق الثقافي يعني أيضا تغيرا في نسق الشخصية لأنه عندما تتغير مكونات الثقافة بما تحويه من أنماط فكرية واتجاهات وميول وغيرها ، وهي في الوقت نفسه من مقومات نسق الشخصية – نجد أن الشخصية علي هذا الأساس تتغير كلما تغيرت الثقافة .

وتميل الشخصية الي أن تتكون بطريقة تمكن الفرد من معايشة الثقافة والتكيف معها . واذا بدت الخبرات والقيم والاتجاهات والميول جزءا هاما من الشخصية كما سبق القول فانها كذلك تحدد مدي التكيف الذي يقع فيهما . ويتضح ذلك من مقدار التغير الذي يحدث في شخصية الأفراد الذين يقعون تحت عمليات التكيف ، ومثل هذا التحديد يمك أن يكون ويسهل تطبيقه وقياسه بصفة خاصة في الحالات التي تكون فيها الفوارق كبيرة وواضحة بين الثقافتين الأصلية والجديدة .

ويوجد ميل أو اتجاه في المجتمع الي وجود نمط عام في الشخصية يتفق وثقافة ذلك المجتمع ، فالقبول أو رفض الأخذ يمكن أن يقوم علي أساس ملاءمة ذلك التجديد مع أسلوب نوع الشخصية السائد في المجتمع ، فمسئولية الشخصية ووظيفتها ، فيما يذهب اليه بارسونز هي أن تعين الفرد علي التوافق في المجتمع ، فيختار السلوك الذي يتناسب مع توقعات أفراد المجتمع ، كما ينظم هو من جانبه

---

[1] مصطفي الخشاب – مرجع سابق ص ٢٥٦ .

توقعاته مع المجتمع ومن المواقف المختلفة ، فاذا تغير الموقف كثيرا بشكل لم يعد الثبات معه قائما كان على الشخصية أن تقوم بمماثل ، والا كان على الفرد أن يواجه حالات لا حصر لها من الاضطراب والتوتر ، ومثل هذه الحالة يمكن ملاحظتها في حالة الانتقال من الحياة البدائية الي الحيا الحضرية (1) .

ويعكس نسق الشخصية الأساسي - بما لديه من سمات اجتماعية - مدي التغير أو التكيف الذي يتعرض له الفرد ، وتبدو عملية التكيف الثقافي واضحة في هجرة شخص ما من وسط ثقافي معين الي وسط ثقافي آخر . وهذا يقتضي مرور فترة طويلة من الوقت قبل أن يتكيف الفرد بالوسط الثقافي الجديد . وقبل أن تتم هذه العملية تماماً نجد أن نفسية الفرد تكون مسرحا لمعارك قائمة بين الثقافتين أو بين النوعين من الثقافة . ويسمي الفرد في هذه الحالة بالانسان الهامشي **Marginal man** الذي يعيش علي هامش ثقافتين ، ثقافته القديمة ، والثقافة الجديدة .

---

1 - أنظر : محي الدين صابر - مرجع سابق ص ص ١٢٣ -١٤٠ .

الفصل الخامس

خصوصية معوقات التنمية في المجتمع المصري

أولاً : البناء الأساسي الاقتصادي .

ثانياً : البناء الأساسي الاجتماعي .

الفصل الخامس

خصوصية معوقات التنمية في المجتمع المصري

أولاً : البناء الأساسي الاقتصادي .

ثانياً : البناء الأساسي الاجتماعي .

إن التناول المنهجي لمعوقات التنمية الاجتماعية وهو محور دراستنا في اطار المعالجة التكاملية لمتضمنات التنمية الاجتماعية والمشكلات البنائية المختلفة التي تعترض سبيلها لا بد أن يستكمل بالتحليل النسقي والمشكلات لقضية التغير .

لقد افتقدت الاتجاهات المختلفة – التي عالجت التنمية بالمفهوم الواسع ايجاد فروض متسقة كاملة للتنمية ، واعتمد الاطار التصوري لكل منها علي الاهتمام بالمبادئ للتخطيط ، دونما الاعتماد علي اطار نظري واضح ، ولذا فقد اتسمت هذه الاتجاهات بالتجريد المطلق لمفاهيم التنمية والعمومية في التصور الخاطئ لامكانية احداث التنمية لأي مجتمع ، وفق محددات ثابتة استراتيجيا ، منقولة ، وان كانت قد تعد مداخل للتنمية .

ولذا فقد اجمع هؤلاء علي أن نقل التكنولوجيا هو النموذج الفريد الذي ينبغي الاهتمام به كمدخل اجرائي وشرط أساسي لاحداث التنمية .

ولهذا اتجهت الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الي فكرة (التحديث) والاعتماد علي التغير في البناءات الاقتصادية ، وتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية وتوجيه الخطط والأهداف نحو التصنيع ، وتدريب الأفراد واستخدام الآلات والاهتمام بتنمية القطاعات الريفية وزيادة، وتحسين ظروف الزراعة [١] .

---

١ - السيد الحسيني : اتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات التنمية – دراسات في التنمية الاجتماعية – مرجع سابق .

وخلاصة القول أن تلك الدعوة وان كانت صائبة في محاولة الحاق المجتمعات المتخلفة بالتقدم المادي ، الا أنها قد تتعارض مع خصائص المجتمعات التقليدية مثل مجتمعنا المصري ، فقد اعتمدت استراتيجية التنمية علي التغير والتحول من الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الزراعية الي انشاء الصناعات الثقيلة والحربية نحو التصنيع بصورة مطردة .

ويري الباحث في هذا المجال أن الاطار الاقتصادي والاجتماعي المصري بصورته العامة التاريخية السابقة والراهنة والمستقبلة ليس مناخا صالحا للتنمية الاقتصادية بالتصنيع فقط بمفهومه العام لأن مصر أقليم زراعي أيضا بكل خصائص المجتمع الزراعي . وينعكس ذلك علي السياق الاجتماعي والفيزيقي للبناء المصري .

وحقيقة لا جدال فيها ان الصناعة مطلب اقتصادي حيوي وهام لكثير من المجتمعات النامية إلا أن ذلك لا يحقق عائدا بمعني المشروع الاقتصادي مثلما تحققه الزراعة أو ما يمكن أن تحققه اذا كان قد اهتم بها ، وتركزت الجهود المشتتة في تنمية القرية المصرية بجوانبها البشرية والفيزيقية وفقا لمطالب المجتمع ومعاييره وقيمه .

لقد خلقت هذه الاجراءات صراعا قيميا كنتيجة للتناقض الحاد بين معايير المجتمع الزراعي والمعايير الجديدة التي تساند قيام المجتمع الصناعي الحديث واستخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية .

وغني عن البيان أنها ليست دعوة الي النكوص أو الارتداد بالمجتمع ، وليست هجوما علي الصناعة كمصدر اقتصادي وحيوي لبناء المجتمع انما هي دعوة الي اكتشاف المعوقات المنهجية ومحاولة تحديد المسار السليم للتنمية بما يتلائم واهتمامات مجتمعنا وامكانياته المادية والبشرية .

ولهذا لم يكن للتجربة المصرية نظرية واضحة خاصة بظروف المجتمع التاريخية والمادية والبشرية ، ولهذا قضت التجربة المصرية ردحاً من الزمان تتخبط في مساوئ

نظريات التنمية والأفكار المتطرفة لها مما ادي الي الهزات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ([1]) .

ولكن هذا الرأي لا يعني تجاهل أو رفض ما قدمه التراث الانساني من نماذج تستحق أن تؤخذ في الاعتبار عند كل نتيجة باستثناء أنها تجارب اجتماعية حية .

وجدير بالذكر أن القصور والتناقض الذي يكتنف التجربة المصرية قد عوق الي حد كبير ظهور نظرية التنمية الخاصة بالمجتمع المصري ، والتي ينادي الاجتماعيين المصريين بضرورتها وبصياغتها من خلال الفروض والقضايا الواقعية المشتقة من البناء الأساسي الاجتماعي للمجتمع المصري .

لقد تمكن الانسان المصري من اكتساب بعض القدرات العلمية والتنظيمية التي تمثل امكانية السيطرة علي البيئة الطبيعية والتحكم فيها واستغلالها سعيا وراء خلق نظم اجتماعية حديثة لتحقيق الرفاهية المادية ، ولكن ما زالت قطاعات كبيرة من المجتمع المصري المعاصر لم تضع هذا الهدف نصب عينيها ، ومرجع هذا الي الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية التي أسهمت في تعويق دينامية النمو والتغيير في مناشط الحياة المختلفة ، فمازالت قطاعات كبيرة متأثرة بقيم تقليدية وطابع غيبي متخلف ، يضاف الي ذلك ويرتبط به أن المعايير الاجتماعية وما يتعلق بها من روابط نفسية تحصر الفرد اجتماعيا في دائرة العائلة أو المجتمع المحلي أو القبيلة ، كما تحصره ماديا في دائرة البيئة الطبيعية المباشرة ، ومن شأن هذا أن يؤدي الي تعويق الحراك الجغرافي علي الرغم من الاهتمام الحالي بانشاء المجتمعات الجديدة والمدن والانطلاق نحو الصحراء في مخططات الدولة المعاصرة تحت وطأة وحاجة ماسة الي ايجاد حل لمشكلة السكان والاسكان والظروف الاقتصادية التي خلقتها الحروب والأوضاع السياسية السابقة .

---

[1] - عاطف غيث علم الاجتماع وقضايا التنمية - مرجع سابق - ص ٢٣ .

وغني عن البيان أن البحث عن وسيلة للتغلب علي معوق المرونة في التكيف مع المواقف الاجتماعية المتغيرة واكتشاف الوسيلة المناسبة لن يتسق مع رسوخ المعايير الاجتماعية القديمة وما يتعلق بها من روابط نفسية .

يضاف الي هذا أن النشاط الاقتصادي في المجتمع المصري يتميز بغلبة الطابع الزراعي ، الذي يعد نشاطاً تلقائيا موجها الي العمل في ظل التقاليد الموروثة وأنماط السلوك التي يسير عليها الأقدمون دون تجديد أو ابتكار والبحث عن الجديد الأكثر كفاءة والأقل تكلفة .

وتجب الاشارة الي أن اتجاه الدولة الحالي في مشروعات الأمن الغذائي وبرنامج التنمية الزراعية والثورة الحيوانية ، يتخذ شكل الاشراف والمشروع الحكومي .

وأهمية تأكيدنا علي هذه النقطة أن ذلك الارتباط الكامل بالأشكال المعروفة للقطاع العام والمساوئ الخاصة به وفشله في تحقيق الأغراض الاقتصادية التي قام من أجلها وتأكيدنا علي الأثر الاجتماعي القيمي الذي يخلقه هذا الاتجاه من اعتماد الأفراد علي الدولة يقتل القدرات والطموحات ، ويعوق الحرية التي يتطلبها نظام اقتصاديات السوق حتي يؤدي عمله علي نمو سليم ومتكامل .

يترتب علي ذلك أن السلوك الاقتصادي الفردي يظل جامدا في طابعه العام ، أي يقتصر النشاط الاقتصادي علي تلبية احتياجات الشخص التي تعد ضرورية ومعقولة ومتواضعة مع التقاليد السائدة ، ولذلك يؤدي هذا الوضع المتميز الي نتيجة خطيرة ذات آثار بعيدة ، اذ نجد أن الفرد يستجيب لأي زيادة في الدخل بخفض الجهد الاقتصادي المبذول وهو سلوك يتسق مع منطق الأمور في مجتمع كهذا ، اذ يصبح من الممكن اشباع الاحتياجات الثابتة المحددة بشكل أسرع أو أيسر في حالة ارتفاع الدخل ، علي حين أن وضعاً كهذا يمكن أن يحدث في بلد يتميز بالديناميكية

الاقتصادية لأنه مع كـل زيـادة في الدخـل تحـدث زيـادات مقابلـة في الاحتياجـات ، وتجده لا يقف عند حد في مطالب الحياة والتزاماتها ([1]) .

بالاضافة الي هذا فان سياسة الانفتـاح الاقتصـادي الـتي تـودي بهـا خلقـت ردود أفعال اجتماعية واقتصادية ذات أثر في البنـاء الاجتمـاعي ، وواقـع الأمـر أن الانفتاح الذي يفهم اقتصاديا أنه اتجاه الي الاقتصاد الحر والارتباط بالاتجـاه الليـبرالي بعد أن استدار النسق السياسي للاتجاه الاشتركي .

فبالنظر الي فلسفة الانفتاح وضرورته وأنه يسهم في التنميـة والازدهـار بـين القطاعات الاقتصادية المختلفة والعائد الاجتماعي منه ، نجد أنه فعلا قد خلق جسورا بين البناء الاقتصادي المصري والأبنية الاقتصادية في العالم الحر فكانت عـودة أخـري بالاقتصـــادي المصـــري الي منطقـــة الـــدولار) بـــدلا مـــن نفـــوذ (الاسـترليني) الـذي ارتبـط بـه سـنوات الاسـتعمار الانجليزي حـتي فـترة التحـول الاشتراكي في الستينات من هذا القرن .

كانت سياسة الانفتاح تعني دفع الاقتصاد المصري وقـوي الانتـاج للتصديـر والانتفاع بفوائده الدولارية في تجديد هيكل البناء الاقتصادي برمته ، ولكن الانفتاح مازال من جانب واحد هو دخول العالم الحر الذى اسـتفاد مـن هـذه السياسـة بخلـق أسواق جديدة لمنتجاتها في مصر ، وظهـر النمـط الإسـتهلاكي بشـكل حـاد في هـذه العلاقة ، وارتفعت الأصوات تتناول بالنقد عاقبة هذه السياسة الاقتصادية ، فكـانت مبررات فشل سياسة الانفتاح أو بطء عمليـة الانفتـاح مثـارا للتعليقـات مـن جـانب الاقتصاديين ، وتتلخص هذه المبررات في ضعف وسائل النقل والمواصـلات والروتين الحكومي أو البيروقراطية التي يواجهها المسـتثمرون ، واضطـراب الأسـعار العالميـة ، ووجود تضارب في أسعار المواد الأولية وخلق (السوق السوداء) وارتفـاع الأجـور واتجاه رؤوس الأموال الي التجارة نحو سلع الرفاهية .

---

[1] - محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية - مرجع سابق ص ص ٤٤ - ٤٥ .

وغني عن البيان أن المتأمل فى هذه النقاط السابقة يجد أنها سمات التخلف الذى يعاني منه المجتمع المصرى والتى من أجلها هذة السياسة الاقتصادية .

ومن جانب آخر فإن الملاحظ أن الاطار الاجتماعي القائم يعوق النمو الاقتصادي الاختلال الواضح فى توزيع الثروة وتوزيع الدخول وبالتالي توزيع القوة بصفة عامة داخل المجتمع حيث نمت الطبقات ذات الطبيعة الاقتصادية وذات الطابع الطفيلى غير المنتج ، التى لاتساعد على تطوير عوامل الانتاج وتجديدها وتوسيعها ، وتتلخص وظيفتها الأساسية فى العمل من أجل الحفاظ على بناء القوة ، وبناء الدخول القائم بالفعل ، هذا فضلاً عن ضعف كفاءة الجهاز البيروقراطى فى أداء عمله وانخفاض مستوى أداء الخدمة العامة بشكل مخل ، وعدم شعور المواطن بالمواطنة وحصوله على حاجاته ومطالبه الحياتية بصور طبيعية تخلو من الالتواء والاستغلال (كالرشوة والعمولات ......الخ) وينعكس ذلك كله فى تعويق جهود التنمية التى تستهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

كما أن الطابع المركزى الشديد الذى يتميز به الجهاز الحكومي والاداري لا يساعد الأجهزة الادارية المحلية ذات الدراية الأوضح بظروف الإقاليم والمجتمعات المحلية المختلفة على تقديم المبادرات المحلية للتنمية ، حيث تكاد تنعدم صلاحيتها ، بالاضافة إلى أنها لا تملك امكانيات التخطيط والتغير ، وبداهة فان هذه الظروف والمعوقات مجتمعة لا تساعد على النمو الدينامي السليم للبناء الاجتماعي ، كما أنها لاتؤدي بحال من الأحوال إلى تحقيق التنمية بشكل عام ، التى من شروطها وجود التماسك الاجتماعي والاستقرار التنظيمى والتماسك الإداري ([1]) .

لقد سلمت النظريات الاجتماعية بأن تحقيق تقدم الجماعات المختلفة يتطلب مواجهة العناصر التقليدية التى تعوق التغير الاجتماعي الثقافى ([2]) .

---

[1] - محمد الجوهري -مرجع سابق ص-٤٦ -٤٨

[2]- السيد محمد الحسين : العالم الثالث تنمية إم تبعية ٠دراسات فى التنمية الاجتماعية -المرجع السابق -ص١٥٤

فاذا كان البناء الاجتماعي التقليدى القائم سبباً من أسباب التخلف وعاملاً من عوامل بطء الاندفاع نحو التقدم فإنه يضاف إلى ذلك أن عملية التنمية فى حد ذاتها يمكن أن تكون عاملاً من أسباب عدم التقدم . وهذا يعني أنه يتعين علينا فهم ما يحدث بالفعل ، وتقييم سياسات التنمية الراهنة على نحو ما تبدو عليه ، وتحديد المعوقات الأساسية لعملية التنمية ، والاتجاه صراحة ومباشرة إلى العلاقات الواقعية السائدة بين عملية التنمية والأنساق الاجتماعية ، بمعني آخر هو الوقوف على معوق التفاعل بين التنمية والبناء الاجتماعي . ويعتبر البناء الأساسى الاقتصادي والبناء الأساسى الاجتماعي مقومين أساسين لخدمة عملية التنمية ، اذ يحتوي كل منهما العناصر التى تمثل شروطاً لقيام سياسة تنمية ناجحة وفعالة ، هذا بالاضافة إلى أن كليهما يمثل فى الوقت نفسة نتائج سياسة تنمية سابقة موفقة .

اولاً البناء الأساسى الاقتصادي :

ويتمثل فى المؤسسات التى تخدم التنمية الاقتصادية ، وخاصة تلك التى تعد شروطاً أساسية لزيادة الانتاجية في كل فروع النشاط الاقتصادي كوسائل النقل ومصادر انتاج الطاقة ، وغيرها من المرافق العامة ، ونظام العملة ، والنظام المصرفى ، ومنشآت الصيانة الفنية والاصلاح ([1]) . وتحاول النظريات البرهنة على صحة القضية الذاهبة إلى أن الاستغلال الأمثل للموارد هو أحد الأسس التى تنهض عليها عملية التنمية فى دول العالم الثالث .

ولكن الواقع أن الاستغلال الأمثل للموارد يتوقف على تصورات ، واجراءات معينة تدعمها المجتمعات على اختلاف نماذجها وأشكالها (الحديثة أو الصناعية أو الجماهيرية) وعلى ذلك يصبح من الضروري أن تفهم فكرة الاستغلال الأمثل أو الرشيد للموارد فى اطار مواقف تاريخية معينة ([2]) .

---

[1] - محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية -مرجع سابق -ص١٥٨-١٥٩

[2] - السيد محمد الحسينى : مرجع سابق -ص ١٤٩.

ثانياً : البناء الأساسي الاجتماعي :

ويتمثل في كافة الأوضاع الطبقية والوحدات الاجتماعية ، والعلاقات الاجتماعية ، وما يؤثر على ذلك كله من مواقف ، ومعايير ، وأساليب وسلوك، مما يخدم عملية التنمية . وينضوى تحت هذا البناء الأساسي كافة العوامل التي تدعم القدرة على التنظيم الكفء ، وانفعال والتعاون المثمر بين أبناء الوحدة الاجتماعية .

ومن ابرز المؤسسات التي يتكون منها البناء الأساسي الاجتماعي ، نظام التعليم بمراحلة المختلفة وأنواعه المتباينة ، ووسائل الاتصال بجميع أنواعها.

ويتأثر البناء الأساسي الاجتماعي تأثرا سلبياً بالعوامل البنائية الاجتماعية أو تعوقها تماما عن الانطلاق .

كالنظام الطبقي الاقطاعي أو الطبقات الاجتماعية المغلقة ، كالطوائف الدينية والحرفية ، أو المهنية .

فالبناء الطبقي الاجتماعي هو الذى يحدد فرص الحصول على التعليم بمستوياته المختلفة ، وفرص الترقي في السلم الطبيعي ، ومعايير الانتخاب الاجتماعي ، وتوزيع الدخل وصور انفاقه، ثم كميات الدخول وصور الحصول عليها .

وهكذا نرى أن البناء الأساسي الاجتماعي يمثل الاطار العام للتنمية الاقتصادية ويحدد ما اذا كانت التنمية ممكنة أولا ، واذا كانت كذلك فما هي الشروط الأساسية اللازمة لذلك ، وبأى سرعة ، وإلى أى مدي ، وما هي أنسب الوسائل والسبل لتشجيع تلك التنمية ؟

فالبناء الأساسي الاجتماعي يعد بذلك عاملاً بالغ الأهمية وعاملاً جوهريا بالنسبة لامكانية التنمية الاقتصادية ، اذ يتوقف عليه مدي امكانية الحراك والتكنولوجيا في السلوك الاقتصادي . وكذلك في البناء الطبقي ، ويتوقف عليه أيضا معرفة الدوافع التي يمكن استثمارها للحفز على العمل والمشاركة في الحياة العامة ، كما أنه يحدد الاطار الثقافي الاجتماعي الذى تم في داخله ، تشجيع أو

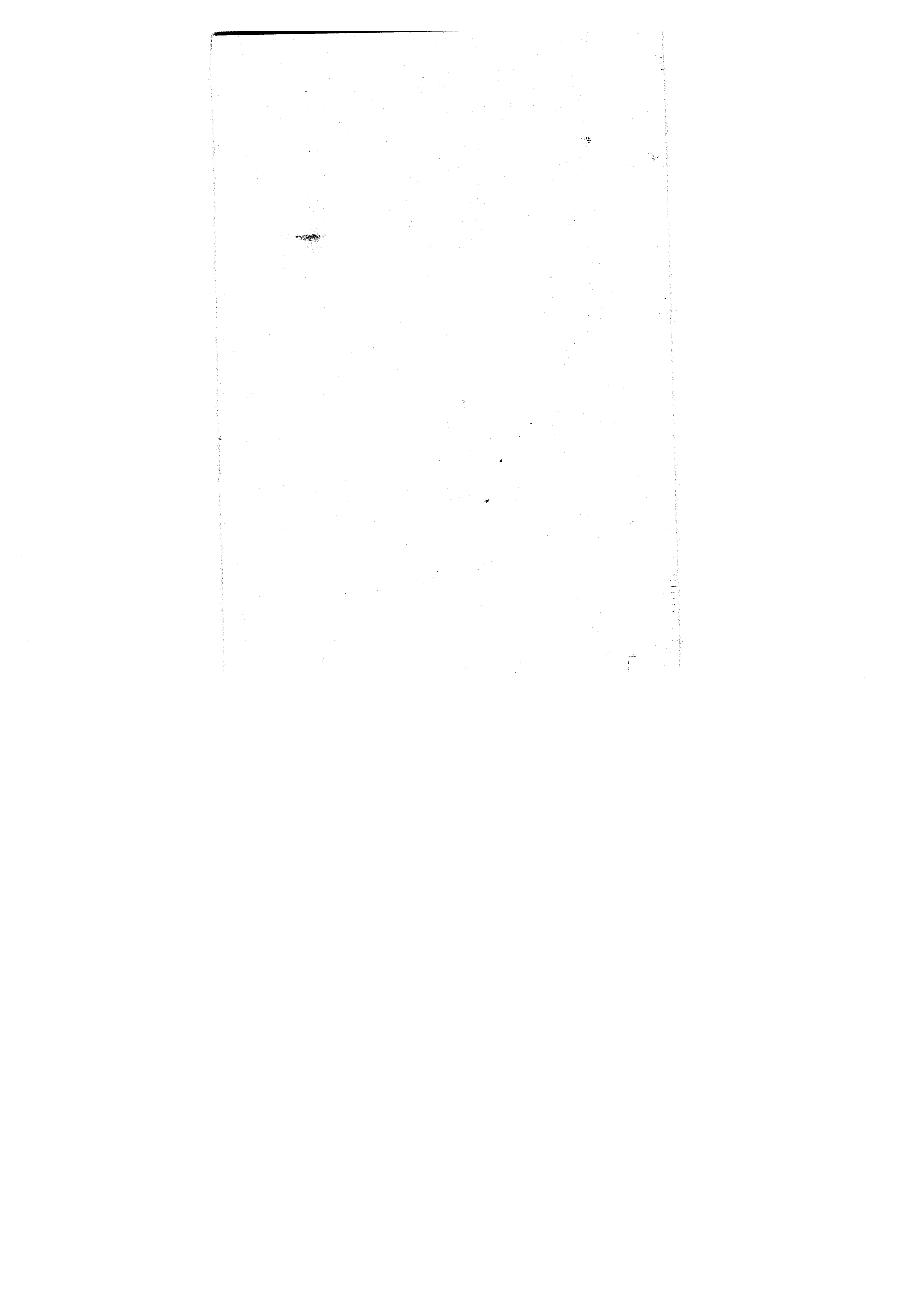
تعويق ، وربما منع النشاط الاقتصادي وتنمية المقدرة الفنية وتنشيط الحراك الاجتماعي . كما أنه هو الذى يحدد مدي اتساع الاطار المرجعي العام والاطار المرجعي الاقتصادي ([١]) .

تتبين من ذلك أن البناء الأساسي الاجتماعي يتيح لنا الموقف على دراسة المعوقات البنائية الوظيفية فى النسق الاجتماعي الثقافى ، كذلك النسق الأيكولوجي والنسق القيمي ونسق الشخصية ، وكذلك العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المحلية والنظم القائمة ، حيث تحتل العلاقات الاجتماعية مكانة بالغة فى عملية النمو الاجتماعي بصفة عامة ودعم التضامن فى المجتمعات المحلية بصفة خاصة . فالسلوك الاجتماعي والاتجاهات التى تنبع من هذه العلاقات ، يتشكلان ويتحددان ويأخذان شكل النمط السائد الذى تحدد على أساسه التصرفات المعيارية ، والمواقف اجتماعية ، وينمو فى اطاره العرف ، وتتكون العادات الجمعية ، وترسخ التقاليد ([٢]) .

---

[١] - محمد الجوهرى : مرجع سابق -ص١٥٩-١٦٠

[٢] - احمد أبو زيد : البناء الاجتماعي جـ ٢ الانساق) الهيئة المصرية العامة للكتاب -الاسكندرية ١٩٦٧-ص ٣٠٨- ٣١٠ وانظر ماكيفروبيج -المجتمع -مرجع سابق ص٦٣٨



الفصل السادس

الإطار التصورى لدراسة معوقات التنمية

١- اختلال التوازن فى عمليات التنمية

٢- معوقات قيمية .

أ-إتجاهات سلبية نحو الموقف

ب-إتجاهات سلبية نحو البرنامج

٣- المعوقات الثقافية .

أ-معوقات امبريقية عقلانية .

ب- معوقات غيرامبريقية عقلانية .

٤- معوقات الوعي التخطيطي والتنموى .

٥- معوقات إدارية وحكومية .

٦- معوقات نقص الموارد .

٧- النمو الحضرى الهامش كمعوق التنمية .

لقد مالت التحليلات البارسونزية إلى ابراز وتأكيد الطابع الديالتيكى الذى يميز العلاقات المتداخلة والمتساندة وظيفياً بين الأنساق الاجتماعية ، وبخاصة فى عملية النمو أو التطور التى فسرها كحقيقة بنائية بأنها زيادة أو دعم القدرة التكيفية للمجتمع ، وأنها تنشأ من داخل عملية الانتشار الثقافى أو من خلالها .

كما اوضح بارسونز ان المكونات الأساسية للتطور والنمو تكمن فى التوجيهات القيمية وما لها من دور فى عمليات التباين والتكامل والتعميم .

ولكن هذا الفهم ينبغى الا يؤدى بنا إلى تبسيط مبالغ فيه ، فإن تحليل العناصر المشار اليها والربط بينها وبين فكرتى (الدينامية ، والتوازن) ، ربطا ديالكتيكيا ، يعد خطوة نظرية هامة تمكننا من فهم الطابع الخاص لميكانيزمات تطور النسق الاجتماعي ومعوقاته البنائية الوظيفية ، مع الأخذ فى الاعتبار بالمتغيرات التاريخية والاجتماعية الثقافية والسياسية والاقتصادية . كما أن فكرة التوازن المختل تفرض نفسها كأداة تحليلية هامة تفسر مشاكل الواقع الدينامى (نتاج القوى الاجتماعية الثقافية) والتطورات الحاسمة التى تطرأ على النسق القيمي . وبناء على ذلك فإن رؤيتنا لمعوقات التنمية بعضها ثقافى وبعضها اجتماعى، وسياسى والبعض الآخر معوقات اقتصادية وادارية .. ونقترح تناولها على النحو التالى :

١- اختلال التوازن فى عمليات التنمية :

والتوازن يحمل معني التكامل بين الأنساق المختلفة بطريقة متوازية . ولذلك فمن الصعوبة بمكان أن لم يكن مستحيلاً تنمية النسق التكنولوجي دونما تنمية لنسق التعليم ، أو الاتجاه إلى تنمية الريف دونما الاهتمام بتنمية المدينة . كما يعني لدينا هذا الفهم (الشمولية) فى التنمية و(التنسيق) بين مختلف عمليات التنمية فى اتجاهات متلاقية وفى اطار فلسفة اجتماعية موحدة .

٢- معوقات قيمية :

وتختص بالدور الفعال الذى يلعبة النسق القيمى كنسق محورى فى توجيه السلوك والدوافع والانجاز نحو الفعل الاجتماعي الموجه للتنمية .

من الأهمية البالغة لهذا الدور الهام للقيم فى تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي ، انه مرجعي للسلوك الجمعي ، ويمكن القول أن القيم والمعايير المعوقة تتدرج فى :

* الانعزالية وصور اللامبالاه والاعتماد على الغير .
* عدم تقدير قيمة العمل .
* ازدراء العمل اليدوي .
* عدم تقدير قيمة الزمن

وتلعب الاتجاهات دورا حيويا فى امكانية التغير سلباً أو ايجابا .

ولكن الملاحظ أن الاتجاهات السلبية وعدم المشاركة هى الأكثر شيوعاً وانتشاراً بين أفراد المجتمعات المحلية ، وبخاصة المجتمعات المتخلفة . وتنقسم هذه التجاهات السلبية كمعوقات للتنمية إلى اتجاهين

أ- اتجاهات سلبية نحو الموقف :

وتعتبر نموذجاً من القدرية الواقعية ، أى الاستسلام والتواكل ، وتنبع من الظروف الحقيقية التى تجعل من التغير امرا طبيعياً ، ويرجع ذلك إلى الاعتقاد بعدم الاستطاعة الوصول إلى وضع أفضل ، لأن ذلك هو القدرة أو المحتوم الذى لابد من التسليم به والاذعان له .

ب- اتجاهات سلبية نحو البرنامج :

وتنبع من الشعور باللامبالاة من جانب ، والشك فى مشروعات التنمية من جانب أخر ، ويتكون هذا النمط من الاتجاهات السلبية لنتيجة الفشل الذى منيت به المشروعات السابقة ، أو عدم التوعية أو الوعود الزائفة من قبل الحكومة أو الهيئات

المعنية بالتنمية ، كما يسهم البعض من الأفراد والجماعات بالجهد والمال ثم ما تلبث أن ترتد الجهات المسئولة عن مشروعاتها وتنقطع عن متابعة جهودها بجدية لتحقيق ما وعدت به ، ولذلك لايظهر الأفراد اهتمام بالعمل فى المشروعات المتشابهة نظراً للتجارب الفاشلة فى هذا الصدد ([1])

٣-المعوقات الثقافية :

جعل بارسونز الثقافة أساسا مكونا لنسق الفعل System of Action أي أساسا للتفاعل الاجتماعي . فالثقافة عند بارسونز مرتبطة بالمجتمع من جانب وبالشخصية من جانب آخر ، فالفرد يتشرب ثقافة مجتمعه في مراحل نمو شخصيته التي تتوافق بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع .

قياسا علي ذلك ما هي الثقافة الهامشية ؟ وكيف تتكون ؟ وهل يمكن أن نطلق علي نسق الفعل صفة الهامشية ؟ .

هل التفاعل الاجتماعي للفرد مع الثقافة الهامشية هو ذات التفاعل الاجتماعي للرد مع الثقافة العامة للمجتمع ؟ هل هناك طراز أو قوالب أو أنماط واضحة لثقافات هامشية متعددة في المجتمع المصري يمكن اعتبارها أسسا للدراسة العملية للثقافة والشخصية بصفة عامة .

هل الثقافة الهامشية كعملية اتحادية Unified يمكن أن تكون معوقة للتنمية الاجتماعية.

ان الجماعة الهامشية هي معين الثقافة الهامشية فالتفاعل الاجتماعي في تركيب ثقافة هامشية ما يعطي تفسيرات بدوره لعالم الفرد . فالكائن الاجتماعي عند ولادته ينمو معتمداً على التركيب أو الوضع الثقافي الهامشي ، وهنا تصبح أنماط الثقافة الهامشية معياراً للتنشئة الاجتماعية التى يربى أعضاؤها وفقاً لها .

---

[1] U. N.social change and social ، ،eloomcnt katin america N. Y. 1970. sals no. 70N\nrev . 1 1826 p.159.

ويمكن اكتشاف المعوقات الثقافية cultural obstACKCS من خلال تطبيقات أساليب الاحلال Replacement والتكيف Adjustment عن الدراسات التقليدية ، أى مستحدث سوف يواجه دائما صراعا مع هذه الاعتبارات ، وقد يكون مصيره الرفض من الثقافة المحلية السائدة .

ويمثل النسق الدينى فى المجتمع نسقاً حيوياً فى التفاعل الاجتماعي وتوحيد الأنماط السلوكية . فالتربية الدينية للأفراد في الجماعات ، خلقيا وعقائديا وتصقل ملكاتهم ، فالدين ضابط اجتماعي هام للسلوك الاجتماعي ، ويقف بتعاليمه في الحق والخير والواجب والقيم الدينية موقفا ايجابيا في التغير ، ويمثل تجاهل المخططين لأهمية النسق الديني عقبة في انجاز الأهداف المرجوة من مشروعاتهم ، واهماله يمتد الي نسق القيم الاجتماعية والنسق الأخلاقي في المجتمع . والواقع أنه يوجد العديد من معوقات التنمية الاجتماعية التي مصدرها التفكك الاجتماعي والوهن في التنظيم الاجتماعي ، وليست مشكلات المجتمع الكبري كالجريمة والانحراف .... الخ ، انتاجا طبيعيا ومحصلة موضوعية لهذه الاعتبارات الدينية والأخلاقية والقيمية .

ويمكن القول أن نسق المعتقدات والأفكار ، يحتوي علي قدر كبير من معوقات التنمية في المجتمعات المختلفة ، فهو يتضمن العمليات الفكرية والاتجاهات التي ترتبط بطبيعة الانسان ، وعالمه ، واطاره المرجعي المحلي ، وبالرغم من أن طبيعة هذه المعتقدات تقف موقفا سلبيا تجاه التغير ، الا أن هناك طرقا ووسائل يمكن عن طريقها تحويلها الي الشكل الايجابي ، أو تفادي المواجهة المباشرة بينها وبين التجديدات والممارسات المقترحة أو التحديث .

وهناك الكثير من المعتقدات السائدة في المجتمع المحلي تمكننا من تفسير طبيعته وحدوده المعرفية – ولا تنطوي علي قيم عملية بالمقارنة بالأسس والمبادئ التي توصل اليها المجتمع العام ، والتي لم يتح لأفراد المجتمعات المحلية الاطلاع عليها أو ممارستها والتعرف علي نتائجها ، وكثيرا ما تنبع المعتقدات الضارة من الخرافات superstitious وهي الاعتقادات المرتبطة بالغيبيات ونوع المعرفة التقليدية التي

توارثوها عن أسلافهم ، وهي ترتبط بالفرد في المجتمع المحلي نفسه دون أن يشاركه أحد ، الأمر الذي يزيد من صعوبة التعرف علي نسق المعتقدات السائدة من أنواعها .

المعتقدات الشائعة بالقوي الخارقة supernature وهي علي نمط المعتقدات والاتجاهات التي تنبع من الأنساق الدينية والسحرية ، السائدة في جماعة من الجماعات ، وكذلك الأرواح والقوي غير الطبيغية التي تنبع من الديانات ، ومما لا شك فيه تمثل معوقا من معوقات التنمية الاجتماعية اذا لم توخذ في الاعتبار عند الرغبة في احداث التغير ، وهناك المعتقدات الصحية المرتبطة بطبيعة الجسم البشري والأمراض الفيزيقية التي لا تنبع من المفاهيم الخارجية للطبيعة .

ولما كانت عملية التنمية تصاحبها عادة مجموعة من الظواهر المتغيرة التي تحتوى وحدات وعناصر البناء الثقافي للجماعات التي تجري عليها التجارب الانمائية فانه تبدو من خلال عملية التغير الثقافي المساوية للتنمية الاجتماعية ، ظواهر التراكم والتجمع والذيوع والانتشار والاستعداد ، والتوافق والتكيف والملاءمة والصراع والتوتر ، والتخلف والتقدم والتكامل والالتئام ، وهذا المركب الثقافي المتشابك قد يصاب بظاهرة " عدم التوازن " بين العناصر المكونة له ، مما قد ينتهي بمعاناة المجتمع من هوة ثقافية ، ويبدو الوضع أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمعات غير المتجانسة أو المختلطة الثقافات ، حيث يصعب علي مكونات الثقافة أن تأخذ شكل البناء المتجانس . وقد يحدث أن يتولد عن القيم الجديدة التي تتطلبها سياسة التنمية وتجاربها أو التي تحملها معها العناصر الفنية القائمة بها ، ظواهر احتكاك وصدام وصراع بين الركائز ال[illegible]ئمة والعناصر الثقافية الوافدة ، فقد يحدث أن ينبثق تلقائيا أسلوب اجتماعي أو [illegible]خلاقي جديد ، أو تستلزم الضرورة الانمائية اعادة تقويم أسلو[illegible] تقليدي قديم ، فان المقارنة تبدو أمرا صعبا بين القديم والمستحدث . وقد ينعكس هذا في التباين [illegible] مضمون القيمة وواقع تطبيقها مما يؤدي الي التناقضات [illegible] انطلاقاتها وتأ[illegible]اتها في الب[illegible]اء الاجتماعي ، حيث تتنوع الاهتمامات المتناقضة

بين خلايا النسيج الاجتماعي ، وتتجسد في المتنافرات التي قد تحدث في اطار التشكيلات الجماعية أو الفئة التي لها مشخصاتها الذاتية واهتماماتها الخاصة ([1]).

واذا كان لنا أن نتخذ من مجتمعنا المصري مجالا للتوضيح ، فاننا نجد الكثير من التراث الاجتماعي الذي يتمثل في العادات والأعراف والأمثال ، يزخر برواسب ثقافية وحضارية قديمة ، ويموج بتصورات تقليدية لا تخدم قضية التنمية وتعوق السياسة الانمائية عن تحقيق أهدافها من الناحية الفعلية الواقعية فليس هناك اتفاق مثلا بين بعض فئات في المجتمع بالنسبة لقيمة العمل الفني ، فمازال احتقار العمل اليدوي أو بعض مظاهره مألوفا عند البعض ، والكثير منهم لا يقبلون علي العمل الزراعي الذي لا يتفق مع قيمهم الحضرية ومع تصورهم لقيمة العمل ، وهذا الموقف القيمي قد يكون عقبة دون نجاح المشروعات الانمائية القائمة والمرتكزة علي توطين الصناعة في المجتمعات المستحدثة .

ومما يجدر ذكره أن تقييم " الزمن" يعتبر في صدارة العوامل المؤثرة في العمليات " الانمائية ، وخاصة اذا نحن وضعنا في الاعتبار أن مفهوم الزمن – بقيمته الراهنة في المجتمعات البدوية والقروية ، يمكن أن يمثل أحد المعوقات الخطيرة لتنفيذ وتحقيق المخططات والسياسات الانمائية . ويرجع ذلك الي طبيعة الانتاج الحيواني والانتاج الزارعي ، الذي يتحقق كل منهما بدون تدخل ارادي من أي من البدوي أو القروي ، بمعني أن الزمن هو الذي يتحكم في الانتاج الرعوي والزراعي ، فاذا كانت التنمية تهدف الي نقل المجتمع من مجتمع رعوي أو زراعي الي شبه صناعي فان مفهوم الزمن قيد يمتد أو يظل بمفهومه التقليدي ، بينما يقتضي الأمر تغيراً في تقييم

---

[1]Reinhardt ; J . M and Oth. ; Social problems and Social policy ; American Book

S . A 1952 p . 25 also : .
Cit p. 21 .
543 .
31 - 132.

الزمن يستطيع الفرد بمقتضاه أن ينظم الزمن تنظيما دقيقا محددا بخلاف الفترات الزمنية التقليدية التي تحتسب بالمواسم والأعياد وتقدر تقديرا كيفيا اجتماعيا ([1]) .

هذا وقد تلعب المأثورات الشعبية دورا بعيد الأثر في مجال التنمية ، فبعض هذه المأثورات صادرة عن فهم غير دقيق للقيم الروحية أو التعاليم الدينية مما قد يبث النزعة التواكلية ويعوق متطلبات التنمية ([2]) .

وقد يكون للاستقرار النمطي لبعض الأشكال البنائية الرئيسية انطباعاته علي العملية الانمائية ، فالأسرة المتدينة التي يدين أفرادها بالولاء لأكبرهم سنا باعتباره أكثرهم خبرة تجسد الأسلوب التقليدي في الأجيال وتعودهم علي الولاء لرمز السلطة والحكمة في المجتمع . وهذا الشكل العائلي لم يعد يصلح وظيفيا ، تلك القيمة الاجتماعية التي تنطوي علي تبجيل السن والخبرة في مجتمع بأسباب التنمية المرتكزة علي العلم والاستفادة الفنية في انجازاته ([3]) .

وغني عن البيان أن العزلة النسبية عن مواكبة الانجازات الثقافية والصد المستمر والتخوف من الجديد أو عدم التهيؤ للتقدير الاجتماعي لقيمة النشاط الانمائي ، كل هذا وما اليه يدخل في الاطار التصوري لمعوقات التنمية ، كما أنها تحول دون عملية التهجين أو التوصل المختلط بين النماذج الثقافية التي تعتبر في نظر " سوركين " من المقومات الأساسية للتنمية الحضارية أو الثقافية .

هذا بالاضافة الي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المشاكل المتعلقة بموقف البدو والفلاحين والعمال الصناعيين من الأساليب الجديدة في الانتاج والتعقيدات الادارية

---

[1] د . محي الدين صابر : ـية المجتمع في البلاد العربية - سيرس اليان عام ١٩٦٢ - ص ٤٢ .

[2] من أمثلة ذلك " القناعة كنز لا يفني " ، " اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب " ، فقد يؤثر شيوع هذا المثل علي محاولات اشاعة تحبيذ الادخار من اجل الاستثمار .

[3] يتردد في كثير من الاحيـ ، المثل القائل " اكبر منك بيوم يعرف عنك بسنة " .

والتنظيمية التي تعطي لاساليب البيروقراطية السيطرة الكاملة في تنفيذ البرامج الانمائية (١) .

وهناك أبعاد أخري لها بصماتها علي مجالات التنمية ، ولعل في مقدمتها الموارد المعنوية ، والقوي الأخلاقية المسيرة والضابطة للتصرفات والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية ، فالاعراف المنتشرة عن الأرواح الشريرة والعفاريت والجان والمعتقدات التي تدور حولها والحسد ، والاعتقاد في الكرامات والأولياء وروح التواكل كلها تشكل معوقات للتنمية ، وقد يتولد وهم خاطئ بعدم فاعلية الاجراءات الانمائية في كثير من القطاعات المتخلفة في بيئاتنا البدوية والقروية ، لتعارض الثارة مع الخرافات السائدة ، فمكافحة الذباب قد تجد صدا مستترا ، فالطفل قد يتعرض للحسد اذا كان نظيفا يثير اعجاب الآخرين ، ومن ثم فإنه يبدو للأم أن ترك الذباب يقف علي عينه قد يمنحه وقاية من عين الحاسدين .

وتحتاج المواجهة المستترة لهذه المعوقات الثقافية الي وضع اطار تصوري للتخطيط الأخلاقي لتقويم واعادة ترتيب متدرجات السلم القيمي ، بهدف تعميق الاحساس بأهمية القوي الأخلاقية والضوابط الاجتماعية ، والاستفادة من الموروثات الروحية في خدمة اتجاهات وأهداف التنمية الاجتماعية بحيث عملية التنمية علي أسس أخلاقية قوامها تمجيد قيمة العمل وغرس الأخلاقيات المهنية ، وتعميق الاحساس بأهمية القوي الأخلاقية والاجتماعية في انجاح العمليات الانمائية والاستفادة من الموروثات الثقافية في دفع عجلة التنمية الاجتماعية .

(أ) معوقات أمبريقية عقلانية :

وتنشأ من القصور الخاطئ للاستراتيجيات التنموية التي يمكن انتهاجها من أجل تلبية الاستجابة للتغير الرشيد . والتي تعتمد علي النمو في تحقيق التنمية والاجراءات السياسية والاقتصادية والادارية .

---

١ محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في لعالم الثالث ص ص ٤٧ - ٤٨ .

فتستهدف سياسة التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع علي الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمراتها ، كما تستهدف جعل القطاع الأعظم من أبناء المجتمع أكثر ايجابية في المشاركة في الحياة العامة بتقديم النصيحة والرأي واتخاذ القرار والممارسة العملية . وذلك عن طريق تحويل الامكانيات والطاقات الفكرية والنفسية لدي أولئك الناس الي واقع حي يمارسونه علي الطبيعة ويلمسون آثاره . ومن البديهي أن هذه السياسة تتخذ مجالا لعملها في المقام الأول تلك القطاعات من السكان التي كانت أقل حظا من تلك النواحي ، أي تلك القطاعات الأقل ايجابية حتي الآن في المشاركة في الحياة العامة بالمشورة والرأي والعمل ([1]) .

هذا يعني أن التنمية الاجتماعية موجهة الي أفراد المجتمع ، " الفاعلين " وهم وحدات البناء الاجتماعي ، وهم يقومون بأدوارهم في التنظيم الاجتماعي ، فالتنمية الاجتماعية هنا تعبر عن تضامن الفرد مع الجماعة وتدعمه تحقيقا لفكرة التوازن بالذات ، وهي الحالة التي تؤدي فيها كل عناصر المجتمع وظائفها أداءاً كاملاً دون صراع ودون أن يختل الأداء الوظيفي لأي نسق فرعي أو للنسق العام .

(ب) معوقات غير أمبريقية ، عقيديه :

وتنشأ من التصور الخاطئ لمتضمنات التوجيهات الدينية ، التي تدعو الي الايمان بالقضاء والقدر وقضايا التسيير والتخيير ، مما يدعو الي سيادة الروح الاتكالية والتواكلية والاعتماد المطلق علي الارادة العليا في تسيير دفة الحياة وذلك في غياب الفهم الواضح لديناميات العقيدة الدينية الايجابية ، وغياب موجهات الطاقات الروحية والفكرية التي تسهم في تغيير الواقع ، وتدعم عمليات التنمية بالفعل الانساني الايجابي . وكذلك غياب القدرة في السلوك والايمان معا ، وتواري المثل

---

[1] محمد الجوهري : مرجع سابق ص - ١٥٠ .

والقيم ، وتخلي المبادئ عن دورها القيادي ، لتحل محلها الشعارات واللافتات الخادعة ، والوعود الكاذبة التي هي والسراب سواء.

٤- معوقات الوعي التخطيطي والتنموي :

ويعتبر نقص هذا الوعي معوقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية . ويمكن تلخيصه في النقاط التالية :

* عدم وضوح الهدف من التخطيط للتنمية لدي القائمين عليه .
* عدم الدقة في اختيار الوسائل المحققة للخطة .
* عدم القدرة علي التحكم في الخطة عند التنفيذ .
* عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة .
* عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات علي المستويين القومي والاقليمي .

٥- معوقات ادارية وحكومية :

تخلف الأجهزة الادارية القائمة ، ويتمثل هذا التخلف في الأنماط التالية :

- تعقد الاجراءات والتقيد بالروتين .
- تناقض القرارات واللوائح والقوانين .
- عدم وجود دراسة للعمل وتقييم الأداء .
- عدم وجود معدلات للانتاج .
- عدم الالتزام بالشعارات المعلنة .
- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .
- سيطرة العوامل الذاتية الشخصية علي علاقات العمل الرسمية وانجازاته .
- العجز في الكفاءات الادارية المؤهلة والمدربة علي مسئوليات التنمية .

٦- نقص الموارد كمعوقات للتنمية :

(أ) الموارد البشرية : ويدخل فيها عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ، وأهم هذه العوامل السكانية ، المواليد ، الوفيات وفئات العمر والنوع والهجرة الداخلية والخارجية .

(ب) الموارد المادية : وهي الموارد الطبيعية التي تملكها الدولة والتي يمكن استيرادها .

(ج) الموارد التنيظيمية : وهي توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة حرية الفرد المتاحة داخل المجتمع ، وكذلك النشاطات الجمعية .

(د) الموارد التكنولوجية : وهي الأساليب الفنية التي يمكن استخدامها في احداث التنمية .

(هـ) معوقات نوعية : مجموعة من المعوقات التي تتكامل مع المعوقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والادارية والسياسية السابق الاشارة اليها .

* عدم وجود وعي سياسي انمائي لدي الروافد السياسية القائمة .
* تصارع الأحزاب وعدم التقائها الفكري في النسق السياسي العام حول قضايا التنمية .
* النقص الاعلامي والقصور في برامج وسائل الاتصال الجمعي الموجه نحو التنمية .
* تجاهل المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها .

وإذا استعرضنا الجهود والبرامج الحالية القائمة للتنمية ، نجد ان النقاط السابق ذكرها لم تحظ بعد بالأهمية اللازمة من القائمين بالتخطيط للتنمية لمواجهتها .

٧- النمو الحضري الهامشي كمعوق للتنمية :

يضاف الي هذا أن نمو المراكز الحضرية في الدول النامية ، ومصر بصفة خاصة يفوق نمو الحضرية الريفية ، ويرتبط ذلك بارتفاع نسبي في مستويات الاستهلاك لدي القطاعات الحضرية ، ولكن يجب ألا ننسي أن هذه المراكز الحضرية

تزخر بمدن الصفيح أو أحياء واضعي اليد التي تعكس جميعها ظروفا فيزيقية واجتماعية وثقافية بالغة القسوة .

واذا كانت أحياء واضعي اليد تعبر لنا عن الهامشية الاجتماعية الحضرية فان ضخامة عدد سكان هذه الأحياء هو أفضل دليل علي سيطرة الهامشية الاجتماعية واذا كانت بعض الدراسات تميل الي تفسير ضخامة عدد سكان هذه الأحياء في ضوء ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضرين في الدول النامية ، الا أن هذه الحقيقة الاحصائية يجب ألا تحجب عنا الحقيقة البنائية الهامة ، وهي أن المناطق الريفية الفقيرة في الدول النامية تدفع سكانها دفعاً نحو سراب المراكز الحضرية .

ولعل أفضل دليل علي صدق هذه النقطة أن العمل الصناعي في معظم الدول النامية – كما تشير بذلك الاحصائيات – لا يستطيع استيعاب سرعة أعداد المهاجرين الريفيين ، وتفسير هذا الموقف كامن في أسلوب التنمية الذي يعتمد أساسا علي رؤوس الأموال الأجنبية ، وما يرتبط بذلك من احتكار التكنولوجيا المتقدمة التي لا تستطيع استيعاب الأعداد الغفيرة من الريفيين إلي المراكز الحضرية . ولعل الأهمية التي احتلها مفهوم الهامشية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، تنبع من هذه الحقيقة ، وهي اخفاق عدد المهاجرين الريفيين في الالتحاق بأعمال صناعية ، ثم لجوءهم الي الأعمال الحرفية البسيطة .. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع المستمر يؤدي بطبيعة الحال الي عواقب وخيمة ويشكل معوقات للتنمية (1) .

وتجدر الاشارة الي أهمية هذا الجانب الذي تتناوله دراستنا هذه ، وفي تصورنا أن الالمام بهذا النموذج من الجماعات الهامشية وفق مفهوم المضمون الذي تبرزه مقتضياته ، يمكن أن يضيف الكثير الي جانب هام ، وما أحوجنا الي الكثير من الدراسات المسحية والوصفية والمقارنة حتي تتحقق أرضية علمية للتنمية بالمفهوم السوسيولوجي في اطار الدراسة الواقعية المتعددة الا[illegible] .

---

(1) انظر : السيد [illegible] مرجع سابق – ص [illegible]

الفصل السابع

معطيات التنمية المستدامة

اولاً : النمو السكاني

ثانياً : الإسكان

ثالثاً : الصحة

رابعاً : التعليم

خامساً: الخدمات الاجتماعية

سادساً : الزراعة

سابعاً : الصناعة

ثامناً : الاقتصاد

تعتبر التنمية المستدامة هدف رئيس من الأهداف القومية ، حيث لا ينبغي أن تقف خطة التنمية عند تحقيق أهدافها المرحلية فقط ، بل ينبغي أن تتضمن معطيات ومؤشرات مستقبلية تمهد وتيسر لخطط آخري جديدة تجعل التنمية مستمرة .

وإذا كانت سياسات التنمية كما اوضحنا تنطلق من فلسفات او أيديولوجيات أو نظريات ذات اهداف فإننا نجد أن تخطيط هذه السياسات لابد أن يحقق هذه الاهداف ، واذا كانت برامج التخطيط ذات محدودية تتعلق بالمرحلة الزمنية التي يخطط لها وكذا الامكانيات المادية المتاحة وكذا العناصر البشرية القادرة على تحقيقها فإننا نركز على اهمية هذه المنظومة فى التقييم أو التحليل لمعطيات وموشرات واقعية تنتج للتنمية المستدامة فرصة الاستمرار لتحقيق فلسفة واهداف التغير الاجتماعي وفق السياسات المرسومه وخطط التنمية وبرامجها المرحلية .

ولعل من اهم معطيات التنمية المستدامة الحاجة المعرفية للنمط السكاني والاسكان والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والزراعة والصناعة والاقتصاد .

والتي سنتناولها فى هذا الفصل كانشطة فاعلة تحدث التغير المقصود المخطط فى بناء المجتمع ووظائفة النسقية .

أولاً : النمو السكاني

من النادر أن نجد بين الدول النامية فى عالمنا المعاصر دولة ذات تاريخ طويل فى مجال التسجيلات المتعلقة بالاحصاءات السكانية مثل جمهورية مصر العربية . وذلك أن أول تعداد أجري في مصر يرجع تاريخه إلى سنة ٣٣٤٠ قبل الميلاد- كما يعود تاريخ أول عملية عدد للسكان في العصور الحديثه إلى عام ١٨٠٠م حيث قدر عدد السكان بمقدار ٢,٥ مليون نسمه .

وأعقب ذلك في منتصف القرن التاسع عشر عملية عد للسكان بلغ فيها عددهم ٤,٥ مليون نسمة ويعتبر تعداد ١٨٨٢ والذي بلغ فيه عدد السكان ٦,٧ مليون نسمة بداية التعدادات الدورية التي بدأت اعتباراً من عام ١٨٩٧ للأخذ بنظام تعداد شامل كل عشر سنوات حتي سنة ١٩٤٧ حيث تأخر التعداد العشري إلى عام ١٩٦٦ أجري أول تعداد للسكان يعتمد على أسلوب العينة ثم اعقبه تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦ للسكان والإسكان وأخيراً أجري التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٩٦ -كما أن تسجيل المواليد والوفيات في مصر وإن كانت جذوره ترجع إلى عام ١٨٩٨ الا أنه اتخذ الصوره الاجبارية المنظمة اعتباراً من ١٩١٢ .

وتشير المصارد التاريخية للتعدادات السكانية إلى أن سكان مصر قد تضاعف عددهم لأول مره خلال خمسين عاما من ١٨٩٧ إلى ١٩٤٧ حيث ارتفع عددهم من ٩,٧ مليون نسمة إلى ما يزيد على ١٨ مليون نسمة خلال

الفترة بين التعدادين . واستغرق تضاعف عددهم للمرة الثانية ثلاثين عاماً من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ ، ثم مرة ثالثة بين تعدادي ١٩٦٦ ، ١٩٩٦ .

وتشير النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ إلى أن عدد السكان داخل مصر بلغ ٥٩,٣ مليون نسمة مقابل ٤٨,٣ مليون نسمة فى تعداد عام ١٩٨٦ ، وأن متوسط معدل النمو السكاني انخفض من ٢,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢,١٪ عام ١٩٩٦ مما يشير إلى أن حدة الزيادة السكانية قد انخفضت بنسبة ٧ فى الالف خلال العشر سنوات الأخيرة .

ونظراً لأن عامل الهجرة الخارجية ظل ضئيلاً حتى بداية السبعينات فإن معدل النمو المرتفع إنما هو نتيجة التفاعل بين الخصوبة والوفيات إذ يلاحظ أن معدلات الوفاة الخام قد تذبذبت حول ٢٥٪ حتى أواخر الاربعينات ثم انخفضت فى بداية الخمسينات إلى حوالى ١٩٪ إلى ١٠٪ فى بداية الثمانينات ثم انخفضت إلى ٦,٨٪ عام ١٩٩٧ وقد ارتفع توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد من ٣٩ سنة عام ١٩٥٢ إلى ٦٥ سنة للذكور ،٦٩ سنة للاناث عام ١٩٩٦ .

كما انخفضت معدلات المواليد المسجلة من أكثر من ٤٠٪ فى منتصف الستينات إلى ٣٦,٢ سنة ١٩٨٢ ثم تذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن بلغت ٣٧٪ عام ١٩٨١ ثم انخفضت لتصل إلى ٢٩,٤٪ عام ١٩٩٧ .

ولما كانت مشكلة النمو السكاني السريع ومخاطر ... المشاكل المعقدة وذلك للندرة النسبية فى مساحة الأراضي المنزرعة بالمقارنة بعدد السكان حيث نجد أن أكثر من ٩٧٪ من السكان المصريون والذي بلغ عددهم ٥٩,٣ مليون نسمة (عام ١٩٩٦) يتركزون فى حوالى ٤٪ من مساحة الجمهورية التي تزيد قليلا على مليون كيلو متر مربع (٣٨٦٠٠٠ ميل مربع) تاركين الجزء الباقى ٩٦٪ ومعظمه صحراء .

وقد بلغت الكسافة السكانية فى عام ١٩٩٦ حوالى ٥٩ فرد لكل كيلو متر مربع من المساحة الكلية ، هذا وقد بلغت الكثافة السكانيه فى محافظة القاهرة فى هذا العام ٣١٦٩٧ نسمة لكل كم٢ من المساحة أيضا .

ويعتبر التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر نموذجاً للتوزيع الكلاسيكي الذي يعطي المناطق الحضرية أهمية كبيرة ،فمن واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ نجد أن ٣٩,٧٪ من سكان المناطق الحضرية يعيشون فى مدينتي القاهرة والاسكندرية وأن سكان العاصمة يبلغ عددهم (٦٧٨٩٤٧٩ نسمة) بينما سكان الاسكندرية بلغ عددهم ٣٢٢٨١٩٦ نسمة طبقاً لهذا التعداد .

أما عن نمط التقدم الحضري فى مصر فيجدر الإشاره إلى أنه محكوم بنمو المدن الكبري وبصفه خاصة القاهرة التي أنشئت منذ ما يزيد على ١٠٠٠ عام شرق النيل فى مواجهة سقارة وعلى بعد أميال قليلة من العاصمة الفرعونية ممفيس – ويلاحظ أنه فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٩٦ ارتفعت نسبة سكان

الحضر إلى جملة السكان من ٢٣٪ إلى ٤٣٪ فى التعدادين على الترتيب كما أظهرت النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ أن تعداد سكان مدينة القاهرة زاد بمقدار (٧٨٤. ٧٢ نسمة) عن تعداد ١٩٨٦ بنسبة زيادة مقدارها (١١,٩٪) بين التعدادين .

وقد بلغ عدد المصرين خارج الجمهورية ليلة العد ٢١٨٠ ألف نسمة طبقاً للنتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ .

كما تجدر الاشارة إلى أن معدل النمو السكاني الحالي مازال مرتفعاً مما يعوق جهود التنمية ويعوق آمال الشعب فى الارتفاع بمستوي المعيشه .

وكمحاولة لايجاد حلول مناسبة للمشكلة السكانية والزيادة السريعة فى معدلات النمو السكاني ولأهمية الموضوع فى عمليات التنمية قامت الدولة بإنشاء المجلس القومي للسكان عام ١٩٨٤.

ويتضمن هذا الفصل العديد من الجداول التي تم تصنيفها تبعاً للمتغيرات الديموجرافية الأساسية فى محافظات الجمهورية بالإضافة إلى توزيع السكان منذ أن بدأت مصر فى استخدام الاساليب الحديثة للتعدادات وحتي التعداد الأخير . وفيما بين هذه التعدادات فقد استخدمت بيانات السجل المدني لحساب معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية كما تضمنت هذه الجداول بيانات حول الحالة الزواجية وخصائص الأسر المعيشية والحالة التعليمية للسكان وكذلك التوزيع حسب المحافظات بالإضافة إلى معدلات الزواج

والطلاق بالإضافة إلى بعض الجداول المتعلقة بالتوزيع العددي للمشتغلين حسب اوجه النشاط الاقتصادي ، . حسب الاقسام الرئيسية للمهن في التعدادات المختلفة . ومعدلت الخصوبة وتوقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد .

جدول رقم(١-١)

بيانات عامة عن سكان جمهورية مصر العربية (طبقات السنوات التعداد العام

البيان	سنوات التعداد						
	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦([1])
جملة السكان بالألف (لاتشمل المصرين بالخارج)	١٥٩٢١	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤	٥٩٢٧٢
عدد المدن لكبري بالمحافظات الحضرية (العواصم)	٦	٦	٥	٤	٤	٤	٤
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	١٤,١	١٨,٠	٢١,٥	٢١,٨	٢١,٤	٢٠,٢	١٨,٥
عدد المدن بالوجه البحري (عواصم المحافظات والمراكز)	٤٦	٥١	٦١	٦٨	٧٩	٩٠	...
عدد المدن بالوجه القبلي (عواصم المحافظات والمراكز)	٣٨	٤٤	٥٦	٥٦	٦٣	٧٠	...
النسبة المئوية لسكان المدن إلى جملة السكان	١٠,٢	١٢,١	١٥,١	١٨,٠	٢٢,٠	٢٣,١	٢٣,٦
عدد القري بالوجه البحري	٢٢٣٧	٢٢٤٨	٢٣٦١	٢٣٦٩	٢٤٠٠	٢٤٦٧	...
عدد القري بالوجه القبلي	١٦٨٤	١٧٠٩	١٦٨٢	١٦٦٤	١٦٦٦	١٦٦٢	...
النسبة المئوية لسكان القري إلى جملة السكان	٧٥,٠	٦٩,٠	٦٢,٣	٥٩,٠	٥٥,٩	٥٥,٥	٥٦,٥
عدد الاقسام والمراكز بمحافظات الحدود	١٦	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٣١	...
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	٠,٧	٠,٩	١,١	١,٢	٠,٧	١,٢	١,٤
المساحة الكلية للجمهورية (بالألف كيلو متر مربع)	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢

[1] طبقا للنتائج الاولية للتعدادالعام للسكان ١٩٩٦

جدول رقم (١-٢)

تطور النسب المئوية لسكان المحافظات (١٩٦٦ - ١٩٩٦)

المحافظة	تعداد ١٩٩٦ (*)		تعداد ١٩٨٦		تعداد ١٩٧٦		تعداد ١٩٦٦	
	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب
القاهرة	١١,٥	١	١٢,٦	١	١٣,٩	١	١٤,٠	١
الأسكندرية	٥,٦	٧	٦,١	٦	٦,٣	٦	٦,٠	٦
بورسعيد	٠,٨	٢٠	٠,٨	٢٠	٠,٧	٢٠	٠,٩	٢١
السويس	٠,٧	٢١	٠,٧	٢١	٠,٥	٢٢	٠,٩	٢٢
جملة المحافظات الحضرية	١٨,٦		٢٠,٢		٢١,٤		٢١,٨	
دمياط	١,٥	١٨	١,٥	١٨	١,٦	١٨	١,٤	١٨
الدقهلية	٧,١	٤	٧,٢	٣	٧,٥	٢	٧,٦	٢
الشرقية	٧,٢	٣	٧,١	٤	٧,٢	٣	٧,٠	٣
القليوبية	٥,٦	٩	٥,٢	٩	٤,٦	١٣	٤,٠	١٣
كفر الشيخ	٣,٨	١٤	٣,٨	١٤	٣,٨	١٤	٣,٧	١٤
الغربية	٥,٧	٦	٦,٠	٧	٦,٣	٧	٦,٣	٥
المنوفية	٤,٧	١٢	٤,٦	١٢	٤,٧	١٠	٤,٩	١١
البحيرة	٦,٧	٥	٦,٧	٥	٦,٧	٤	٦,٦	٤
الإسماعيلية	١,٢	١٩	١,١	١٩	١,٠	١٩	١,٢	٢٠
جملة محافظات الوجه البحرى	٤٢,٥		٤٣,٢		٤٣,٣		٤٢,٧	

(*) طبقا للنتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ .

(تابع) جدول رقم (١-٢)

تطور النسب المئوية لسكان المحافظات (١٩٦٦- ١٩٩٦)

المحافظة	تعداد ١٩٩٦ (٣)		تعداد ١٩٨٦		تعداد ١٩٧٦		تعداد ١٩٦٦	
	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب	النسبة المئوية لعدد السكان	الترتيب
الجيزة	٨,١	٢	٧,٧	٢	٦,٦	٥	٥,٥	٩
بني سويف	٣,١	١٦	٣,٠	١٦	٣,٠	١٩	٣,١	١٦
الفيوم	٣,٤	١٥	٣,٢	١٥	٣,١	١٥	٣,١	١٥
المنيا	٥,٩	٨	٥,٥	٨	٥,١	٨	٥,٧	٧
أسيوط	٤,٧	١١	٤,٦	١٣	٤,٦	١٢	٤,٧	١٢
سوهاج	٥,٣	١٠	٥,١	١٠	٥,٣	٩	٥,٩	٨
قنا	٤,١	١٣	٤,١	١١	٤,٧	١١	٤,٩	١٠
أسوان	١,٩	١٧	١,٧	١٧	١,٧	١٧	١,٧	١٧
الأقصر	٠,٦	٢٢	٠,٩	٢٢				
جملة محافظات الوجه القبلي	٢٩,٤		٣٥,٥		٣٤,١		٣٤,٣	
البحر الأحمر	٠,٣	٢٥	٠,٢	٢٥	٠,٢	٢١	٠,١	٢٥
الوادي الجديد	٠,٢	٢٦	٠,٣	٢٦	٠,٢	٢٣	٠,٢	٢١
مطروح	٠,٤	٢٤	٠,٣	٢٤	٠,٣	٢٢	٠,٤	٢٣
شمال سيناء	٠,٤	٢٣	٠,٤	٢٣	٠,٢	٢٠	٠,٤	٢٢
جنوب سيناء	٠,١	٢٧	٠,١	٢٧	٠,١	٢٥	٠,١	٢٤
جملة المحافظات الحدود	١,٤		١,٤		٠,٧		١,٥	
الجملة	١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠		١٠٠,٠٠	

* طبقا للنتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ .

جدول رقم (١-٣)

معدلات النمو السنوي للسكان فى مصر

فى الفترات بين التعدادات لسكانية

الفترة	متوسط معدل النمو السنوي
١٨٩٧-١٩٠٧	١,٤٦
١٩٠٧-١٩١٧	١,٢٨
١٩١٧-١٩٢٧	١,٠٩
١٩٢٧-١٩٣٧	١,١٦
١٩٣٧-١٩٤٧	١,٧٥
١٩٤٧-١٩٦٠	٢,٣٤
١٩٦٠-١٩٦٦	٢,٥٢
١٩٦٦-١٩٧٦	١,٩٢
١٩٧٦-١٩٨٦	٢,٧٥
١٩٨٦-١٩٩٦	٢,٠٨

جدول رقم (١-٤)
عدد السكان حسب النوع فى حضر وريف الجمهورية
فى السنوات التعدادية من ١٨٨٢-١٩٩٦

سنوات	حضر	عدد السكان (بالالف)			نسبة سكان	نسبة
التعداد	ريف	ذكور	أناث	جملة	الحضر/ الريف	النوع
١٨٨٢	جملة	٣٣٤٥	٢٣٦٧	٦٧١٢	-	٩٩
١٨٩٧	جملة	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	-	١,٣
١٩٠٧	حضر	١٠٠١	٩٢٩	١٩٣٠	١٧,٢	١٠٨
	ريف	٤٦١٦	٤٦٤٤	٩٢٦٠	٨٢,٨	٩٩
	جملة	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١٠٠,٠	١٠١
١٩١٧	جملة	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	-	١٠٠
١٩٢٧	حضر	١٩٦٦	١٨٤٤	٢٨١٠	٢٦,٩	١٠٧
	ريف	٥٠٩٢	٥٢٧٦	١٠٣٦٨	٧٣,١	٩٧
	جملة	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	١٠٠,٠	٩٩
١٩٣٧	حضر	٢٢٨٩	٢٢٠٢	٤٤٩٢	٢٨,٢	١٠٤
	ريف	٥٦٧٨	٥٧٥١	١١٤٢٩	٧١,٨	٩٩
	جملة	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١٠٠,٠	١٠٠
١٩٤٧	حضر ريف	٢٢١٩	٣١٤٤	٦٣٦٣	٣٢,٥	١٠٢
	جملة	٦١٧٣	٦٤٣١	١٢٦٠٤	٦٦,٥	٩٦
	حضر ريف	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	١٠٠,٠	٩٨
١٩٦٠	جملة	٥٠٧١	٤٨٩٤	٩٩٦٥	٣٨,٢	١٠٤
	حضر	٨٠٤٧	٨٠٧٣	١٦١٢٠	٦١,٨	١٠٠
	ريف	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١٠٠,٠	١٠١
١٩٦٦		٦١٣٢	٥٩٠١	١٢٠٢٣	٤٠,٠	١٠٤
	جملة	٨٨٦١	٨٨٣١	١٧٦٩٣	٥٨,٨	١٠٠
تجمعات	حضر ريف	١٨٣	١٦٨	٣٥١	١,٢	١٠٩
	جملة	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٢٠٠٧٦	١٠٠,٠	١٠٢
١٩٧٦	حضر	٨٢٢٨	٧٨٠٨	١٦٠٢٦	٤٣,٨	١٠٥
	ريف	١٠٤٢٠	١٠١٧	٢٠٥٩٠	٥٦,٢	١٠٣
	جملة	١٨٦٤٨	١٧٩٧٨	٣٦٦٢٦	١٠٠,٠	١٠٤
١٩٨٦	حضر	١٠٩٠٩	١٠٣٠٧	٢١٢١٦	٤٤,٠	١٠٦
	ريف	١٣٨٠٠	١٣٢٣٨	٢٧٠٣٨	٥٦,٠	١٠٤
	جملة	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤	١٠٠,٠	١٠٥
١٩٩٦		١٣٠٥٩	١٢٤١٢	٢٥٤٧١	٤٣,٠	١٠٥
		١٧٢٧٣	١٦٥٢٩	٣٢٨٠١	٥٧,٠	١٠٥
		٣٠٣٣١	٢٨٩٤١	٥٩٢٧٢	١٠٠,٠	١٠٥

ثانياً : الإسكان

تعمل الدولة جاهدة على توفير المسكن الملائم لجميع أفراد الشعب في الحضر والريف على السواء .

وقد بلغ العدد السنوي للوحدات السكنية التي قامت الدولة بتنفيذها قبل عام ١٩٦٠ حوالي ٥٦ ألف وحدة سنوياً بينما انخفض هذا الرقم في الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٢ إلى ٣٠ الف وحدة سكنية سنوياً نظراً لضالة الاستثمارات التى خصصت للإسكان بسبب الظروف التي تعرضت لها الدولة خلال هذه الفترة ثم واصل الرقم ارتفاعه في الثمانينات والتسعينات ليصل إلى حوالي ٨٧ ألف وحدة سكنية عام ٩٧/٩٦ بلغ إجمالي استثماراتها ٢,٣ مليار جنية وذلك للاسكان الحضري .

كما قامت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بإنشاء العديد من المدن الجديدة للتخفيف من التكدس بالمدن الحالية وانشاء مناطق صناعية جديدة ، وقد بلغ عدد المدن الجديدة ١٩ مدينة طبقاً للنتائج الأولية لتعداد السكان والاسكان لعام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ١٠ مدن عن تعداد ١٩٨٦ .

وفي سبيل تشجيع اعمال البناء تقوم الدولة حالياً بتطوير وتوسيع مصانع الأسمنت لزيادة طاقتها الإنتاجية والتي بلغت ١٥٠٦ مليون طن عام ٩٦/٩٥ كما قامت بإنشاء مصانع للطوب الطفلي والطوب الرملي ليحل محل الطوب الأحمر لمنع تجريف الإراضي الزراعية وبلغ انتاج الطوب الرملي ٦٨ مليون طوبة عام ٩٧/٩٦ بنسبة زيادة قدرها ٣٣,٣٪ عن عام ٩٣/٩٢ كما

تعاقدت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ايضا على انشاء العديد من مصانع المساكن الجاهزة للمساعدة فى حل أزمة الأسكان فى مختلف محافظات الجمهورية .

هذا فضلاً عن التوسع فى مراكز التدريب على حرف البناء والتشييد لسد العجز الناتج من هجرة هذه العمالة المتخصصة إلى الدول الشقيقة كما تم إنشاء العديد من مراكز التدريب لتغطية احتياجات جميع المحافظات وللعمل على سد العجز فى العمالة الفنية الماهرة .

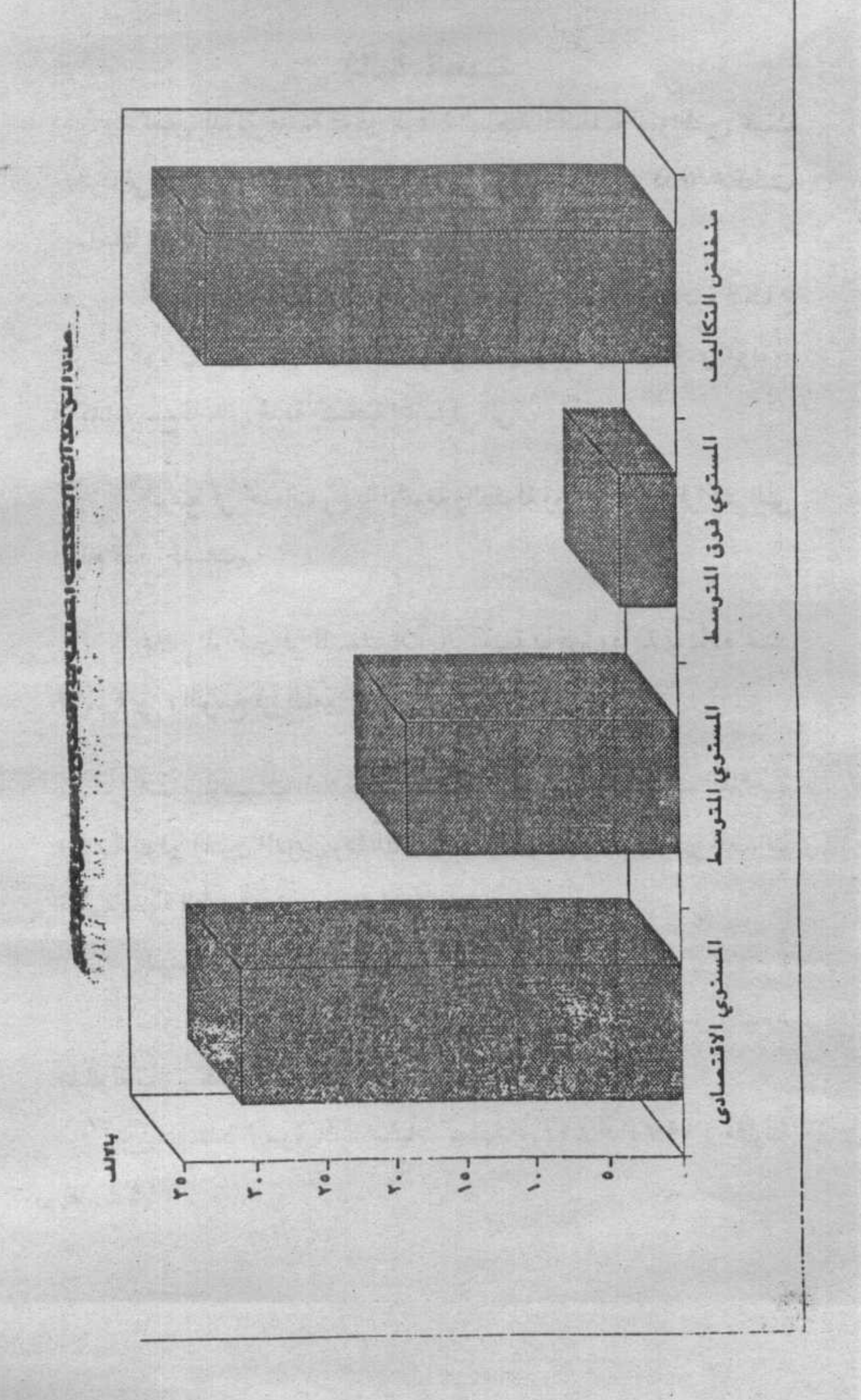
وفى مجال الخدمات التي توليها الدولة للمواطنين نجد ان عدد المباني المتصلة بشبكة المياه العامة بلغت ٥٠٦٥ ألف مبني ، وبالشبكة العامة للكهرباء ٧٥٦٩ الف مبني والمجاري ٢٠٤٤ ألف مبني ، وذلك طبقاً للنتائج الاولية لتعداد المباني لعام ١٩٩٦ .

ومصدر هذه البيانات هو وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وكذا النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ .

جدول رقم (٧-١)

عدد الوحدات السكنية المحققة

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦*	نسبة التغير بين عامى ٩٣/٩٢، ١٩٩٧/٩٦
الأسكان الحضرى							
المستوى الاقتصادى	٥٤٦٥٨	١٥٣٨١	١٤٩٣٧	٢١٨٨٢	١٥٣٩٩	٣١٣٤١	١٠٣,٨
المستوى المتوسط	٣٢٠٤٨	١٥٨١٩	١٦٤٤٧	٢٦١١٢	٢٣٥٤٩	١٨٥٥٤	١٧,٣
المستوى فوق المتوسط	١٣٢٣٦	٦٥٠٢	٦٧٥٠	٦٣٧٣	٤٣٦٦	٣٧٣٤	٣٢,٦-
الاسكان الفاخر	٥٥٢١	٣٦٢٤	٢١٨	١٤٥	١٩٧	٢٧٨	٩٢,٣-
منخفض لتكاليف	٦٦٦٩٧	٨١٧٧٢	٤٩١٣٦	٤٠٠٣١	٣٨٨٠٤	٣٢٦٧٤	٦٠,٠-



منخفض التكاليف
المستوي فوق المتوسط
المستوي المتوسط
المستوي الاقتصادى
٢٥
٢٠
٢٥
٢٠
١٥
١٠
٥

جدول رقم (١١-١)

الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج

وفقا للقطاعات الاقتصادية (بالأسعار الثابتة) (^)

(بالمليون جنيه)

القطاع	١٩٩٠/٩١			١٩٩١/٩٢			[illegible]		
	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى
الناتج المحلى الإجمالى	٥٤٦٣٩	٩١٤٩٢	١٤٦١٣١	٥٦٣٠٦	٩٧٠٦٣	١٥٣٣٦٩	٥٤٣١٩	[illegible]	١٦٠٤٨٨
القطاعات السلعية	٢٦٦٦٠	٤٦٢٤٣	٧٢٩٠٣	٢٧٤٣٠	٤٨٩٣١	٧٦٣٦١	٤٤٨٠٤	[illegible]	٧٩٥٨٩
الزراعة	٣٠٩	٢٣٤٣٢	٢٣٧٤١	٣١٨	٢٤١٥٢	٢٤٤٧٠	٣٣٠	[illegible]	٢٥٣١٠
الصناعة والتعدين	٩٨٨٠	١٠٢٠٧	٢٠٠٨٧	١٠٢٠٢	١٦٧٦٨	٢٦٩٧٠	٧٦٠٧	[illegible]	٣٤٢٢٨
البترول ومنتجاته	١٢٠٩٥	٢٢٧٠	١٤٣٦٥	١٢٠٥٢	٢٣١٣	١٤٣٦٥	١١٨٤٠	١٨٠٠	١٣٦٤٠
الكهرباء	٢٥٢٥	-	٢٥٢٥	٢٦٥٨	-	٢٦٥٨	٢٨٣٠		٢٨٣٠
التشييد والبناء	٢١٤٦	٥٣٣٤	٧٤٨٠	٢٢٠٠	٥٦٩٨	٧٨٩٨	٢٤٤٧	[illegible]	٨٥٧١
قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٦٣٦٩	٣١٤٩١	٤٧٨٦٠	١٧٠٣٥	٣٣٦٣٩	٥٠٦٧٤	١٦٩٠٧	٣٦٠٠٦	٥٢٩١٣
النقل والمواصلات	٤٨٥٨	٥٠١٧	٩٨٧٥	٥١١٦	٥٣٧٩	١٠٤٩٥	٥٠٤٨	٦٢٣٢	١١٢٨٠
قناة السويس	٥٥١٦	-	٥٥١٦	٥٦٤١	-	٥٦٤١	٥٣٨٧		٥٣٨٧
التجارة	١٧٨٦	٢٢٨٥٦	٢٤٦٤٢	١٧٤٤	٢٤١٩٢	٢٥٩٣٦	١٥٥٠	٢٦٠٨١	٢٧٦٣١
المال	٢٨٠٩	٢٦٢١	٥٤٣٠	٤١٠٩	١٨٠٠	٥٩٠٩	٤٤٩٠	١٩١٤	٦٤٠٤
التأمين	٥٥	٣٧	٩٢	٦٢	٤٢	١٠٤	٦٧	٤٩	١١٦
الفنادق والمطاعم	٣٤٠	١٩٧٠	٢٣١٠	٣٨٥	٢٢٢٤	٢٦٠٩	٤٣٠	٢٠٧٧	٢٥٠٧
قطاعات الخدمات الاجتماعية	١١٢٨٠	١٣٧٨٨	٢٥٠٦٨	١١٨٤١	١٠٤٩٣	٢٢٣٣٤	١٢٥٠٨	١٥٠٨٨	٢٧٥٩٦
الملكية العقارية	١٤٨	٢٥٦٤	٢٧١٢	١٥٩	٢٦٦٠	٢٨١٩	١٦٢	[illegible]	[illegible]
المرافق العامة	٤٩٥	-	٤٩٥	٥٣٢	-	٥٣٢	٥٧٥	-	٥٧٥
التأمينات الاجتماعية	١٠٢	-	١٠٢	١١١	-	١١١	١١٨		١١٨
الخدمات الحكومية	١٠٥٦٥	-	١٠٥٦٥	١١٠٣٩	-	١١٠٣٩	١١٦٥٣	-	١١٦٥٣
الخدمات الشخصية والاجتماعية	-	١١١٩٤	١١١٩٤	-	١١٨٤٣	١١٨٤٣	-	١٢٦٢١	١٢٦٢١

^ المصدر وزارة التخطيط باسعار عام ٩١/٩٢ .

زيادة عدد الوحدات العلاجية بقطاع الريف بما يعادل ٧,٩٪ عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٣ وكذا زيادة عدد الأسرة بهذا القطاع بنسبة ١٦,٣٪ خلال فترة المقارنة .

زيادة عدد الوحدات الوقائية للأمراض المتوطنة بنسبة ١٠٪ عام ١٩٩٧ عن عام ١٩٩٣

زيادة عدد الوحدات التي تقوم بخدمات رعاية الأمومة والطفولة بنسبة ٧,٦٪ عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٣ .

هذا وقد بلغت تكاليف علاج المصريين بالداخل والخارج والتي تحملتها الدولة خلال عام ١٩٩٧ ما قيمته ٣٩٠ مليون جنيه مما يبرز اهتمام الدولة بالرعاية الصحية للمواطنين .

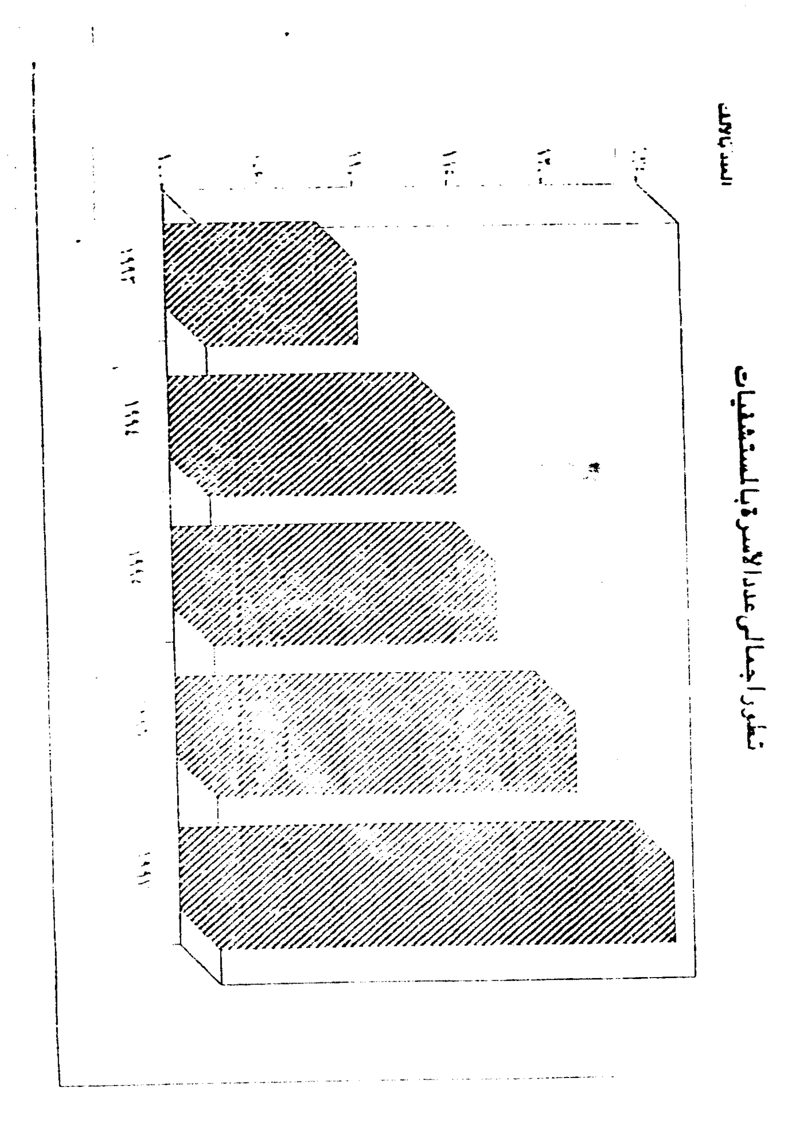
ومصدر هذه البيانات إحصاءات الخدمة الصحية التي تصدر عن وزارة الصحة والسكان وكذا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٥-١)

اجمالى عدد الأسرة بالمستشفيات

(الوحدة : بالعدد)

البيان	١٩٣	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	نسبة التطور بين عامى ١٩٩٣-١٩٩٧
أسرة وزارة الصحة	٦٧١٩٨	٦٥٢٠٠	٦٦٩٣١	٦٦٤٤٠	٦٩٠٩٢	٧٠[illegible]	٨,١
أسرة الوزارات الأخرى	٢٠٥٢٧	٢٠٤٤٢	٢٢٦٣٨	٢٣٦٩١	٢٥١٧٥	٢٤٨٧١	٢١,٧
والمستشفيات والمعاهد العلاجية							
الجامعات	١٥٠٠٣	١٤٧٩٢	١٦٩٤١	١٧٨٠٣	١٩٤٦٦	١٨٨٤٢	٢٧,٢
طلبة الجامعات	١٨٥	١٨٠	١٩٣	١٨٤	١٨٣	٢٨٠	٥٥,٦
الشرطة	١٨١	٣٤٢	٣٤٢	٥٤٣	٥٤٣	[illegible]	[illegible]
السجون	٥,٤	٤٧٤	٤٧٤	٤٧٣	٤٧٣	٤٧٣	[illegible]
مستشفيات تعليمية	٣٩٠٧	٣٩٠٧	٣٩٢٣	٣٩٢٣	٣٧٠٩	٣٨١٩	١,٠-
معاهد علاجية	٧٤٧	٧٤٧	٧٦٥	٧٦٥	٨٠٦	[illegible]	١٨,٤
أسرة القطاع العام	١١٣٤٤	١١١٨١	١١٨٣٨	١٢٢١١	١٢٤٤٨	[illegible]	٢٣,[illegible]
التأمين الصحى	٤٩٢٥	٤٩١٩	٥٦٥١	٥٩٥٧	٥٩٩١	[illegible]	٢٨,[illegible]
المؤسسة العلاجية	٤٨٨٨	٤٨٠١	٤٧٧١	٤٨٥٦	٤٧٥٤	٥١٧٧	١٤,١
السكة الحديد	٤٠٥	٣١٧	٣٢٣	٣٢٣	٣٤٦	[illegible]	٩,١
الهيئات الأخرى	١١٢٦	١١١٤	١,٩٣	١,٧٥	١٤٠٧	[illegible]	٤٢,١
أسرة القطاع الخاص	١٠٤٤٠	١١١٨٣	١١٦١٣	١٢٢٢٨	١٢٦٩٧	[illegible]	٣٠,١
الجملة	١٠٩٢٠٩	١٠٨٠٠٦	١١٣٠٢٠	١١٤٥٨٠	١١٩٤٦٢	[illegible]	[illegible]


تطور اجمالى عدد الأسرة بالمستشفيات
العدد بالألف
١٩٩٣
١٩٩٤

جدول رقم (٥-٣)

الوحدات الوقائية للأمراض المتوطنة

(الوحدة : بالعدد)

البيان	١٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	نسبة التغير بين عامى ١٩٩٧،١٩٩٣
تفانيش البلهارسيا	١٣٤	١٣٢	١٣٣	١٣٠	١٢٩	١٢٦	-٤,٥
مجموعات البلهارسيا	٣٥٥	٣٦١	٣٥٩	٣٩٥	٣٥٧	٣٢٩	٨,٦
وحدات البلهارسيا	١٣٢٢	١٣٣٥	١٣٥٢	١٣٣٠	١٣٥٧	١٤٩٨	١٢,٢
وحدات الملاريا	٥١٥	٥٠	٤٩٢	٥١٨	٥٤٤	٥٤٨	٩,٦
وحدات الحمة الصفراء	١٥	١٤	١٧	١٤	١٤	١٥	٧,١
وحدات مكافحة البعوض	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٠,٠
الجملة	٢٣٦٣	٢٣٦٤	٢٣٧٥	٢٤٠٩	٢٤٤١	٢٦٠١	١٠,٠

رابعاً : التعليم :

تحتل مصر مكانة سامية منذ القدم فى مجال العلم والتعليم ... فعلى ذلك قامت ونشأت حضارة عظيمة لاتزال مفخرة للدنيا كلها وغنى عن البيان بناء الحضارة وتطورها وازدهارها أنما هو نتاج تقدم علمى لا يأتى من فراغ .

ويمثل التعليم بابعاده الانسانية والإجتماعية والاقتصادية والقومية والحضارية المحور الرئيسى والمدخل الحقيقى لتطوير حياة الأفراد وتحقيق الاهداف وخطط المجتمعات فى التنمية الشاملة .

وفى هذا الصدد أخذت الدولة باسلوب التخطيط العلمى مع التطوير الحديث لمناهج التعليم وأسلوبه لمسايرة التقدم العلمى والتكنولوجى ووضع الأساس السليم لبناء الإنسان المصرى ليتمكن من اللحاق بالتطور والتقدم فى كافة ميادين الحياة مع إعداد قوة بشرية على درجة عالية من المهارات العلمية لمواجهة احتياجات المجتمع .

وقد ترتب على إهتمام الدولة وجهودها فى مجال التعليم ما يلى :-

١- زيادة أعداد مدارس التعليم الابتدائى العام بنسبة ١٠,٢ ٪ عام ٩٧/٩٦ بالمقارنة بعام ٩٣/٩٢ ، كما ازداد عدد الفصول بنسبة ١٩,٢٪ خلال نفس الفترة ، مما أتاح الفرصة لاستيعاب أعداد أكبر من التلاميذ بلغت نسبة الزيادة فى أعدادهم ١٩,١ ٪ خلال نفس الفترة .

٢- زيادة أعداد الطلبة فى التعليم الثانوى العام بنسبة ١٤,١٪ عام ٩٧/٩٦ بالمقارنة بعام ٩٣/٩٢ ، كما بلغت نسبة الزيادة فى التعليم الفنى (نظام الثلاث سنوات) ١٣,٣٪ خلال نفس الفترة .

٣- زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات بنسبة ٩٧,٨٪ عام ٩٧/٩٦ عن عددهم بعام ٩٣/٩٢.

هذا كما توسعت الدولة فى إرسال أبنائها إلى الخارج للتدريب والحصول على مؤهلات عليا فى مختلف العلوم حتى تستفيد منهم عند عودتهم ، كما استقدمت الخبراء المتخصصين ليستفيد الوطن من خبراتهم التى يحتاجها حتى يكتسب أبناء الوطن منهم الخبرة والمعرفة .

ومصدر بيانات هذا الباب هو الإحصاء الاستقرارى الصادر عن وزارة التربية والتعليم وكذا الأزهر والجامعات .

خامساً : الخدمات الاجتماعية :

تعمل الدولة جاهدة على توفير الرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين وتعميق الشعور بالتضامن الاجتماعى وحل مشكلاتهم وتوفير احتياجاتهم تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية كما تهتم الدولة بإعادة بناء الإنسان المصرى بما يجمع بين الأصالة وبين متطلبات الحياة العصرية وفى سبيل ذلك اهتمت الدولة بما يلى :

- تنظيم العلاقات بين أفراد الأسرة فى إطار المقومات الأساسية للدين والأخلاق والوطنية عن طريق برامج التوعية الأسرية ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ومراكز تنظيم الأسرة .
- إعداد الطفولة للقيام بدورها القيادى فى مستقبل البلاد عن طريق التوسع فى إنشاء دور الحضانة والتى بلغت ٦١٩٩ دارا وعدد الملتحقين بها ٤٥٤ ألف طفل عام ١٩٩٧/٩٦ .
- زيادة إسهام الشباب فى مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية عن طريق برامج الخدمة العامة لخريجى الجامعات والمعاهد العليا .
- إسهام المرأه فى عمليات التنمية الاجتماعية وتدعيم مركزها فى المجتمع عن طريق الجمعيات النسائية ولجان المرأه بجمعيات تنمية المجتمعات المحلية .
- وفى مجال الأمن الاجتماعي حيث يطمئن الانسان على يومه وغده اهتمت الدولة بالتوسع فى إنشاء الوحدات الاجتماعية والتى بلغت ٢٠٠٦ وحدة عام ٩٧/٩٦ وبزيادة قدرها ١١,٨٪ عن عام ٩٣/٩٢ وكذا جمعيات الرعاية والتنمية الاجتماعية وذلك لإشراك المواطنين فى دراسة مشكلات مجتمعاتهم والإسهام فى مواجهتها بالجهود الذاتية المتضافرة مع الجهود الحكومية .
- الإسهام فى توفير برامج التوعية الاجتماعية للسيطرة على انحراف الأحداث وبعض الفئات الخاصة من الكبار وعلاج من ينحرف منهم .

- الإسهام فى توفير الأمن الاقتصادى ومعاونة الأسر فى زيادة دخلها وحسن التدريب المهنى والتأهل للمعوقين بدنيا ونفسيا وعقليا .

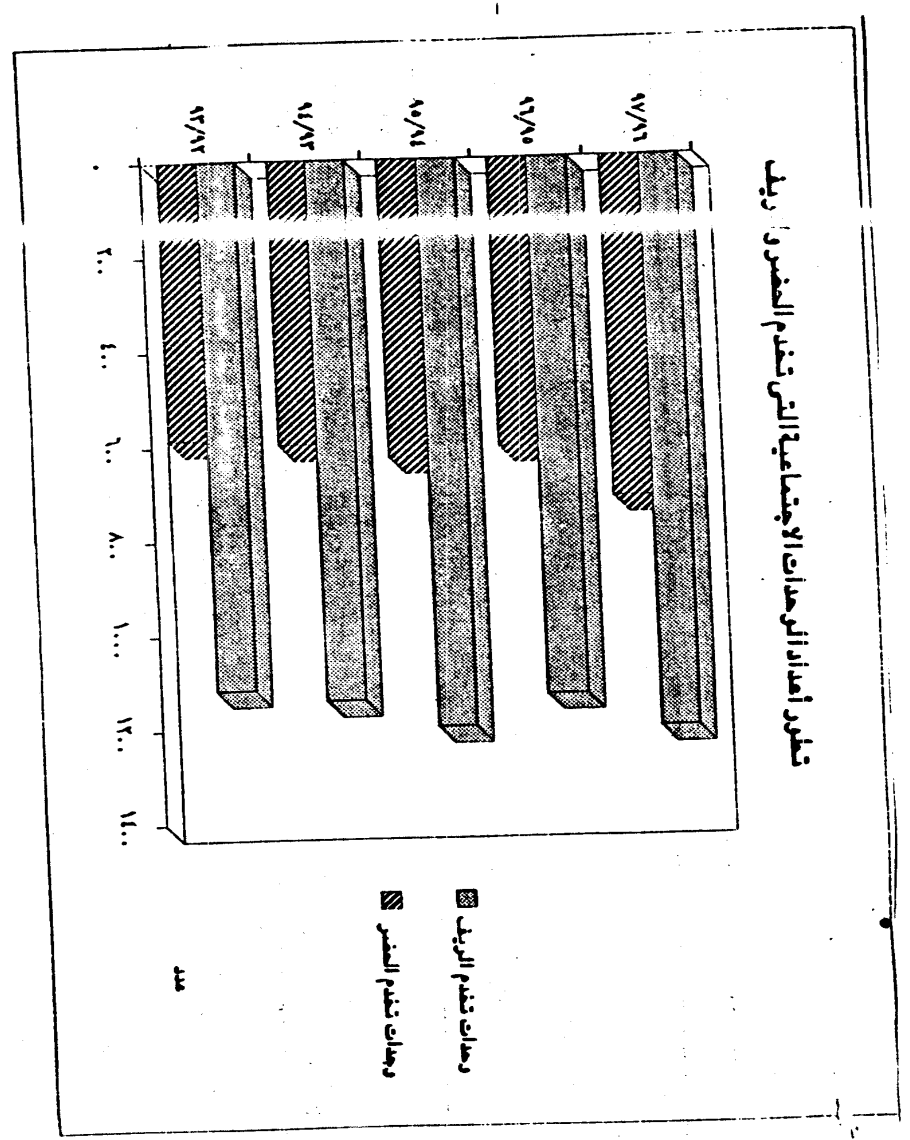
ومصدر البيانات الواردة فى هذا الباب هو وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والهيئات التابعة لها .

جدول رقم (٦-١)

توزيع الوحدات الاجتماعية حسب البيئة التي تخدمها

(حدة : العدد)

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦*	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
وحدات تخدم الحضر	٥٤١	٥٨٦	٦١٨	٦٣٠	٦١٠	٧١٩	٢٢,٧
وحدات تخدم الريف	١٠٧٨	١١١٧	١١٤٨	١٢٠٠	١١٣٤	١٢٠٦	٨,٠
وحدات تخدم الحضر والريف	١١	...	...	...	...	...	-
وحدات تخدم الصحارى	٨١	٨٩	٦٨	٦٦	١٥٦	٥٩	-٣٣,٧
مناطق مستحدثة	٣	٣	٢٧	٣٧	٢٥	٢٢	٦٣٣,٣
المجموع	١٧١٤	١٧٩٥	١٨٦١	١٩٣٣	١٩٢٥	٢٠٠٦	١١,٨


تطور أعداد الوحدات الاجتماعية التى تخدم الحضر والريف
٩٧/٩٦
٩٦/٩٥
٩٥/٩٤
٩٤/٩٣
٩٣/٩٢
٠
٢٠٠
٤٠٠
٦٠٠
٨٠٠
١٠٠٠
١٢٠٠
١٤٠٠
وحدات تخدم الريف
وحدات تخدم الحضر
عدد

سادساً : الزراعة واستصلاح الأراضى :

يؤدى القطاع الزراعــى دورا رئيسيا فى الاقتصـاد القومـى . كمـا أن [illegible]

وعلى ذلك فقد اهتمت الدولة بتدعيم هذا القطاع بهدف التوسع الأفقى لزيادة الرقعة الزراعية والتوسع الرأسى لزيادة غلة الفدان .

فبالنسبة للتوسع الأفقى ، عملت الدولة على استطلاح الأراضى البـور بهـدف إضافـة مسـاحات زراعيـة جديـدة مـن هـذه الأراضـى واسـتغلالها فـى العمليات الانتاجية وقد بلغت جملـة مـا تم استصلاحه ٣٠٦٧ ألـف فـدان فـى الفـترة مـن ١٩٥٢ إلى ١٩٩٧/٩٦ وقـد أدى ذلـك إلى الاسـتفادة مـن القـوه البشرية فى عمليات الاستصلاح وفى زيادة الانتاج وبالتالى زيادة الدخول .

وبالنسبة للتوسع الرأسى اهتمـت الدولـة بزيـادة غلـة الفـدان وتعديـل طـرق الـرى والصـرف وتحويـل أراضـى الحيـاض إلى رى دائـم وتطويـر الآلات والمعـدات المسـتخدمه فـى الزراعـة ، والتوسـع فـى عمليـات المقاومـة للديـدان والحشـرات الضـارة وتنويـع الحـاصلات الزراعيـة ، وتصنيـف التربـة واختيـار الدورات الزراعية المناسبة واستنباط سلالات تحمل صفات الانتاج الوفير .

ولقد ترتب على جهود الحكومـة فـى القطـاع الزراعـى أن زاد الانتـاج الزراعى من المحاصيل الزراعية الرئيسـية مثـل قصـب السـكر ، القمـح والفـول والبطاطس بنسب ٢٠,٥ ، ٢١ ، ٨,٥ ، ٨١,٢ ٪ على التوالى عـام ١٩٩٧ مقارنا بعام ١٩٩٣ .

ويحتوى هذا الباب على ٣١ جدولا تمثل المساحات المحصولية وإنتاجها بالإضافة إلى القروض المنصرفة للسلف الاستثمارية وأيضا الانتاج السمكى والألبان والمذبوحات وتقديرات الثروة الحيوانية والداجنة .

ومصدر بيانات المساحة والانتاج الزراعى الواردة فى هذا الباب هو وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها ومصدر القروض هو البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

جدول رقم (٢-١)

إجمالي المساحة المحصولية

(الوحدة : ألف فدان)

[illegible]	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	نسبة التغير بين عامي ١٩٩٣/١٩٩٧
...لة الزراعات الشـ... (١)	٥٨٥٢	٥٨١٧٠	٥٩٣٢	٦٣٢٢	٣٠٣٢	٦٠٦٢	٤,٢
...لة الزراعات الصـ... (٢)	٥١٧١	٥٤٣٢	٥٦٣٣	٥٦٧٧	٥٩٤٥	...	-
...لة الزراعات النـ... (٣)	٦٧٦	٦٤٦	٦٣٦	٧٤١	٦٨٩	...	-
إجمالي مساحة ا... ن	٩٠٧	٩١٢	٩٤٠	٩٥٤	...	...	-
إجمالي المساحة الـ... ية	١٢٦,٦	١٢٨٠٧	١٣١٤١	١٢٦٩٤	...	...	-

---

(١) تبدأ من نوفمبر وتنتهي في مايو.

(٢) تبدأ من مارس / أبريل وتنتهي في سبتمبر

(٣) تبدأ من مايو وتنتهي في أكتوبر.

سابعاً : الصناعة والبترول :

حققت الدولة منجزات كبيرة سواء في مجال الصناعة الغذائية كصناعة الغزل والنسيج أو في مجال الصناعات [illegible]

والمعدنية والكيماوية وساهمت أيضا في دفع عجلة الانتاج لكثير من الصناعات مثل صناعة الحديد والصلب والخزف والصيني والأسمنت والورق والأسمدة وعربات السكك الحديدية والحراريات والفخار والصناعات البترولية . كما أمكن التنسيق بين الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي منها . ولا شك أن الاكتشافات البترولية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة تعتبر نقطة تحول بارزة في الصناعات البترولية هذا وقد تم اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في كل من الوجه البحري والصحراء الغربية وخصوصا منطقة العلمين والفيوم ومنطقة البحر الأحمر مما جعل مصر تدخل في زمرة الدول المصدرة للبترول .

هذا ومازالت الجهود مستمرة في إقامة مشروعات البتروكيماويات التي يمكن أن تجعل مصر في مصاف البلدان المتقدمة في هذا المجال .

وتعتبر مرحلة التحول الصناعي مرحلة عرق وجهد بهدف الحصول على حق وفير للشعب ، وفي ظل هذا التحول حصل العمال على كثير من الامتيازات ، فأتيحت لهم عملية الاشتراك الفعلي في إدارة المشروعات الصناعية وفي أرباحها ، كما ضمنت لهم الدولة حدا أدنى من الأجور .

وتوضح مجموعة جداول هذا الباب التطور الملموس للنشـاط الصناعى فى مصر والذى يمكن إجماله فيما يلى :-

[illegible]

٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٣/٩٢ .

٢- زيادة قيمة المنتجات المعدنية والهندسية بنسبة ٣٧٪ عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٣/٩٢ .

٣- زيادة قيمة المنتجات الغذائية بنسبة ١٤,٨٪ عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٣/٩٢ .

٤- زيادة قيمة المنتجات البترولية والزيت الخام بنسبة ٤١,٨٪ عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٣/٩٢ .

٥- زيادة قيمة المنتجات التعدينية بنسبة ٨٢,٦ عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٣/٩٢ .

٦- زيادة قيمة منتجات الغزل والنسيج بنسبة ٠,٦ ٪ عام ٩٧/٩٦ مقارنة بعام ٩٣/٩٢ .

مع الأخذ فى الاعتبار أن مصدر بيانات الانتاج الصناعى الواردة بهذا الباب هو وزارة الصناعة والثروة المعدنية والمصانع الحربية (الانتاج المدنى) وأن هذه البيانات تقديرية لكل من قطاع الأعمال العام (مع استبعاد ما تم خصخصته منها) والقطاع الخاص ولا تتضمن بيانات القطاع الاستثمارى .

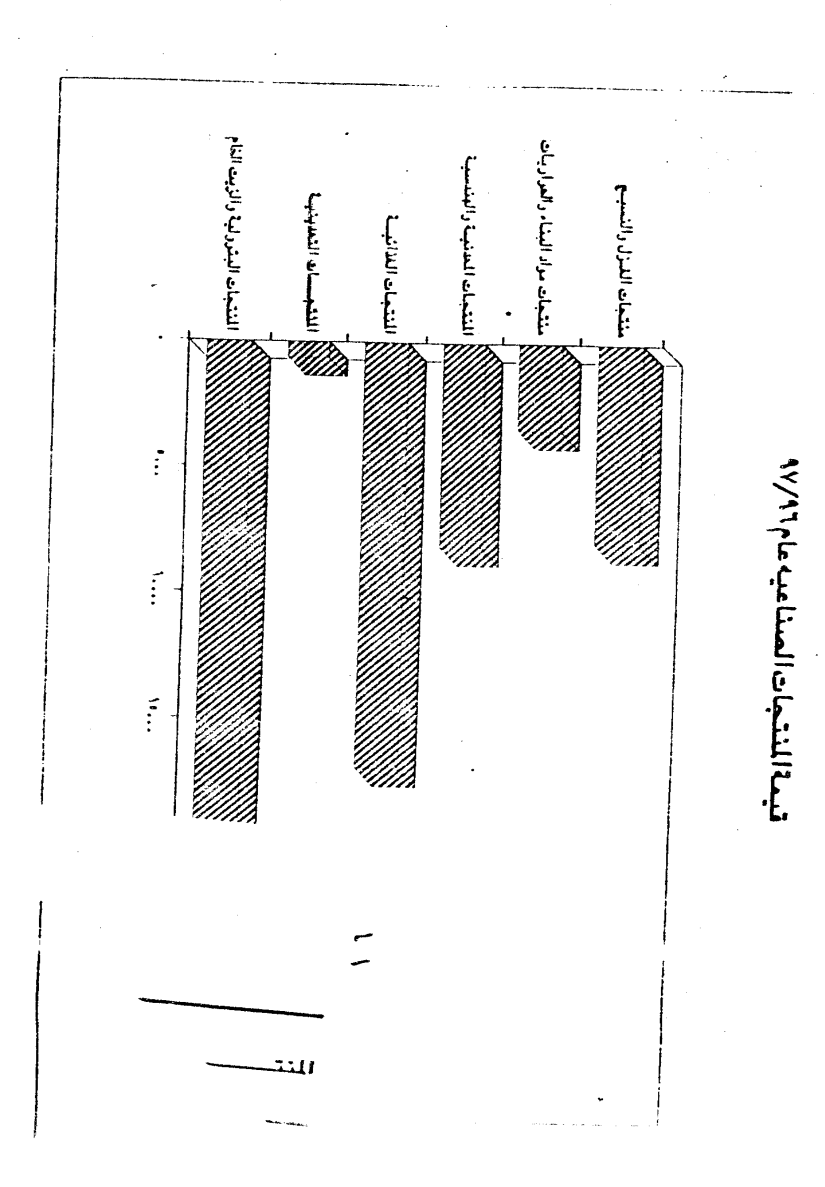
جدول رقم (٣-١)

تطور قيمة المنتجات الصناعية (٧)

(القيمة بالمليون جنيه أسعار الجارية)

النشاط الصناعى	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	*٩٧/٩٦	التغير بين عامى ٩٣/، ٩٧/٩٦
المنتجات البترولية والزيت الخام	١٧٠٨٧	١٨٥٠١	١٩١٠٥	٢٣٦٣٥	٢٣٤٦٨	٢٦٢٣٩	٤١,٨
المنتجات التعدينية	٤٢٣	٣٥٦	٤٥٣	٥٣٢	٥١٤	٦٥٠	٨٢,٦
المنتجات الكيماوية والدوائية	٤٧٢٢	٤٧٩١	٥١٤٩	٥٦٩٥	٦٠١٣	...	-
المنتجات الغذائية	١٠٥٧٧	١٤٧٢٠	١٥٠٨٦	١٦٢١٢	١٥٦٧١	١٦٩٠٠	١٤,٨
المنتجات المعدنية والهندسية	٥٤٨٥	٥٩٣٨	٦٤٦٤	٧٢٠٨	٨٤٠٩	٨١٣٦	٣٧,٠
منتجات مواد البناء والحراريات	٦٧٠	٢٦٠٦	٢٩١٤	٣٢٧١	٣٦١٥	٣٤٥٨	٣٢,٧
منتجات الغزل والنسيج	٧٧٣٨	٧٩٢١	٨٣٨٤	٩٠٠٧	٨٧٩١	٧٩٦٧	٠,٦

٧ - لايشمل الحصر : انتاج الورش الحكومية ، والمصانع الحربية (الانتاج الحربى) ، صناعة حلج وكبس القطن ، الطحن ، الخبز وتعبئة الشاى ، الطباعة والنشر .


قيمة المنتجات الصناعية عام ٩٦/٩٧
منتجات الغزل والنسيج
منتجات مواد البناء والحراريات
المنتجات المعدنية والهندسية
المنتجات الغذائية
المنتجات الكيماوية
المنتجات البترولية والزيت الخام
٠
٥٠٠٠
١٠٠٠٠
١٥٠٠٠

ثامناً : الاقتصاد :

تعمل الدولة جاهدة على تطوير وسائل الإنتاج حيث أنها الركيزة الأساسية لنهضة اقتصادية واجتماعية يمكن على أساسها تحقيق رفع مستوى المعيشة وبالتالى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل ويتميز اقتصادنا بوجود قطاعين :

١- قطاع أعمال عام يقود فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢- قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة من غير استغلال.

ولقد شهدت فترة الثمانينات وأوائل التسعينات خطوات جادة نحو تحرير الاقتصاد المصرى فى ظل استراتيجية اقتصادية ترمى إلى :

- إيجاد دور رئيسى للقطاع الخاص للمساعدة في دفع عجلة التنمية .
- تشجيع عمليات الخصخصة للحفاظ على الطاقات الانتاجية المتاحة وعدم أهدارها .
- جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية .
- تحرير التجارة الخارجية فى ظل مجموعة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) من خلال تقليل أو الغاء التعريفات الجمركية .

ولقد ترتب على ذلك ما يلى :-

* زيادة الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج (بالأسعار الثابتة) أسعار عام ٩٢/٩١ من ١٤٦١٣١ مليون جنيه عام ٩٤/٦٥

إلى ١٦١٤٨٨ مليــون جنيــه عــام ١٩٩٧/٩٦ بنســبة زيــادة قدرها ١٠,٥٪ .

* زيادة أعداد المشتغلين في القطاعات المختلفة من حوالي ١٤,٠ مليون مشتغل عام ٩٣/٩٢ إلى حوالي ١٥,٩ مليون مشتغل عام ٩٧/٩٦ بنسبة زيادة قدرها ١٣,٧٪ .

* زيادة قيمة صادرات مصر في مختلف المواد سواء خام أو نصف مصنعة أو مصنعة فمثلا زادت قيمة الصادرات من الأرز والبطاطس والقطن الخام والألبسة الداخلية والخارجية المصنعة عام ٩٧ مقارنة بعام ٩٣ بنسبة ٧٩,٧ ، ٣٩,٨ ، ١٥٥,٥ ، ٥٢,١٪ على التوالي .

ومصادر بيانات هذا الباب موضحة أسفل الجداول وغير ذلك مصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (١١-١)

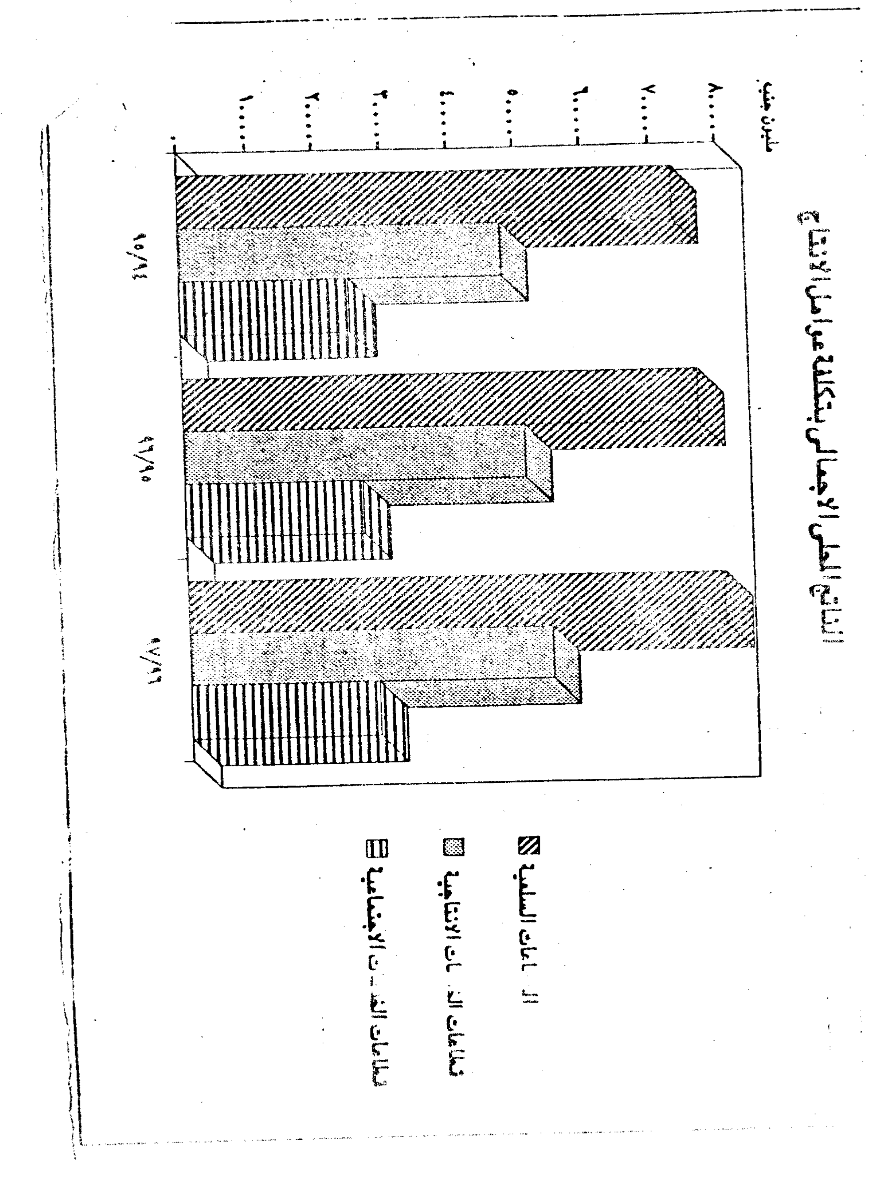
الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الانتاج

وفقا للقطاعات الاقتصادية (بالأسعار الثابتة) (١)

(بالمليون جنيه)

القطاع	١٩٩٠/٩١			١٩٩١/٩٢			
	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى	عام
الناتج المحلى الإجمالى	٥١٦٣٩	٩٤٤٩٢	١٤٦١٣١	٥٦٣٠٦	٩٧٠١٣	١٥٣٣١٩	٥٤٣١٩
القطاعات السلعية	٢٦٩٩٠	٦٦٤١٣	٩٣٤٠٣	٢٧٤٣٠	٤٨٩٣٠	٧٦٣٦٠	٤١٨٥٤
الزراعة	٦٠٩	٣٣١٣٢	٣٣٧٤١	٣١٨	٣٤١٥٢	٣٤٤٧٠	٣٣٠
الصناعة والتعدين	٩٨٨٠	١٥٢٠٧	٢٥٠٨٧	١٠٣٠٢	١٦٢٦٨	٢٦٥٧٠	٢١٠٢
البترول ومنتجاته	١٢٠٩٠	٢٢٧٠	١٤٣٦٠	١٢٠٥٤	٢٣٠٦	١٤٣٦٠	١١٨٤٠
الكهرباء	٢٥١٥	-	٢٥١٥	٤٦٥٨	-	٤٦٥٨	٢٨٣٠
التشييد والبناء	٤١٥١	٥٣٣٤	٩٤٨٥	٢٢٠٠	٥٦٩٨	٧٨٩٨	٤٤١٧
قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٦٣٦٩	٣١٤٩١	٤٧٨٦٠	١٧٠٣٥	٣٣٦٣٩	٥٠٦٧٤	١١٦٥٧
النقل والمواصلات	٤٨٠٨	٥٠١٧	٩٨٢٥	٥١١٦	٥٣٢٩	١٠٤٤٥	٥٠٢٨
قناة السويس	٥٥١٦	-	٥٥١٦	٥٦٤١	-	٥٦٤١	٥٢٨٧
التجارة	١٧٨٦	٢٢٨٤٦	٢٤٦٣٢	١٧٤٤	٢٤١٩٢	٢٥٩٣٦	١٤٠
المال	٣٨٠٤	١٦٢١	٥٤٢٥	٤١٠٦	١٨	[illegible]	٤٤٩
التأمين	٥٥	٣٧	٩٢	٦٤	٤٤	١٠٨	٦٧
المطاعم والفنادق	٣١٠	١٩٧	٥٠٧	٣٨٠	٤٤٤١	٤٨٢١	٤٢٠
قطاعات الخدمات الاجتماعية	١١٢٠	١٣٧٥٨	[illegible]	١١٨٤١	١١٤٩٣	٢٣٣٣٤	١١٤٠٨
الملكية العقارية	١٦٨	٢٥٣٦	٢٧٠٤	١٥٩	٤٦٦٠	٤٨١٩	[illegible]
المرافق العامة	٤٦٠	-	٤٦٠	٥٣٢	-	٥٣٢	٥٧٥
الخدمات الاجتماعية	١٠٢	-	١٠٢	١١١	-	١١١	١١٩
الخدمات الحكومية	١٠٥٦٠	-	١٠٥٦٠	١١٠٣٩	-	١١٠٣٩	١١٩٥٣
الخدمات الشخصية والاجتماعية	-	١١١٩٤	١١١٩٤	-	١١٨٢٣	١١٨٢٣	-

(١) المصدر وزارة التخطيط بأسعار عام ٩٢/٩١ .


الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج
مليون جنيه
٨٠٠٠٠
٧٠٠٠٠
٦٠٠٠٠
٥٠٠٠٠
٤٠٠٠٠
٣٠٠٠٠
٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠
٩٥/٩٤
٩٦/٩٥
٩٧/٩٦
السلعية
قطاعات الانتاجية
الاجتماعية

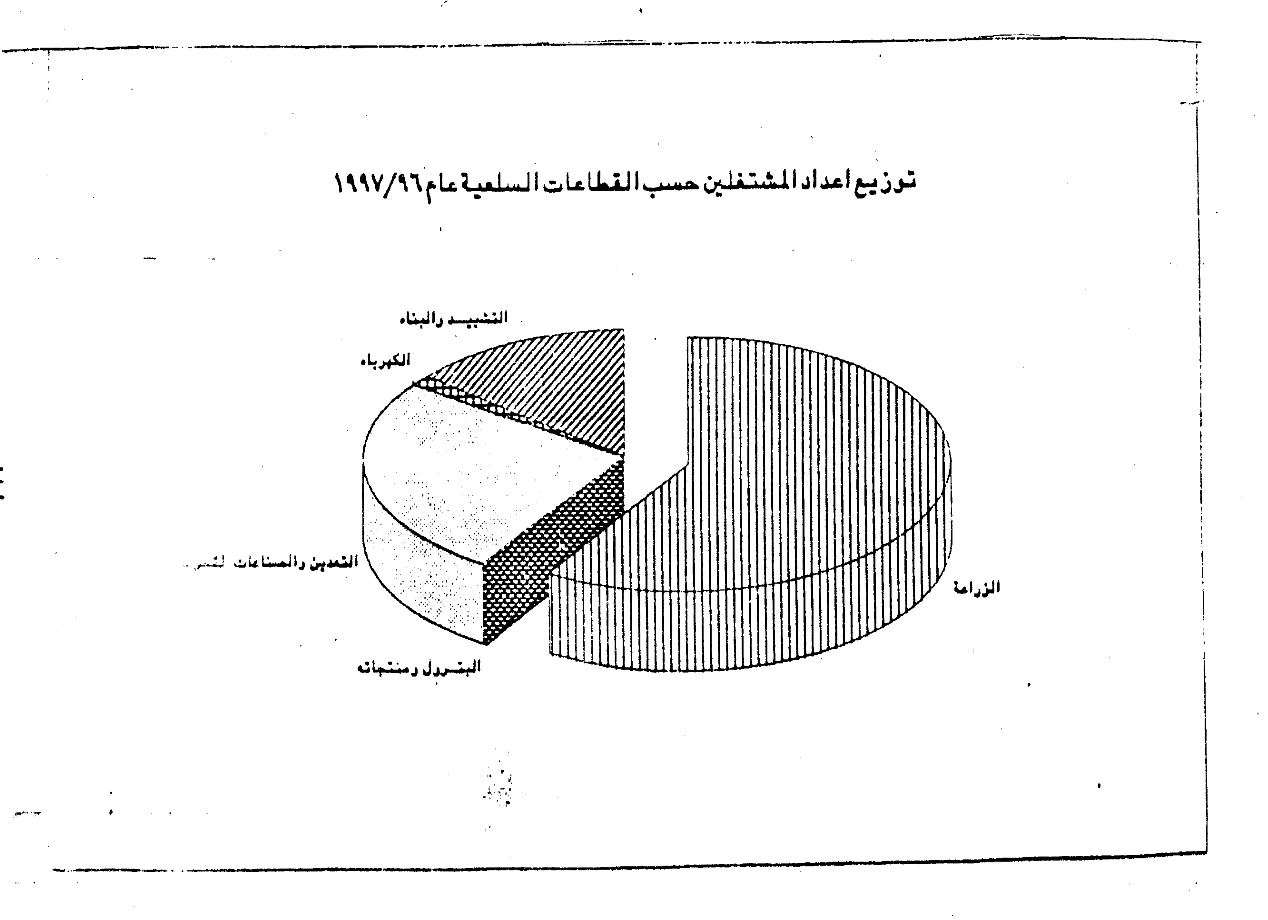
جدول رقم (١١-٢)

تطور أعداد المشتغلين حسب القطاع

([illegible] بالألف)

القطاع	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	*٩٧/٩٦	التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
الزراعة	٤٥٨٥	٤٦٢٤	٤٦٨٢	٤٧٤٤	٤٨١٢	٤٨٨٦	٥,٧
التعدين والصناعات التحويلية	١٧٥٠	١٨٨١	١٩٥٢,	٢٠٣١	٢٠٩٩	٢١٨١	١٥,٩
البترول ومنتجاته	٣٧	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	١٠,٣
الكهرباء	١٠٤	١٠٧	١١٠	١١٤	١١٨	١٢١	١٣,١
التشييد البناء	٨٥٦	٩١٥	٩٨٢	١٠٣٨	١١٠٠	١١٧٦	٢٨,٥
إجمالي القطاعات السلعية	٧٣٣٢	٧٥٦٦	٧٧٦٦	٧٩٦٨	٨١٧١	٨٤٠٧	١١,١
النقل والمواصلات وقناة السويس	٥٠١	٦٣٨	٦٦٥	٦٩٠	٧١٤	٧٣٨	١٥,٧
التجارة والمال والتأمين	١٣٩٧	١٤٩٥	١٥٥٣	١٦٢٤	١٦٩٩	١٧٨٩	١٩,٧
السياحة و الفنادق والمطاعم	١٥١	١٣٠	١٣٣	١٣٦	١٤٠	١٤٥	١١,٥
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٠٤٩	٢٢٦٣	٢٣٥١	٢٤٥٠	٢٥٥٣	٢٦٧٢	[illegible]
ملكية العقارات للمهنية	٢١٧	٢٢٢	٢٢٦	٢٣٠	٢٣٤	[illegible]	٦,٨
خدمات اجتماعية وشخصية	١٣٣٢	١٣٧١	١٤٣٦	١٥٠٦	١٥٨٤	١٦٦٩	٢١,٧
المرافق العامة والتأمينات اجتماعية والخدمات الحكومية	٢٨١٢	٢٥٨٩	٢٦٥٧	٢٧٢٥	٢٧٩٨	٢٨٧٧	١١,١
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	٤٣٦١	٤١٨٢	٤٣١٩	٤٤٦١	٤٦١٦	٤٧٨٣	١٤,٤
الإجمالي العام	١٣٧٤٢	١٤٠١١	١٤٤٣٦	١٤٨٧٩	١٥٣٤٠	١٥٨٦٢	١٣,٢

توزيع اعداد المشتغلين حسب القطاعات السلعية عام ١٩٩٧/٩٦



المراجع

المراجع العربية

١- أوسكار لانج الاقتصاد السياسي - المجلد الأول ترجمة راشد البراوي دار المعارف القاهرة ١٩٦٦ .

٢-أشرف حسونة - معوقات التنمية الاجتماعية في الريف المصري مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية ١٩٦٦ .

٣-أجناتس زاكس - التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية - ترجمة محمد صبحي الاكربي - مكتبة التنمية والتخطيط - دار المعارف القاهرة ١٩٦٩ .

٤-أيفابينوت - ما هي التنمية - ترجمة سعيد أبو الحسن - دار الكتاب للتوزيع - القاهرة - ١٩٨٠ .

٦-أحمد جامع - الرأسمالية الناشئة ١٧٥٠ - ١٨٨٠ دار المعارف ١٩٦٨ .

٧-أحمد جامع - الاقتصاد اللاشتراكى - دار النهضة - القاهرة ١٩٦٩ .

٨-أحمد الخشاب - الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعي .

٩-أحمد الخشاب الضبط الاجتماعي - أساسه النظرية وتطبيقاته العملية مكتبة القاهرة الحديثة الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

١٠-أحمد الخشاب - دراسات أنثروبولوجية مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٨ .

١١-الفاروق زكي يونس تنمية المجتمع في الدول النامية . مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٧ .

١٢-أحمد أبو زيد . البناء الاجتماعي . ج ٢ الأنساق - الهيئة المصرية العامة للكتاب أسكندرية ١٩٦٧ .

١٣-بول بايروك - مأزق العالم الثالث - ترجمة دار الحقيقة بيروت مكتبة العالم الثالث الطبعة الأولي ١٩٧٣ .

١٣-بير جاليه - العالم الثالث في الاقتصاد العالمي - الاستغلال الامبريالي - ترجمة زوقان قرقوط - الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٣ .

١٤-بول بايروك - الاقتصاد السياسي للتنمية - ترجمة أحمد فؤاد مكتبة دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ١٩٧١ .

١٥-حسن شحاته سعفان - أسس علم الاجتماع دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦١ .

١٦-زكي شافعي - مفهوم التخلف الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر مجلة القانون والاحصاء ١٩٦٢ .

١٧-زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - دار النهضة الوطنية القاهرة سنة ١٩٧٠ .

١٨-سعد الدين ابراهيم نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية - مؤتمر الاقتصاديين المصرين سنة ١٩٧٨ .

١٩-شارل بتلهيم - التخطيط والتنمية - ترجمة اسماعيل صبري عبد الله . دار المعارف - ١٩٦٦ .

٢٠-طلعت عيسي - فلسفة التغير ، المخطط - مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٧٠ .

٢١-عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية - معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٧٠ .

٢٢-عاطف غيث - دراسات انسانية واجتماعية دار المعارف القاهرة ١٩٦٢ .

٢٣-عاطف غيث - علم الاجتماع وقضايا التنمية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والتنمية فى مصر ١٩٧٣.

٢٤-عاطف غيث ، القرية المتغيرة -القيطون - محافظة الدقهلية دراسة فى علم الاجتماع الضروري -دار المعارف ١٩٦٤.

٢٥-عبد المنعم شوقى - تنمية المجتمع -مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٣ .

٢٦-على عيس -اسس التخطيط الاجتماعي -مجلة تنمية المجتمع فى العالم العربى المجلة ٩ سرس الليان ١٩٦٢.

٢٧-على لطفى - التنمية الاقتصادية -دراسة تحليلية المطبعة الكمالية - القاهرة ١٩٧٢.

٢٨-فالكويسيكى - وجهة نظر ماركسية حول مشكلات العالم الثالث ترجمة كمال غالي ، مكتبة العالم الثالث دار الحقيقة بيروت ١٩٧١.

٢٩-فوزي منصور -العلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١.

٣٠-فريديريك هاريسون التعليم للتنمية ترجمة جمال زكي المجلة الاجتماعية العدد ١٢ سنة ١٩٦٤.

٣١-كاظم حبيب -اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة وأثرها على البلدان النامية بغداد ١٩٧٩.

٣٢-لفنجستون -السياسة الاجتماعية في البلدان النامية ترجمة احمد التكلاوي - دار النهضة العربية ١٩٧٢.

٣٣-ليستربيرسون شركاء في التنمية ترجمة ابراهيم نافع دار المعارف القاهرة ١٩٧١.

٣٤-ماكيفر وبيج المجتمع - ترجمة على عيسى مكتبة النهضة المصرية .

٣٥-محي الدين صابر تنمية المجتمع في البلاد العربية سرس الليان ١٩٦٢.

٣٦-مصطفى الخشاب علم الاجتماع ومدارسه ، المدخل ، لدار القومية للطباعة والنشر -القاهرة ١٩٦٥.

٣٧-مصطفى الخشاب -أصول علم الاجتماع . مكتبة لجنة البيان القومي القاهرة ١٩٦٢.

٣٨-محمد الجوهري الانثروبولوجيا -أسس نظرية وطبقيات عملية دار المعارف القاهرة ١٩٨٠.

٣٩-محمد جوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث دار المعارف القاهرة ١٩٧٨.

٤٠-محمد سيف الدين فهمي العائد من التعليم -بحث مقدم للجنة اقتصاديات التعليم وتمويله مؤتمر التعليم فى الدول العربية مركز التوثيق التربوى ١٩٧١.

٤١-محمد عثمان الاقتصادية للدول المختلفة -رسالة دكتوره ١٩٧٩معهد العلوم الاقتصادية -الجزائر ١٩٧٩ .

٤٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوى ٩٢/١٩٩٧، اصدار يونيو ١٩٩٨ .

المراجع الاجنبية

1-Arther Lewis , Edcation, Economic development Unisco conference on development and education in Africa Addis Abbaba. May 1961.

2-Breziensk Z. Between'two ages. Irwin co. N. Y . 1970 .

3-Coombs, H . What is Educational planing U. N. Pub. 1970 .

4-Cohen p. Modern Social Theory. Hiennman London 1960.

5-Durkhiem . The division of laboure in Society. The freepress London 1964.

6-Dwara Kinath, R. Community Development as a means of Organized Social Change. Select Reading of community development Hydar Abad 1967.

7-Dynes, Acceptance of change Sers Elayon. 1967 .

8-Friedmann, D. A. General Theory of polarized development, instityte of Social Studies. The Hagen Social Policy Course, 1969 . 1970 .

9-Gerhard Calm, George Theodore, Public Plaung and privat decision making, in Economic and Social devedopmont, in ward J, Richard., The challing of development Theory .

10-Gunner Myrdal. Asian Drama, An inquiry into the poverty of nations. Harmond, SW. London. 1968 .

11-Harbison, F. H. The Stratigy of Human Resource Development in modernization Economics conference of economic Growth and investement in Education, Washingron 10 - 20 Oct. 1961 .

12-Hobhouse L. T. social Development , London 1966 .

13-Holland p. Edward , principales of Stimulations in ward J. Richard. The Challing of development Theory.

14-Jacob Viner, International trade and development Oxford London 1953 .

15-Kroeber , A. L. The nature of Culture chicago. 1952 .

16-Kohen, H & wiener The year 2000 Megraw Hill N . N 1967 .
17-Kohenmann, W. J. & oth. Sociological History and Researsh, the free press Galencoc. Menillan Lid. London 1946 .
18-Kindle Berger Economic development London . 1965 .
19-Linton, R . The tree of Culture . Alfred Knoph. N. Y . 1959.
20-Lundberg G. A. and oth. Sociology. Harper and Raw . Pub N. Y. 1963 .
21-Leibensten, Economic Backwardness and economic John wiley and Sons inc London 1957.
22-Merrill, F. E. Sociology and Culture prentic Uall. N. Y. 1966.
23-Mannhiem K. Sociology and Utopia. an Introduction to Sociology of Knowledge, Harcourt N. Y . 1970.
24-Manhiem K. Man and Society in age of Reconstruction. London 1940.
25-Moor W. Arnold f. industrialization and industrialism Conver- gence and differentiation International Sociological association. N . Y . 1962.
26-Norman, S.Buckannan & H.S.Eillies Approach to Economic deveopoment. Joln Willy and soro N. Y: 1955.
27-Ogburn. W.Social in change/ in the Encyclopeaolia of social Sciences p. 33.
28-parsons T. Social system .Rutedge and kegan paul London .1966..
29-Parsons T.A paradingm to Analysis of social change in N. G.Demerath, system change and conflicl .free press N. Y. 1967
30PARSons T. Evoutionary Univcrsals in socicty amcrican socio. logical review vol. 7. no . 99 . 3 June 1964.
31-person, parteners in development prentice Hall, London . N . Y. 1969.
32- Philip T. Nationalism and Progress, free pres London 1956 .

33-Pour Yamey, The Economics of Under development Countreis, Carmbridge Handbook Economic Sories 1959 .

34-Guy Rocher. Talcalt parsons and American Sociology. Pub Nelson. U. K . 1974.

35-Reinhardt J. M. & oth. Social problems and , Social policy American Book Company U. S.A 1952.

36-Sapiro Milford E. Culture and personality in psychiatry. 1952

37-Schults W. T. Theodor. The Economic Value of Education. Colombia . Uni press N . Y . 1963.

38-Sorkin, P. Society Culture & Personality Cooper, N . Y 1962.

39-Sanders, The Community Ronald Press N. Y . 1958 .

40-Shapiro H. L . Man Culture and Society Oxford Uni press N . Y. 1960.

41-Simankuzents, International diffirences in income leveles, Some Reflections of Their Couses, publisled in R . Okum. London 1954.

42-Sanders, Theories of Community development C. D . Review 9 June 1958.

43-Tglor, E. Primitive Culture, Jhon Murry London, 1971.

44-Tembergen, J. development planing. international Social dev. elopment, Review N. 3 Soa. SRX 13.

45-U. N . International Social development Review No 3 COA SER X 13 .

46-U. N. Toward a World Stratigy of development Report presented by the Secretary of Coierence On trade and development. 1963.

47-U. N . Social Change and Social development Latin America N . Y. 1970 Sales No E 7 .

48-U. N . International Social development Review, No 3 . St . SOA SFX 14